

إمعان النظر

فى تقرب الحافظ ابن حجر

بقلم الفقير إلى ربه

عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد .
أما بعد :

فإن كتاب (تقريب التهذيب) مصنف عظيم القدر، جليل النفع للمشتغلين بعلم الحديث، وكيف لا وهو من تصانيف الإمام المقدم فى هذا الشأن: الحافظ ابن حجر العسقلانى، ولهذا فلا عجب أن يكون هذا السفر مصدرا من المصادر المعتمدة فى علم الرجال عند كثير من طلبة علم الحديث والمتخصصين فيه إن لم يكن أكثرهم أو كلهم: لأنه مشتمل على مزايا قلما توجد فى غيره من الأسفار، من أهمها اختصاره مع احتوائه على كثير من الفوائد التى تستفاد من كثير من المطولات بشأن رجال الكتب الستة وغيرها، هذا بالإضافة إلى سهولة أسلوبه، ووضوح معانيه، وضبط أسماء الرجال المترجم لهم والحكم على الراوى بما يستحق من جرح أو تعديل مع الإنصاف، فىكون قوله أعدل ما يقال فيه .

وبالرغم من وجود هذه المزايا وغيرها، فقد وجدت أثناء النظر فى تراجم عدد كبير جدا من رجاله، ثم الرجوع إلى تراجمهم فى (التهذيب) وهو الأصل الذى اختصر منه التقريب؛ أنه أخل فى كثير من التراجم بما كان قد ذكره فى بعض مراتب الرواة فى مقدمة (التقريب) ولم يلتزم فى أصحابها بالحد الذى وضعه لتلك المراتب، هذا بالإضافة إلى اضطرابه فى طريقته فىمن حكم عليه بأنه مقبول الحديث اضطرابا يجعل النفس لا تظمن إلى اعتماد هذا الحكم، وبالتالى فىنبغى الرجوع إلى ترجمته فى (التهذيب) و(تهذيب الكمال) ثم

الحكم عليه بعد تطبيق القواعد المقرره في علم الحديث هذا مع التزام الإنصاف وترك التعسف . لهذا وغيره رأيت كتابة هذه الرسالة نصحا للمسلمين المشتغلين بهذا العلم، وذبا عن حديث النبي الأمين صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، وخدمة للسنة المطهرة .

فينبغي أن يعلم أن الهدف من تأليف هذه الرسالة، إنما هو تنبيه المشتغلين بعلم الحديث إلى بعض ما في (التقريب) مما لا تطمئن النفس إليه ولكنه مما يعترض فيه عليه، ولاسيما من كان محكوما عليه في التقريب بأنه: مقبول، حتى تكون الهمم متجهة أيضا إلى (التهذيب) دون الاقتصار كلية على (التقريب) حتى لا يحكم على راو بلفظ من ألفاظ التعديل، ويكون الصواب أن يحكم عليه بلفظ من ألفاظ الجرح، أو العكس؛ فيؤدى هذا إلى تحسين الإسناد الضعيف أو تصحيحه وكذلك تضعيف الإسناد الحسن، أو الصحيح، وغير ذلك .

وينبغي أن يعلم أيضا أنني ما قصدت بهذا المؤلف الطعن في هذا الإمام الجليل، أو النيل منه، ، أو الخط من شأنه ، أو الانتقاص من قدره ، فهو أجل من أن يؤثر مثل هذا فيه .

وينبغي أن يعلم أيضا أنني لست معصوما من الخطأ، وأن ما ذكرته إنما هو اجتهاد منى وما من أحد إلا يؤخذ من قوله ويرد إلا الأنبياء فهم معصومون .

وأنا سائل من كان له باع في هذا العلم الشريف إن وقف لى على أخطاء أن يبينها، أو أوهام ألا يكتمها .

والله أسأل أن يجعل عملي خالصا لوجهه، وأن ينفع به، وأن يلهمنى رشدى وأن يهدينى إلى سواء الصراط .

وكتب

عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد

١٤١١ من الهجرة

الباب الأول

إيراد بعض المراتب التي ذكرها الحافظ في مقدمة (التقريب) والتعليق على بعضها ، وذكر شيء مما وقع له أو يؤخذ عليه في تراجم (التقريب)

« . . . الرابعة : من قصر عن درجة الثالثة قليلا وإليه الإشارة: «بصدوق» أو (لا بأس به) أو (ليس به بأس) .

الخامسة : من قصر عن درجة الرابعة قليلا وإليه الإشارة(بصدوق سييء الحفظ) أو (صدوق يهم)، أو (له أوهام) أو(بخطيء) أو(تغير بأخرة) ، ويلتحق بذلك من رمى بنوع من البدعة؛ كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهيم ، مع بيان الداعية من غيره .
السادسة : من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ (مقبول) حيث يتابع وإلا (فلين الحديث) .

السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ مستور أو م(جهول الحال) .

الثامنة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر ، وإليه الإشارة بلفظ : (ضعيف) .

التاسعة : من لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ (كجهول) .

العاشرة : من لم يوثق الألبتة ، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة (بمتروك) أو (متروك الحديث) أو واهى الحديث أو (ساقط) .

الحادية عشرة : من اتهم بالكذب .

الثانية عشرة : من أطلق عليه اسم الكذب ، والوضع .

قلت : يلاحظ مما سبق أن قوله في المرتبة السادسة : «ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله» يدل على أن كل المراتب التالية لهذه المرتبة، يدخل أصحابها ضمن من يحكم عليه بمقبول ما عدا العاشرة والتاليتين لها؛ لأن كلا منهم لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله؛ لأنه لو ثبت ذلك في أحدهم لحكم عليه بأنه متروك ، أي أنه: ينحط إلى المرتبة العاشرة ، أو ما بعدها .

ومن القواعد المقررة في علوم الحديث؛ أن الراوى الذى اشتد ضعفه لا يصلح للاحتجاج به ولا الاستشهاد ولا الاعتبار ، ومن المقرر أيضا أن شديد الضعف هو من قيل فيه أحد الألفاظ المذكورة في المرتبة العاشرة وما يليها من المراتب، وكذلك أحد الألفاظ الأخرى التي ذكروها في كل مرتبة من هذه المراتب الثلاث، أعنى: العاشرة والتاليتين لها ، وأما من قيل فيه لفظ من ألفاظ الجرح المذكورة في بقية مراتب الجرح المذكورة في علوم الحديث؛ فليس شديد الضعف فيصلح للاستشهاد به والاعتبار .

وعلى هذا فيكون هذا الحد الذى وضعه الحافظ للمقبول غير منضبط من هذه الحيثية .

إلا أن قوله: «مقبول حيث يتابع، وإلا فلين» يدل على أنه قصد أن هذا الراوى يكون ضعفه أقل من ضعف من يكون فى المراتب التالية لها بحيث إذا تابعه غيره ممن هو مثله أو فوقه، أصبح حديثه مقبولا، أى: مرتقيا إلى مرتبة الحسن لغيره؛ فيصلح للاحتجاج به .
أما بقية المراتب فهى وإن كان أصحابها غير شديدى الضعف أيضا، إلا أنهم إذا تبعوا من هو مثلهم؛ فإن حديثهم لا يزال قاصرا عن أدنى مراتب الصلاحية للحجية، وهى مرتبة الحسن لغيره، وبالتالي يكون فى حاجة إلى مزيد من المتابعات أو الشواهد حتى يرتقى إليها .
ومما يدل على أن ما ذكرنا هو ما يقصده ابن حجر، أنه قال فى شرح النخبة ص ١٥، ٥٢: «ومتى توبع السبيء الحفظ بمعتبر كأن يكون مثله، أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذى لم يتميز والمستور صار حديثهم حسنا، لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع» انتهى .

وبالنظر فى (التقريب) وجدنا أنه ترجم لعدد كبير من رجاله بقوله: «لين أو لين الحديث» وهذا منه فيه نظر؛ لأن قوله فى المرتبة السادسة السابقة الذكر: (مقبول) حيث يتابع وإلا فلين» يدل دلالة واضحة على أن الفرق الوحيد بين المقبول واللين، هو المتابعة لهذا دون ذلك، فكل من كان لنا أصبح مقبولا إذا توبع، وعلى هذا فليس هناك وجه للحكم على بعضهم بأنه مقبول، وعلى البعض الآخر بأنه لين؛ لأن كل مقبول لين ما لم يتابع وكل لين مقبول إذا توبع [وهذا على حسب اصطلاحه] ولهذا فالأولى بالصواب أن لا يذكر فى كل من هذا حاله إلا أحد هذين اللفظين - أى مقبول أو لين - لأن كلا منهما هو فى فى حقيقته اللفظ الآخر، وإن اختلفا فى الحروف .

وبالنظر فى تراجم عدد كبير جدا من رجال (التقريب) ثم مراجعة تراجمهم فى (التهذيب) وجدنا الآتى :

(١) أنه قال فى جماعة منهم، ممن لا نعلم روى عنهم إلا واحد ولم يذكر فيهم توثيق لا لمعتبر ولا لغيره «مقبول» : [انظر الباب الثانى] مع أن من هذا شأنه كان ينبغى الحكم عليه بأنه مجهول، كما ذكره هو نفسه فى المرتبة التاسعة فى حد المجهول .

وهذا الذى ذكره فى المرتبة التاسعة، هو المقرر فى علوم الحديث، بشأن مجهول العين، حيث ذكروا أنه هو من روى عنه واحد عدل، ولا ترتفع جهالة عينه إلا برواية عدلين على الأقل، ولكن تبقى جهالته الحالية أى: يبقى مجهول الحال أو مستورا، ما لم يوثق .

وهو نفسه قال فى شرح النخبة ص ٥٠ : « فإن سُمى الراوى، وانفرد راو واحد بالرواية عنه: فهو مجهول العين، كالمبهم، فلا يقبل إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك أو إن روى عنه اثنان فصاعدا، ولم يوثق فهو مجهول الحال، وهو المستور » .

والأعجب مما سبق أنه ترجم لجماعة آخرين ممن هذا حالهم فوثقهم، بأن أطلق على كل منهم لفظا من ألفاظ التعديل (انظر الباب الرابع) مع أنه كان يلزم أن يحكم على بعضهم بأنهم مجهولون، وعلى البعض الآخر بأنهم مجهولوا الحال، أو مستورون .

(٢) أنه ترجم لجماعة ممن روى عنهم أكثر من واحد، ولم ينص أحد على توثيقهم، وما علمنا أن أحدا جرحهم، فقال فى كل منهم «

مقبول» [انظر الباب الثالث] مع أن هؤلاء على حسب الحد المذكور في المرتبة السابعة يكون الحكم عليهم بأنهم مجهولو الحال، أو مستورون .

وليس وجه الاعتراض أن يحكم عليهم بأنهم مقبولون؛ لأن المستور أيضا يقبل حديثه عنده بالمتابعة (انظر ما تقدم نقله عنه في شرح النخبة) كما هو الحال في المقبول ، ولكن وجه الاعتراض أن يفرق بينهما في المرتبة، فيجعل المقبول أعلى مرتبة من المستور، مع أنه في حقيقة الأمر مقبول عند المتابعة والإلا فلين وعلي هذا فليس هناك وجه لإيراد هذه المرتبة، وكان ينبغي إلحاقها بالمقبول فلا يكون هناك مستور ومقبول ولكن مقبول فقط .

فإن قيل : ربما يكون قد تغير رأيه في (التقريب) عن الذي في شرح (النخبة) فرأى في (التقريب) أن المستور، لا يقبل حديثه بالمتابعة بخلاف المقبول فجعل مرتبة المستور أدنى من المقبول .

قلنا : لو كان كذلك، لكان يلزمه ألا يطلق لفظ مقبول على من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق لأنه يكون بهذا قد خالف الحد الذي وضعه للمستور وكان ينبغي أن يحكم على كل من كان هذا شأنه بأنه مستور .

وأیضا فمع أنه حكم على هذا الفريق من الرواة بأنهم مقبولون، فقد نقض هذا في شأن غيرهم، ممن هم على شاكلتهم فوثقتهم، بأن أطلق عليهم لفظا من ألفاظ التوثيق (كثقة) أو «صدوق» أو غير ذلك، مع أنه هو نفسه قد تعقب الذهبي حيث قال في (الميزان) (٤٢٦/٣) في ترجمته لمالك بن الخير الزبدي: « وفي رواية الصحيحين » عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم ، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح» انتهى فتعقبه ابن حجر في: (اللسان ٣/٥) بقوله :

«وهذا الذي نسبه إلى آخره لا ينازع فيه ، بل ليس كذلك بل هذا شيء نادر، لأن غالبهم معروفون بالثقة، إلا من خرج له في الاستشهاد » انتهى ، وأيضا فقد نقل عنه السخاوي في (فتح المغيبي) أنه تعقب قول الذهبي السابق: «والجمهور على أن من كان الخ .» بقوله : « ما نسبه إلى الجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد، إلا ابن حبان » ولا يفوتني أن أنبه إلى أنني كنت وإيها عندما ذكرت في كتابي « إعلام الأمة بحكم ترك الصلاة من الكتاب والسنة » ص ١٣٢ أن ابن حجر أقر الذهبي على ذلك في اللسان .

ومما سبق يتضح أنه لا يرى ثبوت عدالة من روى عنه أكثر من واحد، ولم ينص أحد على توثيقه ، ومع أنه قد قال ما تقدم ذكره، ودل على عدم رجحان هذا الرأي، فقد نقضه أيضا بقوله في شرح النخبة ص ٥٠ « إن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال، وهو المستور، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد وردها الجمهور ، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال، لا يطلق القول بردها، ولا بقبولها بل هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح، فيمن جرح بجرح غير مفسر » انتهى فهذا القول منه يدل صراحة علي أنه يرى أن رواية المستور أحيانا تقبل، ولكن بعد استبانة حاله أي: يكون حديثه حسنا، أو صحيحا، وهذا

يستلزم أن يكون الراوى صدوقا أو ثقة .

فإن كان هذا هو الرأى الذى رآه فى الحكم على المستورين من رجال التقريب، فحكم على بعضهم بأنه ثقة وعلى البعض بأنه صدوق بعد استبانة حالهم، فيكون بهذا قد خالف الحد الذى وضعه للمستور، كما تقدم، وكان يلزم أن يقيد الحد السابق فى المرتبة السابعة بقوله مثلا : من روى عنه أكثر من واحد، ولم يتبين من حاله ما يقتضى تعديله، وإليه الإشارة بلفظ مستور، وما دام لم يذكر هذا القيد، أو ما فى معناه، فهذا يدل بإطلاقه على أنه يرى أن من روى عنه أكثر من واحد، ولم يوثق كان مجهول الحال مطلقا ، فإذا كان قد حكم على البعض بأنه مستور، والبعض بأنه صدوق أو ثقة فهذا يعد تناقضا منه . (انظر أمثلة لهؤلاء فى الباب الرابع) .

(٣) أنه ترجم لجماعة ممن روى عنهم واحد، ولم يوثقهم أحد، بل ونص واحد أو أكثر من الأئمة كابن المدينى، والذهبى، والدارقطنى، وابن القطان، وغيرهم على أنهم مجهولون، أو لا يعرفون، فقال فى كل منهم مقبول !! وهذا غريب لأنه إذا كان قد انفرد واحد بالرواية عنه كان مجهولا، فكيف إذا انضاف إلى ذلك تجهيل أحد الأئمة، له فكيف يقال فيه : مقبول ! (انظر الباب الثانى) .

(٤) أنه ترجم لجماعة ممن روى عنهم أكثر من واحد، ولم يوثقوا، ونص بعض الأئمة على أنهم مجهولون، أو لا يعرفون فقال فى كل منهم مقبول !! [انظر الباب الثالث] وهذا أيضا غريب لما سبق .

(٥) أنه ترجم لعدد كبير من الرواة ممن روى عنهم واحد أو أكثر، وذكرهم ابن حبان فى (الثقات) فقال فى بعضهم : «مجهول» وفى بعضهم : «مستور» . وهذا يدل على أنه لا يعتمد ذكر ابن حبان لراوى (الثقات)، لأنه جعل هؤلاء فى مرتبة من روى عنه واحد ولم يوثق ، وكذلك فى مرتبة من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق . (انظر الباب السادس) .

(٦) أنه ترجم لعدد كبير جدا من الرواه ممن روى عنهم واحد، وذكرهم ابن حبان فى (الثقات) فقال فى كل منهم فى (التقريب) : «مقبول» وهذا يدل على أنه لا يعتمد ذكر ابن حبان لراوى (الثقات)، لأنه جعل هؤلاء فى مرتبة من روى عنه واحد ولم يوثق، وقال فيهم مقبول (انظر الباب السادس) .

(٧) أنه ترجم لعدد كبير من الرواة ممن روى عنهم أكثر من واحد وذكرهم ابن حبان فى (الثقات) فقال فى كل منهم فى التقريب : «مقبول» ، وهذا يدل على أنه لا يعتمد ذكر ابن حبان لراوى (الثقات) ولو روى عنه جماعة؛ لأنه جعل هؤلاء فى مرتبة من روى عنه واحد ولم يوثق ، وقال فيهم : «مقبول» . (انظر الباب السابع) ومع ذلك فقد نقض هذا فى كثير من التراجم، ممن هذا حالهم، بل ومن روى عنهم واحد، فقال فى بعضهم «ثقة» وفى بعضهم : «صدوق» . !! .

(٨) أنه ترجم لعدد كبير ممن روى عنهم واحد، وذكرهم ابن حبان فى (الثقات) ونص واحد من الأئمة: كابن المدينى، أو أبى حاتم، أو الذهبى ، أو ابن القطان ، أو غيرهم ، أو أكثر من واحد على أنهم مجهولون، أو مجهولو الحال، أو لا يعرفون، أو نحو هذا، فقال فى كل منهم:

« مقبول » [انظر الباب السابع] وهذا مما يستغرب له؛ لأنه إذا كان لا يعتمد ذكر ابن حبان لراو في (الثقات) فكأنه يكون غير موثق من أحد فإذا انفرد راو واحد بالرواية عنه؛ فهو مجهول العين فكيف إذا نص واحد أو أكثر من الأئمة على جهالة الحالية أو العينية زيادة على ذلك فكيف يقال فيه مقبول؟! .

(٩) أنه ترجم لعدد كبير ممن روى عنه أكثر من واحد، وذكرهم ابن حبان في (الثقات) ونص بعض الأئمة السابقين على جهالتهم الحالية أو العينية، أو أنهم لا يعرفون أ، ونحو هذا، فقال في كل منهم «مقبول» (انظر الباب الثامن)

(١٠) أنه ترجم لجماعة ممن روى عنهم واحد، ولكن عرف من حاله أنه لا يروى إلا عن ثقة، أو روى عنهم أكثر من واحد وفي الرواية عنه من لا يروى إلا عن ثقة فقال في كل منهم: «مقبول»! وهذا مما يستغرب؛ لأنه هو نفسه قال في (اللسان ١٥/١) «..... فكيف يكون رواية العدل عن الرجل تعديلا له؟ لكن من عرف من حاله أنه لا يروى إلا عن «ثقة» فإنه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة كمالك وشعبة، و القطان، وابن مهدي؛ وطائفة ممن بعدهم» انتهى .

وعلى هذا فإذا كان من عرف من حاله أنه لا يروى إلا عن ثقة معروفا بشدة انتقاده للرجال وتعنته فيهم، أو معروفا بعدم تساهله، فإذا روى عن رجل كان ثقة عنده، ونظرا لتعنته أو لعدم تساهله، يكون توثيقه معتبرا، فتكون روايته عنه بمثابة نص منه على توثيقه، فإذا لم يكن قد روى عنه غير هذا الذي لا يروى إلا عن ثقة: كان هذا كافيا لإثبات عدالته، وبالتالي يكون كافيا لقبول حديثه أي: يكون حديثه من قبيل الحسن، علي الأقل.

وما سبق أن قلناه عنه في (شرح النخبة) يدل على هذا حيث قال: فلا يقبل حديثه، إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك» .

فتدل عبارته السابقة على أنه إذا روى عنه واحد، ووثقه قبل حديثه إذا كان الراوى عنه معروفا بعدم تساهله في التوثيق، وعلى هذا فتكون دالة أيضا على أنه إذا روى عنه من لا يروى إلا عن ثقة، كانت روايته عنه رواية وتوثيقا في نفس الوقت فيقبل حديثه .

ومع أن ابن حجر ذكر ما تقدم عنه في (اللسان) وشرح (النخبة) فقد خالف هذا بشأن الجماعة الذين سبق ذكر حالهم، فلم يوثقهم، ولكن حكم عليهم بأنهم: «مقبولون» . وهذا اللفظ على حسب الحد الذي وضعه له في المرتبة السادسة؛ يعتبر لفظا من أفاظ الجرح، لا التعديل، ولكنه جرح هين . (انظر أمثله لهؤلاء في الباب العاشر) .

وأىضا فلم يلتزم في (تقريبه) بالحكم على كل من هذا حاله بأنه مقبول، بل اتبع القاعدة التي ذكرها في اللسان، وحكم بمقتضاها على بعضهم بأنهم ثقات أو صدوقون . (وانظر أمثله لهم في الباب العاشر) .

(١١) أنه ترجم لعدد كبير من الرجال ممن روى عنهم واحد أو أكثر، ونص واحد من أئمة الجرح والتعديل المعتمدين، أو أكثر على توثيقهم،

ولم يذكر أحدا من الأئمة جرحهم فقال في كل منهم: «مقبول» !! [انظر الباب الحادى عشر] فهو بهذا يكون غير معتد بتوثيق هؤلاء الأئمة كعدم اعتداده بذكر ابن حبان لأحد الرواة فى (الثقات) مع أنه اعتمد توثيق كل منهم فى عدد كبير من التراجم، فأطلق على صاحب كل ترجمة أحد ألفاظ التوثيق سواء انفرد أحد هؤلاء الأئمة بتوثيقه، أو ذكره ابن حبان أيضا فى (الثقات) (وانظر أمثله هؤلاء فى الباب الثانى عشر) .

والحكم على الرواة السابقين بأنهم مقبولون، إن كان لأنهم أو أكثرهم أو بعضهم كانوا من المقبلين أى لم يكن لهم من الحديث إلا القليل فليس بشيء فى الحقيقة، لأن كون الراوى كثير الحديث، لا يستلزم أن يكون ثقة أو صدوقا فكم من راو له من الحديث الكثير، ومع ذلك فهو محكوم عليه بالضعف أو الضعف الشديد، وهذا معلوم منتشر فى كتب الرجال لا يحتاج إلى زيادة بيان، وكون الراوى قليل الحديث لا يستلزم أن يكون ضعيفا ضعفا هينا أو شديدا فكم من راو ليس له من الحديث إلا القليل وهو ثقة أو صدوق، وقد ذكرنا فى الباب الحادى عشر عددا غير قليل، ممن نص بعض الأئمة المعتمدين على توثيقهم، مع أنهم لم يرووا من الحديث إلا القليل، وحكم عليه ابن حجر نفسه فى التقريب بأنه ثقة، أو صدوق، أو نحو ذلك، ولم تمنعه قلة حديثه من الحكم عليه بذلك .

وهذا الباب - أعنى باب من حكم عليه فى التقريب بأنه: «مقبول» مع أنه نص بعض الأئمة المعتمدين على توثيقه، مع عدم وجود جرح من غيرهم فيه - يعد من أهم الأبواب التى ينبغى أن ينظر فى (التهذيب) من أجلها، وينبغى عدم الاقتصار على (التقريب) أو الاكتفاء بما فيه من ألفاظ الجرح، أو التعديل التى أطلقتها ابن حجر على أصحاب هذه التراجم .

على أنه يمكن أن يقال: إن إطلاق لفظ (مقبول) على أصحاب هذه التراجم يعد أمرا مستغربا فيبعد أن يصدر هذا من الحافظ ابن حجر، وهذا بدوره يجعل احتمال التحريف من الناسخ، أو الطابع لبعض الألفاظ، التى أطلقت على بعض الرجال احتمالا قائما، وربما كان الوهم من الحافظ نفسه .

(١٢) أنه ترجم لعدد من الرواة، ممن روى عنهم واحد أو أكثر ووثقهم بعض أئمة الجرح والتعديل، وجرحهم بعضهم جرحا مفسرا أو غير مفسر .

وحكم على كل واحد منهم فى (التقريب) بأنه (مقبول) مع أن الراجح أن يكون الحكم عليهم بأحد ألفاظ التعديل، كما فعل هو نفسه مع جماعة على هذه الشاكلة . (انظر الباب الرابع عشر) .

(١٣) أنه ترجم لجماعة ممن روى عنهم واحد أو أكثر، وذكرهم ابن حبان فى (الثقات) وقال فى كل منهم فى (التقريب) مقبول، ولم يذكر فى (التهذيب) توثيق العجلي لهم فبعد ثبوت توثيق العجلي، يكون الحكم عليهم بلفظ من ألفاظ التعديل كثقة أو صدوق (انظر الباب الخامس عشر) لأنه يعتمد توثيق العجلي كما سيوضح هذا فى الباب الثانى عشر .

(١٤) أنه ترجم لعدد من الرواة في (التقريب) وأطلق عليهم ألفاظا من ألفاظ الجرح أو التعديل، وبعد النظر في (التهذيب) في تراجمهم، اتضح أنه من المستبعد أن يحكم عليهم بهذا المذكور في (التقريب) إلى الحد الذي يؤكد أو يوجد غلبة ظن أنه حدث تحريف من النسخ أو الطابع لبعض هذه الألفاظ، أو وهم الحافظ في إطلاقتها علي أصحاب هذه التراجم، أو حدث الأمران كلاهما .

وهذا يؤيد ما ذكرنا من أنه ينبغي النظر في (التهذيب) أيضا، وعدم الاقتصار علي التقريب (انظر الباب السادس عشر) .

(١٥) أنه ترجم لبعض الرواة في (التقريب) ولم يحكم عليهم بتوثيق أو جرح، ولكن ذكر توثيق أو جرح بعض الأئمة فيه فقط، مما يوهم أنه ليس لأحد آخر قول فيه، ثم بالرجوع إلى (التهذيب) تبين أن فيهم أقوالا لبعض الأئمة الآخرين إما بتوثيق أو جرح وبالتالي يلزم الرجوع إلى (التهذيب) لمعرفة باقى ما قيل فيهم حتى يمكن الحكم عليهم بما يستحقه كل منهم من ألفاظ الجرح أو التعديل . (انظر الأمثلة في الباب السابع عشر) .

(١٦) أنه ترجم لعدد من الرواة في (التقريب) وتبين أنهم ساقطون من (التهذيب) وترجم لعدد آخر من الرواة في (التهذيب) وتبين أنهم ساقطون من التقريب فينبغى الرجوع إلى (التهذيب) إذا لم يكن الراوى واردا في التقريب وينبغى عدم توهم أنه ليس في (التهذيب) ما دام غير مذكور في التقريب لأن الغالب أنه فيهم ما دام علي شرطه . (انظر الأمثلة في الباب الثامن عشر) .

الباب الثانى

فى ذكر جماعة ممن روى عنهم واحد ولم ينص أحد على توثيقهم ولا على جرحهم ، ولم يذكرهم ابن حبان فى (الثقات) وقال فى (التقريب) فى كل منهم « مقبول » .سواء فى ذلك من نص بعض الأئمة على جهالتهم أو جهالة حالهم أو أنهم لا يعرفون، أو غير ذلك مما فى معناه أم لم ينص ، وسواء فى ذلك من روى له البخارى أو مسلم أم لا .

ويلاحظ أن الأسماء وقعت غير مرتبة على الأحرف فى هذا الباب وغيره وذلك لضيق الوقت وكثرة ما يشغل ، ولأن المقصود من إيرادها إنما هو إظهار كثرة عدد التراجم إلى الحد الذى يجعل الدافع إلى الرجوع إلى (التهذيب) وعدم الاقتصار على (التقريب) قويا ولعللى لا أكون مبالغا لو قلت : بل ويجعل ما سبق أمرا لازما إلا بشأن من قال فيهم فى (التقريب):«ثقة ثبت» أو«ثقة حفاظ» أو «ثقة حافظ إمام»أوغير ذلك من أفاظ أعلى مراتب التعديل .

والرواة الذين توفر فيه ما سبق ذكره كثيرون ،ومنهم :

(١) سعيد القيسى . (٢) سلمة بن الأزرق .

(٣) سلمة المكي .

(٤) سليمان بن عبد الحميد بن عبد العزيز .

(٥) تميم أبو سلمة . (٦) حاتم بن سياه .

(٧) الحسين بن منصور الكسائي .

(٨) رفاعة بن عوف الأنصارى (أبو مطيع) .

(٩) روح بن الفرج البصرى .

(١٠) زياد بن خيشمة عن الأوزاعى و،نحوه .

(١١) زياد بن رباح الهدلى بصري .

(١٢) زياد بن الحسن العلوي .

(١٣) زياد بن على بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن على بن أبى طالب .

(١٤) زياد التميمى . (١٥) سباع بن النضر أبو مزاحم .

(١٦) سعيد بن مزاحم بن أبى مزاحم .

- (١٧) سعيد بن النصر بن شبرمة . (١٨) حذيفة البارقي .
- (١٩) حمزة بن المغيرة المروزى . (٢٠) جرير بن سهم التميمي .
- (٢١) سهيل بن خلاد العبدى . (٢٢) صالح بن كثير المدني .
- (٢٣) صالح بياح الأكسية . (٢٤) طارق بن المرقع .
- (٢٥) عباس بن الحسين قاضى الري .
- (٢٦) عبد الله بن جعفر الرقي المعيطي .
- (٢٧) عبد الله بن سعد التيمى .
- (٢٨) أبو بكر بن عبد الرحمن بن مسور بن مخزومة .
- (٢٩) أبو بكر بن عباس السلمى . (٣٠) أبو الجراح المهري .
- (٣١) أبو الجويرية العبدى .
- (٣٢) أبو حرب بن زيد بن خالد الجهني .
- (٣٣) أبو خليفة الطائى البصرى . (٣٤) أبو الرقاد .
- (٣٥) أبو سعد بن رافع . (٣٦) أبو السوداء .
- (٣٧) أبو عبد الله القرشى . (٣٨) أبو عثمان بن سنة .
- (٣٩) أبو على الأزدي . (٤٠) أبو عمر الغداني .
- (٤١) أبو عمرة مولى زيد بن خالد .
- (٤٢) أبو قدامة المروزى .
- (٤٣) أبو المؤمن . (٤٤) أبو كبشة السدوسى .
- (٤٥) أبو مزرد . (٤٦) أبو مشجعة بن ربيعى .
- (٤٧) أبو المنذر مولى أبى ذر . (٤٨) أبو الهيثم بن نصر .
- (٤٩) أبو يحيى مولى آل جعدة . (٥٠) أسماء بنت يزيد القيسية .
- (٥١) أمينة بنت أنس بن مالك . (٥٢) حميدة عن أم سلمة .
- (٥٣) الرباب جده عثمان بن حكيم . (٥٤) رقية بنت عمرو .

- (٥٥) سمية بصرية .
 (٥٦) فاطمة بنت أبي ليث .
 (٥٧) قريبة بنت عبد الله بن وهب .
 (٥٨) لؤلؤة مولاة الأنصار .
 (٥٩) مريم بنت إياس .
 (٦٠) محمد بن عبد الله بن أبي قدامة .
 (٦١) محمد بن عبد الله بن أبي جامع .
 (٦٢) أبو فراس النهدي .
 (٦٣) أبو هند البجلي .
 (٦٤) أبو عطية مولى بني عتيل .
 (٦٥) ضباعة بنت المقداد بن الأسود .
 (٦٦) إسحاق بن الصباح الكندي .
 (٦٧) بشار بن عبس الضبعي .
 (٦٨) عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد القاري .
 (٦٩) عبد الله بن مالك أبو حذافة .
 (٧٠) أبو خليفة الطائي البصري .
 (٧١) معروف بن سهيل البرمجي .
 (٧٢) أبو جرو .
 (٧٣) محمد بن حنين المكي .
 (٧٤) أم أبان بنت الوازع .
 (٧٤) أم بكر بنت المسور بن مخزومة .
 (٧٥) أم حبيبة بنت العرياص بن سارية .
 (٧٦) أم سالم بنت مالك الراسبية .
 (٧٧) أم كلثوم بنت ثمامة .

حريث أصرم . المقدسي . « صدوق مقل » ماجة بالإضلفة
 فإن ابن حجر قال في توبة هذا « مقبول » لأنه لم يرو له

الباب الثالث

فى ذكر جماعة ممن روى عنهم أكثر من واحد ولم يذكرهم ابن حبان فى (الثقات) . ولم ينص أحد على توثيقهم ولا على جرحهم . وقال ابن حجر فى (التقريب) فى كل منهم «مقبول» وسواء فى ذلك من نص بعض الأئمة على . جهالتهم أو جهالة حالهم . أو أنهم لا يعرفون، أو غير ذلك مما فى معناه، أم لم ينص ، وسواء فى ذلك من روى له البخارى ، أو مسلم أم لم يرو

وهؤلاء كثيرون أيضا ، ومنهم :

(١) سعيد بن وهب الثورى الهمداني .

(٢) بلال بن كعب العكبي .

(٣) حبان بن موسى بن حبان الكلابي .

(٤) الحسن بن يوسف الرازي .

(٥) الحسين بن بيان الشلائبي .

(٦) الحكيم بن عبد الرحمن أبو غسان .

(٧) الخليل بن زياد الحاربي .

(٨) رفاعة بن الهيثم .

(٩) سليمان بن محمد بن يحيى بن عروة .

(١٠) سهل بن إسحاق .

(١١) صاعد بن عبيد البجلي .

(١٢) صدقة بن بشير المدني .

(١٣) عبادة بن عمر بن أبي ثابت .

(١٤) عبد الله بن حسان التميمي .

(١٥) عبد الله بن رجاء بن صبح الشامي .

(١٦) عبد الله بن سعيد بن خازم .

(١٧) أبو بكر زهير الثقفي . (١٨) أبو الدهماء النصرى الصغير .

- (١٩) أبو ربيعة الأيادي .
- (٢٠) أبو سلمان المؤذن قيل اسمه همام .
- (٢١) أبو صالح الحنفى « اسمه سميع الزيات » .
- (٢٢) أبو عامر الحجري .
- (٢٣) أبو عمر الصينى .
- (٢٤) أبو عياش بن النعمان المعافري .
- (٢٥) أبو قتيبة عن أبي قلابة .
- (٢٦) صاعد بن عبيد .
- (٢٧) صالح بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان .
- (٢٨) محمد بن أفلح بن عبد الملك .
- (٢٩) محمد بن خلف بن طارق .
- (٣٠) محمد بن عبد الله الطرسوسي .
- (٣١) سعيد بن وهب الثورى الهمداني .
- (٣٢) سريع بن عبد الله الواسطى .
- (٣٣) داود الوراق .
- (٣٤) سلمة بن سلام .
- (٣٥) عبد الله بن رجاء بن صبيح الشيباني .
- (٣٦) أبو سلمان مؤذن الحجاج .
- (٣٧) أبو عائشة الأموى جليس أبي هريرة .
- (٣٨) أحمد بن جعفر المعقرى .
- (٣٩) أحمد بن جواس الاستوائى .
- (٤٠) الحسن بن يوسف الرازى .
- (٤١) الحكيم بن عبد الرحمن أبو غسان .

- (٤٢) الخليل بن زياد الحاربي .
- (٤٣) طلق بن السمح .
- (٤٤) عبادة بن عمر بن أبي ثابت .
- (٤٥) عبد الله بن عامر بن براد .
- (٤٦) عبد الله بن كثير بن جعفر .
- (٤٧) أبو قتيبة الكبير .
- (٤٨) شميصة بنت عزيز .
- (٤٩) كريمة بنت همام .
- (٥٠) أم أبيها .
- (٥١) أم عاصم أم ولد سنان بن سلمة .
- (٥٢) مالك بن ثعلبة القرظي .
- (٥٣) مالك بن مهران .
- (٥٤) مجزأة بن أبي سفيان الثقفي .
- (٥٥) أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة .
- (٥٦) جرى بن كليب الكوفي .

الباب الرابع

(فى ذكر جماعة ممن روى عنهم واحد أو أكثر ولم ينص أحد على توثيقهم ولا جرحهم ولم يذكرهم ابن حبان فى (الثقات) وأطلق عليهم ابن حجر فى (التقريب) لفظاً من ألفاظ التوثيق ، ولم يقل فيهم : «مقبول» سواء فى ذلك من نص بعض الأئمة على جهالتهم أو جهالة حالهم . أو غير ذلك مما فى معناه . أم لم ينص ، وسواء فى ذلك من روى له البخارى أو مسلم أم لم يرو .

إن ابن حجر مع أنه ترجم لعدد كبير من الرواة ممن روى عنهم واحد أو أكثر ولم يوثقهم أحد ، ولم يذكرهم ابن حبان فى (الثقات) ، وقال فى كل منهم «مقبول» كما سبق فقد خالف هذا ووثق جماعة ممن هذا شأنهم ، فقال فى بعضهم ثقة وفى بعضهم «صدوق» وفى بعضهم لفظ آخر من ألفاظ التوثيق سواء فى هذا من نص بعض الأئمة على جهالتهم ، إما حالاً وإما عيناً ، أو على أنهم لا يعرفون ، أو نحو ذلك ، أو لم ينص وسواء روى عنهم واحد أو أكثر . ومن هؤلاء :

- ١- أحمد بن عبدة الأمدي : روى عنه جماعة ، قال فيه فى (التقريب) صدوق .
- ٢- أحمد بن محمد بن محمد بن المعلّى : روى عنه جماعة قال فيه : صدوق .
- ٣- أحمد بن محمد بن يحيى بن نيزك : روى عنه جماعة قال فيه : صدوق .
- ٤- إسحاق بن الجراح : روى عنه جماعة قال فيه : صدوق .
- ٥- إسحاق بن عمر القرشي المؤدب : روى عنه اثنان قال فيه : صدوق !
- ٦- إسماعيل بن مسلم بن يسار : روى عنه واحد فقط ، قال فيه : صدوق !
- ٧- الحسن بن بكر بن عبد الرحمن المروزي : روى عنه جماعة (وقال مسلم : مجهول) قال فيه : صدوق ! .
- ٨- الحسن بن غليب : روى عنه جماعة ، وقال فيه : ليس به بأس .
- ٩- الحسين بن الجنيد بن أبى جعفر البغدادي : روى عنه جماعة ، قال فيه صدوق .
- ١٠- خلاد بن السائب الجهني : روى عنه جماعة ، قال فيه : صدوق .
- ١١- خلاد بن يزيد الباهلي : روى عنه جماعة ، قال فيه : صدوق جليل
- ١٢- روح بن الفرج البزاز أبو الحسن البغدادي : روى عنه جماعة قال فيه : صدوق .
- ١٣- زيد بن الحسين بن زيد بن الحسن بن على : روى عنه واحد فقط ، قال فيه صدوق ! ! .
- ١٤- سعيد بن خيثم بصري من بني سليط : روى عنه اثنان . قال فيه : صدوق ! .

- ١٥- سعيد بن نصير: روى عنه جماعة، منهم: أبو داود، قال فيه صدوق.
- ١٦- سعيد بن نصير الشعيري: روى عنه اثنان، قال فيه: صدوق!.
- ١٧- عباس بن الفضل البصري نزيل الشام: روى عنه واحد، قال فيه صدوق!!!.
- ١٨- أسامة بن حفص المدني: روى عنه جماعة، قال فيه صدوق.
- ١٩- محمد بن عاصم الأصبهاني: روى عنه اثنان؛ قال فيه: صدوق!
- ٢٠- محمد بن عاصم الثقفي الأصبهاني: روى عنه جماعة، قال فيه: صدوق.
- ٢١- أسامة الهذلي: روى عنه جماعة، وأخرج له البخاري ومسلم قال فيه: ثقة.
- ٢٢- سليمان بن مطر النيسابوري: روى عنه جماعة، قال فيه: ثقة.
- ٢٣- أبو كثير مولى آل جحش: روى عنه جماعة، قال فيه: ثقة.
- ٢٤- سعيد بن زكريا الأدمي: روى عنه جماعة، قال فيه: صدوق.
- ٢٥- أبو المليح روى عنه جماعة: وروى له البخاري ومسلم وقال فيه ثقة.
- ٢٦- فاطمة بنت الحسين بن علي: روى عنها جماعة وقال فيها: ثقة.
- ٢٧- فاطمة بنت علي بن أبي طالب: روى عنها جماعة، قال فيها: ثقة.
- ٢٨- أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق: روى عنها جماعة وأخرج لها مسلم، قال فيها: ثقة.

الباب الخامس

(فى ذكر جماعة ممن روى عنهم واحد أو أكثر - ولم ينص أحد على توثيقهم، ولم يذكرهم ابن حبان فى (الثقات) - وحكم ابن حجر على بعضهم بأنهم مجهولون وعلى آخرين بأنهم مجهولو الحال سواء فى ذلك من نص بعض الأئمة على - جهالتهم أو جهالة حالهم - أو غير ذلك مما فى معناه - أم لم ينص)

إن الذين يتصفون بما سبق ذكره ، وحكم عليهم ابن حجر بما سبق كثيرين جدا ومنهم :

- (١) بشر بن جبلة .
- (٢) برد بن سنان السمرقندى .
- (٣) إسماعيل بن مسلم اليشكرى . (٤) إسماعيل بن مسلم الطائي .
- (٥) بكاء بن يحيى .
- (٦) أيوب بن بشير الأنصاري .
- (٧) حبيب بن عبد الله الأزدي . (٨) حبيب العنزى والد طلحة .
- (٩) الحارث بن عبيد بن الطفيل . (١٠) بلال بن المنذر الحنفى الكوفي .
- (١١) بلال غير منسوب عن زيد بن وهب .
- (١٢) بشير بن ثابت الأنصارى مدني .
- (١٣) بدر بن عمرو بن جراد السعدي .
- (١٤) بشير عن ابن الزبير . (١٥) أمية عن أبي مجلز .
- (١٦) ثابت بن سعد بن ثابت الأملوكى .
- (١٧) أزهر بن راشد البصري .
- (١٨) الحسين بن طلحة .
- (١٩) الحسين بن محمد بن جعفر الحريري .
- (٢٠) حفص بن عمر البزار .
- (٢١) حفص بن عمر أو ابن عمران الأزرق .
- (٢٢) خازم بن مروان العنزى (٢٣) خالد بن يزيد بن عمر بن هبيرة .
- (٢٤) خلف بن خالد العبدي البصري .

- (٢٥) زهير بن مرزوق . (٢٦) زياد بن زيد السوائي .
(٢٧) سعد القرظ المؤذن . (٢٨) سعيد بن المغيرة الموصلي .
(٢٩) أحمد بن عبد الله بن يوسف العرعري .
(٣٠) إبراهيم بن إسماعيل الصائغ .
(٣١) إبراهيم بن عمرو الغفاري . (٣٢) إسحاق بن محمد الأنصاري .
(٣٣) إسحاق بن نجیح عن مالك بن حمزة .
(٣٤) إسحاق بن أبي الفرات بكر المدني .
(٣٥) إسحاق بن حكيم .
(٣٦) سلمة بن تمام . (٣٧) عبد الله بن أبي عتاب .
(٣٨) عبد الله بن سخبرة عن أبيه .
(٣٩) عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي .
(٤٠) طلحة بن عبيد الله العقيلي .
(٤١) صدقة بن المشي الكعبي .
(٤٢) الضحالك بن أيمن الكلبي .
(٤٣) ضمرة بن حبيب المقدس .
(٤٤) صالح بن عبد الله بن صالح العامري .
(٤٥) صالح بن رزين العطار .
(٤٦) شريح بن هانيء الحارثي الأصغر .
(٤٧) شيبعة بن الأحنف الواسطي .
(٤٨) سويد بن وهب .
(٤٩) سنان بن يزيد التيمي . (٥٠) سهل بن صالح البغدادي .
(٥١) سهل بن صالح أبو معيوف .
(٥٢) سليمان بن جابر الهجري .

- (٥٣) سليمان بن خربوذ .
- (٥٤) سليمان بن كنانة الأموي .
- (٥٥) شنيق أبو ليث عن عاصم بن كليب .
- (٥٦) شيبان بن أمية أو ابن قيس القتباني .
- (٥٧) سليط بن عبد الله بن يسار أخو أيوب .
- (٥٨) سلمة بن روح بن زنباع الحزامي .
- (٥٩) عامر أبو رملة .
- (٦٠) عباد بن آدم الهذلي البصري .
- (٦١) عباد بن موسى بن راشد العكلي .
- (٦٢) عباد بن أبي موسى حجازي .
- (٦٣) عباس بن عثمان بن شافع المطلبي .
- (٦٤) عباس بن الفضل بن أبي رافع .
- (٦٥) عباس بن عبد الرحمن مولى بني هاشم .
- (٦٦) عبد الله بن أبي جميلة ميسرة الطهوي .
- (٦٧) عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق .
- (٦٨) عبد الله بن خليفة ويقال: خليفة بن عبد الله البصري .
- (٦٩) سليمان بن داود بن مسلم الهنائي .
- (٧٠) سلام بن أبي سلام الحبشي الشامي .
- (٧١) إبراهيم بن عبد الله بن المنذر الصنعاني .
- (٧٢) إبراهيم بن عمر الصنعاني ، صنعاء اليمن .
- (٧٣) إبراهيم بن عمرو ، يقال عمر الصنعاني ، صنعاء دمشق .
- (٧٤) إبراهيم بن يحيى . (٧٥) إبراهيم بن عبد الله بن قريم .
- (٧٦) إبراهيم بن سعيد المدني أبو إسحاق .

(٧٧) حبيب بن يساف عن النعمان بن بشير .

(٧٨) حجاج بن عبيد ويقال ابن أبي عبد الله بن يسار .

(٧٩) حماد بن يحيى . (٨٠) الحكم بن عبدة الرعيني أو الشيباني .

(٨١) حمزة بن دينار عن الحسن .

(٨٢) حفص بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص .

(٨٣) حماد بن نجيح العصاب .

(٨٤) حكيم بن معاوية الزيادة البصري .

(٨٥) حمزة بن نصير البيرودي . (٨٦) حميد بن يزيد البصري .

(٨٧) حميد بن أبي سويد المكي . (٨٨) حميد المكي مولى أبي علقمة .

(٨٩) خلف بن سالم النصيبى . (٩٠) الخليل بن عبد الله .

(٩١) داود بن مدرك . (٩٢) داود بن عبيد الله .

(٩٣) الربيع بن محمد . (٩٤) رميح الحزامي .

(٩٥) رزين بن سعيد بن عبد الرحمن المدني .

(٩٦) رزين بن سليمان الأحمرى .

(٩٧) رزين بن عقبة . (٩٨) الزبير بن سليم .

مما سبق يتضح أن ابن حجر اضطرب فيمن روى عنهم واحد أو أكثر، ولم يوثقهم أحد ولم يذكرهم ابن حبان في (الثقات) فحكم علي جماعة منهم أنهم مقبولون ، وحكم علي آخرين بأنهم مجهولون ، أو مجهولو الحال وأطلق علي جماعة آخرين لفظا من ألفاظ التوثيق : كتقة ، أو صدوق ، أو غير ذلك سواء في هذا من نص بعض الأئمة علي جهالتهم . أو جهالة حالهم . أم لم ينص ، وكذلك من روى لهم البخارى ومسلم ، أو أحدهما ، أم لم يرو .

الباب السادس

(فى ذكر جماعة ممن روى عنهم واحد أو أكثر - ولم ينص أحد على توثيقهم ولا جرحهم - ولكن وذكرهم ابن حبان فى (الثقات) وقال ابن حجر فى كل منهم فى التقریب «مجهول»، أو «مجهول» الحال أو «مستور» أو غير ذلك مما هو فى معناه سواء فى ذلك من نص بعض الأئمة كأبى حاتم ، أو ابن المدينى ، أو الذهبى أو غيرهم - على جهالتهم، أو جهالة حالهم، أو أنهم لا يعرفون أو غير ذلك مما هو فى معناه)

إن الذين يتصفون بما سبق ذكره ، وقال فيهم ابن حجر ما سبق كثيرون جدا ومنهم :- .

- (١) طارق بن أبى الحسناء . (٢) طارق بن زياد .
- (٣) طلحة بن أبى قنان . (٤) عبد الله بن أبى الجعد الأشجعي .
- (٥) عبد الله بن الحارث الكندى . (٦) عبد الله بن جعفر .
- (٧) أبو عثمان التبان . (٨) أبو على بن يزيد .
- (٩) أبو المعتمر بن عمرو بن رافع المدنى .
- (١٠) أبو النعمان عن أبى وقاص .
- (١١) اسماعيل بن أبى بكر الرملى . (١٢) إسحاق بن يزيد الهزلى .
- (١٣) الأسود بن ثعلبة الكندى . (١٤) أبو حبيب بن يعلى بن أمية .
- (١٥) أبو سهل شيخ لداود بن سليك .
- (١٦) أبو عبد الله التميمى من ولد أبى هالة .
- (١٧) أبو مطر شيخ لحجاج بن أرطاة .
- (١٨) أبو اليمان الرحال . (١٩) حكيمة بنت أميمة .
- (٢٠) طلحة أم غراب . (٢١) إسحاق بن عبد الله بن جعفر .
- (٢٢) أيوب بن بشير بن كعب العدوي .
- (٢٣) داود بن كثير الرقى رباح الكوفي .
- (٢٤) سعيد بن عبد الله بن جريح . (٢٥) سعيد بن المهاجر .

- (٢٦) سليط بن عبد الله الطهوى . (٢٧) سليمان بن حفص القرشي .
- (٢٨) سليمان المنهوى . (٢٩) صالح بن رستم الهاشمي .
- (٣٠) صالح بن عجلان . (٣١) طلق بن معاوية بن يزيد .
- (٣٢) عبد الله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر .
- (٣٣) حصين الحميري .
- (٣٤) معاذ بن سعد السكسكى . (٣٥) معبد بن هرمز .
- (٣٦) إسماعيل الرملى . (٣٧) إياس بن أبي رملة .
- (٣٨) إياس بن نذير . (٣٩) بجير حجازي .
- (٤٠) بريد بن أصبرم . (٤١) ثابت أبو سعيد .
- (٤٢) رافع بن سلمة البجلي . (٤٣) حكيم بن شريك الهذلي .
- (٤٤) محمد بن خالد القنسرني . (٤٥) محمد بن مالك بن المنتصر .
- (٤٦) حاتم بن أبي نصر الفنسرني . (٤٧) الحارث بن مخلد .
- (٤٨) حصين بن عبد الرحمن النخعي . (٤٩) خالد بن وهبان .
- (٥٠) خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب .
- (٥١) الخضر بن القواس .
- (٥٢) زياد جد الربيع بن أنس . (٥٣) السائب النكري .
- (٥٤) سعد مولي طلحة .
- (٥٥) سعيد بن ذى حدان . (٥٦) سعيد بن زرعة الحمصي .
- (٥٧) سعيد بن زياد الأنصاري . (٥٨) عبد الله بن خليفة .
- (٥٩) الدخيل بن إياس . (٦٠) سعيد الصواف .
- (٦١) سعيد مولى يزيد بن نمران . (٦٢) سليمان الهاشمي .
- (٦٣) سليمان بن حفص . (٦٤) موسى بن جبير الأنصاري .
- (٦٥) سمرة بن سهم القرشي . (٦٦) سمى بن قيس اليمامي .

- (٦٧) شداد بن أبي عمرو بن حماس .
- (٦٨) أحمد بن عبد الرحمن المخزومي .
- (٦٩) أبان بن طارق ، مصرى .
- (٧٠) إبراهيم بن أبي بكر المكي الأحنسي .
- (٧١) إبراهيم بن طريف الشامي .
- (٧٢) إبراهيم بن أبي ميمونة ، حجازي .
- (٧٣) إدريس بن صبيح الأودي .
- (٧٤) إسحاق بن إبراهيم بن عمير . (٧٥) إسحاق بن سعد بن عبادة .
- (٧٦) إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة .
- (٧٧) إسماعيل بن يحيى المعافري .
- (٧٨) إسماعيل بن بشير مولي بنى مغالة .
- (٧٩) إسماعيل بن رياح .
- (٨٠) أنس بن حكيم الضبى . (٨١) أوس بن أبي أوس .
- (٨٢) أبو خالد ، حجازى . (٨٣) أيوب بن عبد الله بن مكرز .
- (٨٤) أيوب عن القاسم الشامى . (٨٥) بشير ، غير منسوب عن أنس .
- (٨٦) بشير بن سليم الكندي . (٨٧) تبيع بن سليمان أبو العديس .
- (٨٨) ثعلبة بن مسلم الخثعمى . (٨٩) جنيد عن ابن عمر .
- (٩٠) الحارث بن عمرو بن أخى المغيرة .
- (٩١) إسحاق بن كعب بن عجرة .
- (٩٢) حديث بن ظهيرا الكوفي .
- (٩٣) الحسين بن المنذر ، أبو المنذر البصري .
- (٩٤) حصين بن نمير الكندي .
- (٩٥) حكيم بن شريك بن نملة . (٩٦) حمان أخو أبي شيخ الهنائي

- (٩٧) دارم الكوفى . (٩٨) داود بن كثير الرقى .
- (٩٩) ذهيل بن عوف بن شجاع .
- (١٠٠) رافع بن سلمة البجلى . (١٠١) الزبير بن عبيد
- (١٠٢) زرعه بن عبد الله الأنصارى البياضى .
- (١٠٣) زياد السهمي .
- (١٠٤) سعيد بن أبى سعيد الأنصارى .
- (١٠٥) سعيد بن عبد الجبار بن وائل بن حجر .
- (١٠٦) سعيد بن غزوان .
- (١٠٧) سلمة بن عبد الله بن محسن الأنصارى .
- (١٠٨) صبارة بن عبد الله بن مالك .
- (١٠٩) عبد الله بن إسماعيل بن أبى خالد .
- (١١٠) عبد الله بن جبير الخزاعى . (١١١) عبد الله بن حفص .
- (١١٢) عبد الله بن راشد الزوفى . (١٢٣) عبد الله بن ربيعة بن يزيد .
- (١١٤) عبد الله بن خليفة . (١١٥) ميمون بن أبان الهذلي .

الباب السابع

فى ذكر جماعة ممن روى عنهم واحد ، وذكرهم ابن حبان فى (الثقات) . ولم ينص أحد من الأئمة على توثيقهم ، ولا على جرحهم وقال فى (التقريب) فى كل منهم « مقبول » سواء فى ذلك من نص بعض الأئمة على جهالته أو جهالة حاله ، أو أنه لا يعرف ، أو غير ذلك مما فى معناه . أو لم ينص ، وسواء فى ذلك من روى له البخارى أو مسلم أم لم يرو

إن الذين يتصفون بما سبق ذكره ، وقال ابن حجر فى كل منهم : «مقبول» كثيرون جدا ومنهم :

(١) رافع بن أسيد بن ظهير . (٢) ربيعة بن عبد الرحمن بن حصين .

(٣) رجاء الأنصارى . (٤) الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير .

(٥) الزبير بن عبد الرحمن بن سراقه .

(٦) زرارة بن مصعب بن شيبه .

(٧) زكريا بن خالد . (٨) زياد بن ثويب .

(٩) زياد بن حذيم . (١٠) زياد بن سعد بن صخرة .

(١١) زياد بن عبد الرحمن القيسي .

(١٢) زياد بن عبيد بن نمران .

(١٣) زياد بن قيس المدنى . (١٤) زياد بن نافع .

(١٥) زياد بن أيمن . (١٦) زيد بن أبي الشعثاء .

(١٧) زيد بن ظبيان . (١٨) زيد مولى قيس الحذاء .

(١٩) سابق بن ناجية . (٢٠) سالم السهمي .

(٢١) سالم الفراء . (٢٢) السائب بن حبيش .

(٢٣) سعد بن عبادة الزرقى . (٢٤) سعد بن عثمان الرازي .

(٢٥) سعد بن معبد الهاشمي . (٢٦) سعوة المهري .

(٢٧) سعيد بن أبيض بن جمال . (٢٨) سعيد بن أبي راشد .

(٢٩) سعيد بن سلمان الربيعي .

- (٣٠) سعيد بن عبد الرحمن القرشى الأموي .
- (٣١) سعيد بن عثمان البلوي .
- (٣٢) سعيد بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة .
- (٣٣) سفيان بن دينار المكي . (٣٤) سفيان بن منقذ .
- (٣٥) سفيان بن نشيط . (٣٦) سلمان روى عن جنادة .
- (٣٧) سليمان بن بلج . (٣٨) سليمان بن بابيه .
- (٣٩) سليمان بن خارجة بن زيد بن ثابت .
- (٤٠) سليمان بن عبد الرحمن العامري .
- (٤١) شريح بن عبيد . (٤٢) شمير بن عبد الدار اليمامي .
- (٤٣) شعيب بن عمرو بن سليم .
- (٤٤) شيبان بن مخزم . (٤٥) سهم بن المعتمر .
- (٤٦) سودة بن أبي الجعد . (٤٧) سلام بن شرحبيل .
- (٤٨) سلام بن عمرو اليشكري . (٤٩) صالح بن دينار الجعفي .
- (٥٠) صالح بن ربيعة بن الهدير .
- (٥١) صالح بن أبي صالح الأسدي صاحب الشعبي .
- (٥٢) صبيح بن محرز المقرئ الحمصي .
- (٥٣) صخر بن بدر العجلي . (٥٤) صرد بن أبي المنازل .
- (٥٥) صهيب مولى العتاريين . (٥٦) ضبيعة بن حصين الثعلبي .
- (٥٧) طرفة الحضرمي صاحب ابن أبي أوفى .
- (٥٨) طلحة بن العلاء الأحمسي .
- (٥٩) عبد الله بن ثعلبة الحضرمي . (٦٠) عبد الله بن أبي رزين .
- (٦١) عبد الله بن زيد الأزرق . (٦٢) عبد الله بن سبع .
- (٦٣) أبو جبير مولى الحكم بن عمرو الغفاري .

- (٦٤) أبو حبيبة الطائي .
- (٦٥) أبو خالد البجلي . (٦٦) أبو راشد عن عمار .
- (٦٧) محمد بن أفلح مولى أبي أيوب .
- (٦٨) خليفة بن خياط « أبو هيرة » .
- (٦٩) خميل بن عبد الرحمن . (٧٠) خيار بن سلمة .
- (٧١) داود بن أبي داود الأنصاري . (٧٢) دينار الكوفي .
- (٧٣) ديسم السدوسي .
- (٧٤) برمّة بن ليث . (٧٥) بلال بن يسار .
- (٧٦) ثابت بن سعيد بن أبيض . (٧٧) ثعلبه بن عباد .
- (٧٨) ثور بن عفير . (٧٩) جابر بن إسماعيل .
- (٨٠) حاضر بن مهاجر . (٨١) حبان بن عاصم التميمي .
- (٨٢) حبيب بن سليم الباهلي . (٨٣) حذيفة بن أبي حذيفة .
- (٨٤) الحسن بن سهيل بن عبد الرحمن .
- (٨٥) الحسن بن يزيد العجلي .
- (٨٦) الحسن بن يزيد السعدي . (٨٧) الحسن بن بشير بن سلام .
- (٨٨) الحسين بن عبد الرحمن [حسيل] .
- (٨٩) حفص بن عمر بن سعد القرظ .
- (٩٠) حكيم الصنعاني . (٩١) أحمد بن حميد الخراساني .
- (٩٢) حمزة بن سفينة . (٩٣) حميد بن زيد اليمامي .
- (٩٤) حيان بن بسطام . (٩٥) حيان بن العلاء .
- (٩٦) خالد بن كيسان . (٩٧) داود السراج .
- (٩٨) دلم بن الأسود العقيلي . (٩٩) جبر بن عبدة .
- (١٠٠) جعفر بن مصعب .

- (١٠١) جميل غير منسوب عن أبي المليح .
- (١٠٢) حرب بن وحشى . (١٠٣) المنذر بن المغيرة المدني .
- (١٠٤) حشرج . (١٠٥) الحصين بن مصعب .
- (١٠٦) الحصين بن منصور بن حيان . (١٠٧) حميد ابن أخت صفوان .
- (١٠٨) زياد العصفري . (١٠٩) سليمان بن أبي سليمان .
- (١١٠) سليمان بن سمرة بن جندب .
- (١١١) صالح بن عبيد اليمامى . (١١٢) شداد مولى عياض .
- (١١٣) شريق الهوزنى الحمصى . (١١٤) شفعة المسمى .
- (١١٥) عامر بن مالك بصرى . (١١٦) عباد بن حبيش .
- (١١٧) أبو عبد الله الدوسي .
- (١١٨) أبو يحيى المكى يقال : هوسمعان الأسلمي .
- (١١٩) طود . (١٢٠) حفص بنت كثير المخزومية .
- (١٢١) حجير بن عبد الله . (١٢٢) معمر بن عبد الله بن حنظلة .
- (١٢٣) ثعلبة بن عباد العبدى .
- (١٢٤) محمد بن عبد المجيد بن سهيل .
- (١٢٥) محمد بن عبد الله بن أسيد .
- (١٢٦) محمد بن محمد بن نافع .
- (١٢٧) محمد بن حنظلة المخزومى . (١٢٨) إسحاق بن راشد .
- (١٢٩) الأسود بن عبد الله بن حاجب .
- (١٣٠) أمية بن زيد الأزدي .
- (١٣١) أيوب بن القاسم .
- (١٣٢) جعفر بن المطلب بن أبي وداعة .
- (١٣٣) جمل بن بشير . (١٣٤) حميد بن زياد اليمامى .

- (١٣٥) ربيعة بن عبد الرحمن .
- (١٣٦) زيد بن علي بن الحسين بن زيد بن علي .
- (١٣٧) السائب الجمحي المكي . (١٣٨) سعد بن معبد .
- (١٣٩) الضحاك بن المنذر . (١٤٠) الضحاك المعافري .
- (١٤١) أبو عثمان وليس بالتهدي .
- (١٤٢) عامر بن عقبة .
- (١٤٣) عبد الله بن أبي بلال الخزاعي .
- (١٤٤) عبد الله بن كيسان الزهري .
- (١٤٥) عبد الله أبي لييد .
- (١٤٦) عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري الأشهلي .
- (١٤٧) عبد الله بن عتيك .
- (١٤٨) عبد الله بن عمر القرشي .
- (١٤٩) عبد الله بن عمرو بن عوف المزني .
- (١٥٠) عبد الله بن عمرو الأودي .
- (١٥١) أبو الجراح مولى أم حبيبة .
- (١٥٢) أبو مسلم البيجلي .
- (١٥٣) أبو مطر بن سالم بن عبد الله بن عمر .
- (١٥٤) الرباب بنت صليح .
- (١٥٥) رميثة بنت الحارث .
- (١٥٦) السائبة مولاة الفأكة المخزومي .
- (١٥٧) صفية بنت عليه .
- (١٥٨) مالك بن جعشم .
- (١٥٩) مالك بن أبي مريم .

- (١٦٠) مبارك بن سعيد اليمامى .
- (١٦١) عبد الله بن أبي رزين بن مسعود الأسدي .
- (١٦٢) أبو مدله المدني مولى عائشة .
- (١٦٣) محمد بن عبد الله بن عياض .
- (١٦٤) معبد بن عبد الله بن هشام .
- (١٦٥) منيب بن عبد الله بن أبي أمية .
- (١٦٦) موسى بن شبيهه الحضرمى .
- (١٦٧) موسى بن زياد بن حذيم .
- (١٦٨) عبيد مولي السائب .

الباب الثامن

ففي ذكر جماعة ممن روى عنهم أكثر من واحد، وذكرهم ابن حبان في «الثقات» - ولم ينص أحد على جرحهم ولا على توثيقهم - وقال في التقریب فی كل منهم : «مقبول» سواء فيهم من جهلهم بعض الأئمة حالاً أو عينا أم لم يجهلهم، وسواء فيهم من روى له البخارى أو مسلم أم لم يروا

إن الذين يتصفون بما سبق ذكره وقال ابن حجر في كل منهم «مقبول»، كثيرون جدا ومنهم :

(١) سلمة بن جنادة الهذلي . (٢) سليمان بن زياد بن ثابت .

(٣) داود بن مخراق . (٤) بكير بن فيروز الرهاوي .

(٥) أيوب بن عبد الرحمن بن صعصعة . (٦) بلال بن مرداس .

(٧) قدامة بن عبد الله العامري .

(٨) جعفر بن عمرو بن حريث . (٩) جهيمان الأسلمي .

(١٠) حبيب بن أبي حبيب البجلي .

(١١) حسان بن عبد الله الأموي . (١٢) حسان بن كريب .

(١٣) الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب .

(١٤) الحسين بن عبد الرحمن الجرجاني .

(١٥) الحسين بن منصور الطويل . (١٦) الحكم بن عبد الله النضري .

(١٧) خالد بن عمير العدوي .

(١٨) خالد بن يزيد السلمي . (١٩) داود بن أبي سليك .

(٢٠) داود بن أبي عبد الله مولى بن هاشم .

(٢١) داود بن قيس الصنعاني .

(٢٢) رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان . (٢٣) ربيعة بن سليم .

(٢٤) الزبير بن موسى بن ميناء . (٢٥) زهير بن هنيد .

(٢٦) زياد بن عبيد الله بن زياد الزياتي البصري .

- (٢٧) سحامة . (٢٨) السرى بن مسكين .
- (٢٩) سالم بن أبي سالم . (٣٠) سعيد بن أبي خيرة .
- (٣١) سعيد بن زياد المكّنب .
- (٣٢) سعيد بن عبد الرحمن بن أبي سعيد .
- (٣٣) سعيد بن عطية الليثي .
- (٣٤) سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم .
- (٣٥) سلمة بن بشر بن صيفي . (٣٦) سواء الخزاعي .
- (٣٧) شريح بن أرطاة .
- (٣٨) شريك بن نملة الكوفي . (٣٩) شويس بن جياش .
- (٤٠) صالح بن خوات بن صالح بن خوات .
- (٤١) صالح بن سعيد . (٤٢) صالح بن سهيل النخعي .
- (٤٣) صالح بن مسمار، بصرى . (٤٤) صفوان بن أبي يزيد .
- (٤٥) الصلت بن عبد الله بن نوفل . (٤٦) صيفي بن صهيب بن سنان .
- (٤٧) ضمرة بن عبد الله بن أنيس . (٤٨) طلق بن معاوية النخعي .
- (٤٩) طليق بن عمران بن حصين . (٥٠) طيسلة بن علي النهدي .
- (٥١) عامر بن سعد البجلي . (٥٢) عباد بن أبي علي البصري .
- (٥٣) عباس بن عبد الرحمن بن مينا .
- (٥٤) سهيل بن ذراع .
- (٥٥) شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة .
- (٥٦) صالح بن عجلان .
- (٥٧) صبيح مولى أم سلمة . (٥٨) صخر بن عبد الله بن بريدة .
- (٥٩) صفوان بن موهب . (٦٠) طارق بن محاسن .
- (٦١) عباد بن موسى بن شداد . (٦٢) عباس الجشمي .

- (٦٣) عبد الله بن خليفة الهمداني . (٦٤) أبو الجراح مولى أم حبيبة .
- (٦٥) أبو شريح عن أبي مسلم العبدى . (٦٦) أبو شمّر الضبيعي .
- (٦٧) أبو نهيك الأسدى أو الضبي . (٦٨) أبو سعد الأزدي الكوفي .
- (٦٩) أبو سعيد مولى ابن عامر . (٧٠) أبو سعيد مولى المهري .
- (٧١) أبو الصهباء الكوفي .
- (٧٢) أبو عبيد بن عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي .
- (٧٣) أبو عبيدة بن عقبة بن نافع .
- (٧٤) أبو العديس الأشعري أو الأسدى الكوفى الأكبر .
- (٧٥) أبو العنيس الثقفى (٧٦) أبو العنيس الكوفى العدوي .
- (٧٧) أبو الكنود الأزدي . (٧٨) سفيان بن عبد الرحمن الثقفى .
- (٧٩) سليط بن أيوب . (٨٠) سليمان بن راشد المصري .
- (٨١) سليمان بن عبد الله بن عويمر . (٨٢) سليمان بن محمد بن محمد .
- (٨٣) سنان بن قيس شامي . (٨٤) ثابت بن قيس النخعي .
- (٨٥) جبير بن محمد بن مطعم .
- (٨٦) جرير بن حيان . (٨٧) جرير الضبي .
- (٨٨) جعفر بن المطلب بن أبي وداعة .
- (٨٩) الحارث بن عبيد الله الأنصارى . (٩٠) حبيب بن أوس .
- (٩١) حبيش بن شريح .
- (٩٢) حجاج بن حجاج بن مالك الأسلمي .
- (٩٣) حرملة بن إياس . (٩٤) حزام بن حكيم .
- (٩٥) الحسن بن جابر اللخمي . (٩٦) الحسين بن السائب .
- (٩٧) حصين بن عبد الرحمن الحارثى ، كوفي .
- (٩٨) حفص بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف .

- (٩٩) الحكم بن مسلم السالمى . (١٠٠) حماد بن بشير الربيعي .
- (١٠١) حمزة بن صهيب . (١٠٢) خالد بن عبد الله بن حرملة .
- (١٠٣) زائدة بن نسيط .
- (١٠٤) زرعة بن عبد الرحمن الكوفي .
- (١٠٥) زياد بن أبي الجحد . (١٠٦) زياد بن كسيب العدوي .
- (١٠٧) زيد بن درهم . (١٠٨) زيد بن عبد الحميد .
- (١٠٩) سعد بن المنذر بن أبي حميد . (١١٠) سعيد بن حسان .
- (١١١) سعيد بن سعيد التغلبي .
- (١١٢) سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء .
- (١١٣) سعيد بن عبد الرحمن بن مكمل .
- (١١٤) أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف .
- (١١٥) خالد بن الحويرث . (١١٦) الحارث بن رافع .
- (١١٧) جعفر بن يحيى بن ثوبان . (١١٨) خالد بن سعيد بن أبي مريم .
- (١١٩) خالد بن عرفطة . (١٢٠) ثعلبة الأسلمى .
- (١٢١) زيد بن عطاء بن السائب . (١٢٢) سعيد بن عمرو بن الأحوص .
- (١٢٣) سعيد بن سفيان الأسلمى .
- (١٢٤) سليمان بن على المدني البصرى .
- (١٢٥) سليمان بن عمرو بن الأحوص .
- (١٢٦) شيبه بن الأحنف الأوزاعى . (١٢٧) صالح بن أبي جبير .
- (١٢٨) طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق .
- (١٢٩) عاصم بن عمير العنزى . (١٣٠) أبو عبس الخراسانى .
- (١٣١) أبو موسى الهلالى . (١٣٢) أحمد بن أيوب .
- (١٣٣) إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله المخزومى .

- (١٣٤) إسحاق بن طلحة بن عبيد الله .
- (١٣٥) أمية بن هند المزني .
- (١٣٦) أمية بن عبد الله بن صفوان الجمحي .
- (١٣٧) بشار بن أبي سيف . (١٣٨) بكير بن فيروز الرهاوي .
- (١٣٩) بلاد بن عصمة .
- (١٤٠) الحصين بن عبد الرحمن النخعي .
- (١٤١) حبيب بن أبي فضلان . (١٤٢) حسان بن أبي وجزة .
- (١٤٣) الحسن بن عبد الرحمن الجرجاني .
- (١٤٤) داود بن أبي سليك .
- (١٤٥) داود بن عبد الله مولى بن هاشم .
- (١٤٦) صالح بن أبي عريب . (١٤٧) الصعب بن حكيم بن شريك .
- (١٤٨) عامر عبد الله بن لحي . (١٤٩) عباد بن موسى الجهني .
- (١٥٠) عبد الله بن مالك بن الحارث الهمداني .
- (١٥١) عبد الله بن عبد الرحمن بن أزهر .
- (١٥٢) عبد الله بن عنمة .
- (١٥٣) عبد الله بن القاسم مولى أبي بكر .
- (١٥٤) زينب بنت كعب بن عجرة .
- (١٥٥) سلمى عمة عبد الرحمن بن أبي رافع .
- (١٥٦) مرجانة أم علقمة . (١٥٧) مسة الأزدية .
- (١٥٨) مالك بن زبيد . (١٥٩) محرر بن أبي هريرة الدوسي .
- (١٦٠) حبيب بن حبيب العبسي الكوفي .
- (١٦١) المنذر بن جرير بن عبد الله البجلي .
- (١٦٢) أبو مسلم الجذمي . (١٦٣) حبيب بن الأعور المدني .

- (١٦٤) حمزة بن صهيب بن سنان . (١٦٥) خالد بن يزيد السلمي .
- (١٦٦) أبو عيسى الخراساني في التميمي .
- (١٦٧) أبو عون الأنصاري الشامي الأعور .
- (١٦٨) معاوية بن سعيد بن شريح .
- (١٦٩) مسلم بن هيضم العبدي .
- (١٧٠) محمد بن مسطح بن السائب .
- (١٧١) حبيب بن أبي حبيب العجلي .
- (١٧٢) محمد بن راشد التميمي .
- (١٧٣) محمد بن سليمان المدني القباني .
- (١٧٤) محمد بن صفوان الجمحي . (١٧٥) معروف بن سويد الجزامي .
- (١٧٦) منصور بن وردان المصري . (١٧٧) مهاجر بن عمرو النبال .
- (١٧٨) موسى بن سليمان بن موسى .
- (١٧٩) موسى بن سعد بن زيد بن ثابت .
- (١٨٠) موسى بن مجر المروزي .
- (١٨١) أبو بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة .
- (١٨٢) أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف .
- (١٨٣) أبو عبيدة بن حذيفة بن اليمان .
- (١٨٤) خالد بن عمرو بن حرملة المدلجي .
- (١٨٥) زيد بن عطاء بن السائب .
- (١٨٦) أبو المختار الأسدي . (١٨٧) عروة بن محمد بن عطية السعدي .

الباب التاسع

(فى ذكر جماعة ممن روى عنهم واحد أو أكثر، وذكرهم ابن حبان فى الثقات ولم يوثقهم أحد من الأئمة، ولم يجرحهم أحد من أطلق عليهم ابن حجر فى «التقريب» لفظا من ألفاظ التوثيق، ولم يقل فيهم : مقبول) .

يتضح مما سبق أن ابن حجر لا يعتمد ذكر ابن حبان لراوى فى (الثقات) سواء كان قد روى عنه واحد أو اثنان أو جماعة، وسواء قلت الجماعة أو كثرت وسواء كان الراوى عنه ثقة أو غيره، وذلك، لأنه ترجم لعدد كبير جدا من الرواة الذين انفرد ابن حبان بذكرهم فى (الثقات) وروى عنهم واحد أو أكثر وكان حكمه على كل منهم فى (التقريب) إما بقوله : «مجهول» أو «مستور» أو «مقبول» أو بلفظ آخر بمعنى ماسبق ولم يجعل واحدا فوق هذه المرتبة أعنى : مرتبة : مقبول .

ولعلى لا أكون مبالغا لو قلت : إن أغلب الرواة الذين ترجم لهم فى التقريب وقال فيه ما سبق ذكره كانوا ممن ذكرهم ابن حبان فى (الثقات) وروى عنهم واحد أو أكثر، ونص بعض الأئمة فى بعضهم إما على جهالته، أو جهالة حاله أو أنه غير معروف أو غير ذلك مما فى معناه، وما علمنا فيهم توثيقا أو جرحا لأحد من الأئمة .

ولكننا مع ذلك نجد أنه نقض هذا فاعتمد ذكر ابن حبان لجماعة من الرواة فى «الثقات» فحكم على كل منهم بلفظ من ألفاظ التوثيق «كثقة» أو «صدوق» أو غير ذلك سواء فى ذلك من كان قد روى عنه واحدا أو أكثر وسواء ذكره ابن حبان فى ثقاته فقط أو ذكره، وأطلق عليه لفظا من ألفاظ التوثيق كقوله: مستقيم الحديث أو غير ذلك، وسواء فى هذا كله من ذهب بعض الأئمة إلى جهالته العينيه أو حاله أم لم يذهب، وسواء روى له البخارى أو مسلم، أم لم يرو .
ومن هؤلاء : .

١- إياس بن خليفة البكري: قال فيه فى . قلت مع أنه روى عنه واحد، وقال العجلي: فى حديثه وهو. ذكر ابن سعد أنه قليل الحديث .

٢- محمد بن القاسم الأسدي : قال فيه فى «التقريب» : «صدوق» قلت مع أنه روى عنه واحد فقط، وقال الذهبي فيه : «لا يعرف» .

٣- أيوب بن بشير العجلي : روى عنه واحد فقط، وقال الذهبي فيه مجهول . ومع ذلك قال فيه ابن حجر فى (التقريب) : «صدوق» . ! .

٤- بشر بن قرة : قال فيه فى (التقريب) : «صدوق» . قلت مع أنه روى عنه واحد وقال فيه ابن القطان : «مجهول الحال» !!

٥- حكيم بن محمد بن عبد الله بن قيس بن مخزومة: روى عنه جماعة قال فيه فى (التقريب) : «صدوق» . قلت مع أن أبا حاتم قال :

هو مجهول !!

- ٦- خليفة بن صاعد الأشجعي : صدوق . قلت مع أنه روى عنه واحد فقط !!
- ٧- داود بن خالد الليثي : روى عنه جماعة وقال في (التقريب) : «صدوق» . قلت مع أن ابن معين قال : «لا أعرفه» !!
- ٨- رافع بن سلمة بن زياد الأشجعي: روى عنه جماعة ، وقال في (التقريب) : «ثقة» . !! قلت : مع أن ابن القطان وابن حزم جهلا حاله .
- ٩- رافع أبو الجعد الغطفاني : قال في (التقريب) : «ثقة» . . قلت : مع أنه روى عنه اثنان فقط !! لكن روى له مسلم .
- ١٠- رفاعه بن رافع بن خديج : قال عنه : «ثقة» قلت: مع أنه روى عنه واحد فقط !! لكن روى له البخاري .
- ١١- زياد بن أنعم الشيباني: قال فيه : «ثقة» قلت : مع أنه روى عنه واحد فقط !!
- ١٢- الحسن بن خمير :قال فيه: «صدوق يهم» . قلت : روى عنه اثنان .
- ١٣- الحسن بن منصور الرقي : روى عنه اثنان ، قال فيه : «صدوق» .
- ١٤- الحسن بن جعفر البخاري: روى عنه اثنان ، وقال فيه ابن حبان في الثقات : ثقة . وقال فيه ابن حجر في (التقريب) : «ثقة» !!
- ١٥- صهيب مولي العباس : روى عنه واحد قال فيه : صدوق !!
- ١٦- زياد بن صيفي : روى عنه واحد قال فيه صدوق !!
- ١٧- أبو نهيك الأزدي : روى عنه جماعة . وقال فيه ابن القطان : «لا يعرف» ، وقال فيه في (التقريب) : «ثقة» !!
- ١٨- كريمة بنت المقداد بن الأسود : روى عنها اثنان : قال فيه : «ثقة» !!
- ١٩- ميمونة بنت الوليد بن الحارث: روى عنها واحد، قال فيها: «ثقة» !!
- ٢٠- كريمة بنت الحساس : روى عنها واحد ، قال فيها : ثقة !!
- ٢١- طليق بن محمد بن السكن : روى عنه جماعة ، قال فيه ابن حبان في (الثقات) : مستقيم الحديث كالأثبات ، وقال فيه في (التقريب) : «ثقة» .
- ٢٢- عاصم بن سفيان بن عبيد الله الثقفي : روى عنه جماعة ، قال فيه: «صدوق» .
- ٢٣- عبد الله بن إسحاق بن محمد الناقد : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٢٤- عبد الله بن أبي أمامة : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٢٥- أبو بكر بن سليمان بن أبي حنيفة : روى عنه جماعة ، وأخرج له البخاري ومسلم قال فيه : «ثقة» .

- ٢٦- أبو عبد الأشعري : روى عنه جماعة ، قال فيه : «ثقة» .
- ٢٧- أبو معن البصري الإسكندراني : روى عنه جماعة ، قال فيه : «ثقة» .
- ٢٨- أبو يونس مولى عائشة : روى عنه جماعة ، وأخرج له مسلم ، قال فيه : «ثقة» .
- ٢٩- خالد بن يزيد بن معاوية : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٣٠- خالد بن سارة : روى عنه اثنان ، قال فيه : «صدوق» . !
- ٣١- خالد بن المهاجر بن خالد : روى عنه جماعة ، وأخرج له مسلم ، وقال فيه : «صالح الحديث» .
- ٣٢- سعيد بن عبد الله بن جريح الأسلمي : روى عنه جماعة وقال أبو حاتم مجهول و صحح له الترمذى ، قال فيه فى التقريب : «صدوق» .
- ٣٣- سعيد بن النضر : روى عنه اثنان منهم البخارى فى صحيحه ، قال فيه : «ثقة» .
- ٣٤- سلم بن قتيبة الباهلي : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٣٥- سيار الأموي : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٣٦- شراحبيل بن يزيد المعافري : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٣٧- شقيق بن ثور بن عفير : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٣٨- سيف بن عميرة الكوفي : روى عنه جماعة ، وقال ابن حبان فى (الثقات) : «يغرب» : وقال فيه الأزدي : يتكلمون فيه . فاعتمد ابن حجر قول ابن حبان فقال فيه فى (التقريب) : «صدوق» له أوهام .
- ٣٩- شداد بن معقل الكوفي : روى عنه اثنان قال فيه : «صدوق» .
- ٤٠- أحمد بن ثابت الجحدري : روى عنه جماعة ، وقال فيه ابن حبان: كان مستقيم الأمر فى الحديث ، قال فيه فى (التقريب): «صدوق» .
- ٤١- أحمد بن مصرف اليمامي : روى عنه اثنان ، وقال ابن حبان فيه : «مستقيم الحديث» . فقال فيه ابن حجر : «صدوق» .
- ٤٢- إبراهيم بن عبد الله بن الحارث : روى عنه جماعة ، وقال فيه ابن حبان : «مستقيم الحديث» ، وقال ابن القطان : (لا يعرف حاله) ، وقال البخارى «روى عن محمد بن يحيى بن حبان مراسيل» ، فقال فيه فى (التقريب): «صدوق روى مراسيل» .
- ٤٣- إسحاق بن إبراهيم بن داود السواق : روى عنه جماعة ، وقال فيه ابن حبان : «مستقيم الحديث» ، قال فيه فى التقريب «صدوق» .

- ٤٤- محمد بن ذكوان : روى عنه واحد فقط ، قال فيه : «ثقة» !!
- ٤٥- أسود بن سعيد الهمداني: روى عنه جماعة وقال ابن القطان مجهول الحال ، ومع ذلك قال فيه فى (التقريب): «صدوق» .
- ٤٦- إسماعيل بن إبراهيم البالسي : روى عنه جماعة ، وقال فيه ابن حبان : «مستقيم الحديث» ، فقال فيه فى (التقريب): «ثقة» . مع أنه ذكر أن مسلمة قال فى الصلة : «مجهول» .
- ٤٧- إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٤٨- إسماعيل بن أبي خالد الفدكي : روى عنه اثنان ، قال فيه: «صدوق» !!
- ٤٩- أسيد بن على بن عبيد : روى عنه اثنان ، قال فيه: «صدوق» !!
- ٥٠- الأغر بن سليك : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٥١- أمية بن عمرو بن سعيد : روى عنه اثنان ، قال فيه : «صدوق» !!
- ٥٢- إياس بن الحارث بن معيقب : روى عنه واحد فقط ، قال فيه: «صدوق» !
- ٥٣- إياس بن خليفة البكري : روى عنه واحد فقط ، قال فيه : «صدوق» !!
- ٥٤- أيوب بن إبراهيم الثقفي : روى عنه واحد فقط ، قال فيه : «صدوق» !!
- ٥٥- أحمد بن أزهر البلخي : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق كان يحفظ ثم كبر» .
- ٥٦- أحمد بن عاصم بن عتبة : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٥٧- إسحاق بن إبراهيم بن نصر : روى عنه واحد وهو البخارى قال فيه ابن حجر : «صدوق» .
- ٥٨- إسحاق بن قبيصة بن ذويب : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق يرسل» .
- ٥٩- بشر بن محمد الديلي : روى عنه واحد فقط ، قال فيه: «صدوق» . !
- ٦٠- بشر بن عبد الله بن بشار : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٦١- بشر بن عمار الفهستاني : روى عنه جماعة ، قال فيه: «صدوق» .
- ٦٢- أحمد بن محمد بن نيزك : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٦٣- أيوب بن عبد الرحمن بن صعصعة : روى عنه جماعة ، قال فيه: «صدوق» .
- ٦٤- بشر بن قيس التغلي : روى عنه واحد أو أكثر، قال فيه: «صدوق» . !!
- ٦٥- بشر بن الحنفز : روى عنه واحد أو اثنان ، قال فيه : صدوق !!

- ٦٦- حبان بن واسع بن حبان : روى عنه اثنان ، قال فيه : صدوق!!
- ٦٧- حبان بن جزء : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» . !!
- ٦٨- حرملة مولى أسامة بن زيد : روى عنه اثنان : وأخرج له البخاري ، قال فيه : «صدوق» .
- ٦٩- الحسن بن خمير : روى عنه اثنان . وقال فيه ابن حبان : ربما أخطأ ، قال فيه ابن حجر «صدوق يهم» .
- ٧٠- الحسن بن شوكر : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٧١- حصين بن عقبة الفزاري : روى عنه جماعة، قال فيه : «صدوق» .
- ٧٢- حفص بن حميد المروزي : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٧٣- حفص بن الوليد بن سيف : روى عنه جماعة، قال فيه : «صدوق» .
- ٧٤- الحكم بن محمد أبو مروان الطبري : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٧٥- حكيم بن أبي حمزة : روى عنه جماعة ، وأخرج له البخاري ، قال فيه : «صدوق» .
- ٧٦- حكيم بن محمد بن عبد الله بن قيس بن مخزومة : روى عنه جماعة وقال فيه أبو حاتم : هو مجهول . وقال فيه ابن حجر : «صدوق» .
- ٧٧- حمزة بن أبي أسيد الأنصاري : روى عنه جماعة ، وأخرج له البخاري ، قال فيه : «صدوق» .
- ٧٨- حنين بن أبي حكيم الأموي : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٧٩- حوثرة بن محمد بن قديد : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٨٠- خالد بن سارة : روى عنه اثنان ، قال فيه : «صدوق» . !!
- ٨١- خليل بن عبد الله المصري : روى عنه جماعة . وأخرج له مسلم ، قال فيه ابن حجر : «صدوق يرسل» .
- ٨٢- خليفة بن صاعد الأشجعي : روى عنه واحد فقط ، قال فيه «صدوق» . !!
- ٨٣- خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : «خلاد بن السائب مدني ما تعرفه» ، قال فيه ابن حجر : «ثقة» .
- ٨٤- خلاد بن يزيد الجعفي : روى عنه جماعة وقال فيه ابن حبان : «ربما أخطأ» فقال فيه ابن حجر : «صدوق ربما وهم» .
- ٨٥- داود بن خالد الليثي : روى عنه جماعة ، قال ابن معين : لا أعرفه» قال فيه ابن حجر : «صدوق» .
- ٨٦- داود بن مخراق : روى عنه جماعة ، منهم : أبو داود قال فيه ابن حجر : «صدوق» .

- ٨٧ - زيد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب : روى عنه جماعة منهم شعبة قال فيه ابن حجر «ثقة» .
- ٨٨ - السري بن ينعم : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٨٩ - سعد بن عياض الثمالي : روى عنه واحد قال فيه : «صدوق» . !
- ٩٠ - سعيد بن النضر البغدادي : روى عنه البخارى وغيره ، قال فيه : «ثقة» !!
- ٩١ - سلمة بن صالح اللخمي المصري : روى عنه واحد فقط ، قال فيه : صدوق !!
- ٩٢ - سلمة بن عبد الملك العوصي : روى عنه جماعة ، وقال فيه ابن حبان : «ربما أخطأ» فقال فيه ابن حجر : «صدوق يخالف» .
- ٩٣ - سيار الأموي الدمشقي : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ٩٤ - سيف بن عميرة الكوفي : روى عنه جماعة ، قال الأزدي : «يتكلمون فيه» وقال فيه ابن حبان «يغرب» . فاعتمد ذلك ابن حجر فقال فى (التقريب) فيه : «صدوق له أوهام» ، أي أنه لم يعتمد كلام الأزدي .
- ٩٥ - شداد بن معقل الكوفي : روى عنه اثنان ، قال فيه : «صدوق» . !!
- ٩٦ - شراحيل بن يزيد المعافري : روى عنه جماعة ، وأخرج له مسلم ، قال فيه : «صدوق» .
- ٩٧ - محمد بن عطية السعدي : روى عنه واحد ، قال فيه : «صدوق» . !!!
- ٩٨ - الضحاك بن شراحيل : روى عنه جماعة وأخرج له البخارى ومسلم ، قال فيه : «صدوق» .
- ٩٩ - طليق بن محمد بن السكن : روى عنه جماعة ، وقال فيه ابن حبان : «مستقيم الحديث كالأثبات» ، قال فيه فى (التقريب) : «ثقة» .
- ١٠٠ - عبد الله بن أمامة بن ثعلبة الأنصاري : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ١٠١ - عبد الله بن سعد بن عثمان الدشكني : روى عنه جماعة ، قال فيه : «صدوق» .
- ١٠٢ - عبد الله بن سلمان الأغر : روى عنه اثنان ، وأخرج له مسلم : قال فيه : «صدوق» .
- ١٠٣ - عبد الله بن عمرو بن هند المرادي ثم الجمحي الكوفي : روى عنه واحد فقط . قال فيه : «صدوق» قلت : ولكن هذا ليس صريحا فى اعتماد توثيق ابن حبان بذكره لعبد الله هذا فى (الثقات) لأن ابن حجر ذكر فى (التهذيب) أن الترمذى روى له حديثا ، وقال فيه : حسن غريب من هذا الوجه وأن ابن خزيمة أخرج له هذا الحديث فى صحيحه والحاكم ، فعمل قوله فى عبد الله المرادى : «صدوق» «كان لهذا كله ، ومع أنه قال فى عبد الله هذا صدوق فقد قال فى عبد الله بن عمرو الأودى «مقبول» وقد روى عنه واحد أيضا ، وقال الترمذى فى حديثه حسن غريب وأخرج حديثه ابن خزيمة فى صحيحه .

١٠٤- خارجة بن مصعب بن خارجة بن مصعب : روى عنه جماعة : قال فيه : «صدوق» .

١٠٥- عبد الله بن فروخ التيمي مولى آل طلحة : روى عنه اثنان : قال فيه : « صدوق» .

١٠٦- عبد الله بن كعب الحميري مولى عثمان : روى عنه جماعة وأخرج له مسلم : قال فيه : «صدوق» .

١٠٧- إبراهيم بن محمد الزهري : روى عنه جماعة . قال فيه:«صدوق» .

١٠٨- إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك : روى عنه واحد فقط ، قال فيه: «صدوق» . !

١٠٩- إسماعيل بن مسلم بن يسار : روى عنه واحد فقط : قال فيه : «صدوق» . !

١١٠- محمد بن الحكم المروزي : روى عنه البخارى فقط ، قال فيه : «ثقة» .

١١١- محرز بن سلمة العدني : روى عنه جماعة :قال فيه : «صدوق» .

١١٢- هند بنت الحارث الفراسية : روى عنها واحد، وأخرج لها البخارى . قال فيها : «ثقة» .

١١٣- ميمونة بنت الوليد بن الحارث : روى عنها واحد فقط قال فيها : «ثقة» . !

١١٤- مطر بن الفضل المروزي : روى عنه جماعة منهم البخارى ، قال فيه : «ثقة» .

١١٥- معاذ بن رفاعه : روى عنه جماعة : ونقل فى (التهذيب) أن ابن معين قال فيه «ضعيف» ولكنه من رواية أبي الفتح الأزدي،

عن عباس الدورى عنه ، ونقل أيضا أن الأزدي قال : «لا يحتج بحديثه» ومع ذلك فقد قال فيه فى (التقريب) :«صدوق» والظاهر أن

عدم اعتماده تضعيف ابن معين إنما كان لأنه من رواية الأزدي، وهو ضعيف لا يحتج به، وكذلك قول الأزدي، فى معاذ:لا يحتج بحديثه لا

عبرة به . لأن الأزدي انفرد بذلك ، وبالإضافة إلى ما سبق فقد أخرج البخارى فى صحيحه لمعاذ بن رفاعه .

وكذلك فقد اعتمد توثيق ابن حبان لجماعة آخرين ممن يتصفون بما ذكرنا فى أول الباب،سواء كان توثيق ابن حبان لهم بذكره لهم فى ثقاته أو

كان بإطلاق أحد ألفاظ التوثيق عليهم، فى ثقاته ،فوثقهم ابن حجر فى تقريبه بإطلاق لفظ من ألفاظ التوثيق عليهم وقد رأينا الاكتفاء بذكر

أسماء عدد منهم فقط طلبا للاختصار :

المفضل بن المهلب ، موسى بن إبراهيم ، موسى بن أبي الجارود ، ميمون ابن سياه ، محمد بن حماد الأبيوردى ، إبراهيم بن عبد الله بن

قارظ ، إبراهيم بن عبد الله بن معبد ، إبراهيم بن محمد بن حاطب ، الحسن بن الحسن بن على ، جعفر بن عبد الله بن الحكم ، الحسن

بن محمد بن أيمن، ثابت بن السمط ، أيوب بن منصور الكوفى،خالد بن سارة المخزومي ، محمد بن المغيرة المخزومي ، سعد بن عياض

الشمالي ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محسن ، الحسن بن خمير، بشر بن محمد السخيتاني ، محمد ابن عبد الله بن حفص بن هشام ،

محمد بن عثمان بن بحر .

ومما سبق يتضح، أن ابن حجر اعتمد توثيق ابن حبان لجماعة من الرواة، مع أنهم لم يرو عنهم إلا واحد أو أكثر، وما علمنا أحدا وثقهم من الأئمة، ولا جرحهم ومع أن بعض هؤلاء قد جهلهم بعض الأئمة إما حالاً أو عيناً ، فقال ابن حجر فى بعضهم «ثقة» وبعضهم «صدوق» ، أو غير ذلك من ألفاظ التوثيق، وهؤلاء عددهم كبير، ومع ذلك فقد ترجم لعدد كبير جدا من الرواة الذين يتصفون بهذه الصفات، فقال فى كل منهم فى (التقريب) «مقبول»، وكذلك فقد ترجم لجماعة آخرين كثيرين جدا ممن يتصفون بما سبق أيضا فقال فى بعضهم «مجهول» ، وفى بعضهم «مجهول الحال» أو غير ذلك مما هو فى معناه .

ومن هذا يتضح أنه اضطرب فى شأن من هذا وصفهم فلا نكاد نعرف له قاعدة يسير عليها فى الحكم عليهم .

ومما سبق يتضح أيضا وهم الألبانى فى (تمام المنة فى التعليق على فقه السنة) ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ الطبعة الثالثة حيث قال :

«وأما الذين وثقهم ابن حبان وأقره، بل قالوا فيهم تارة: «صدوق» وتارة: «محله الصدق» . وهى من ألفاظ التعديل، كما هو معروف فهم بالمئات فأذكر الآن عشرة منهم من حرف الألف على سبيل المثال من (تهذيب التهذيب) ليكون القراء على بينة من الأمر - قلت: فذكر أسماءهم - ثم قال:

«كل هؤلاء وثقهم ابن حبان فقط، وقال فيهم الحافظ ما ذكرته آنفا من عبارتى التوثيق ووافقه فى ذلك غيره من الحفاظ فى بعضهم، وفى غيرهم من أمثالهم ، ومن عاداته أن يقول فى غيرهم ممن وثقهم ابن حبان ممن روى عنه الواحد الأثنان مستور أو مقبول . كما حقتة فى موضع آخر . انتهى .

قلت : أما قوله فى شأن الذى وثقهم ابن حبان وأقره . . الخ « فهم بالمئات إن كان يقصد إن الحافظ ابن حجر من هؤلاء الذين أقره، وبلغ عدد هؤلاء الرواة من رجال (التهذيب) (والتقريب) الذين قال فيهم ابن حجر ثقة أو صدوق أو غير ذلك من ألفاظ التوثيق المئات ففيه نظر؛ لأننى تتبعت عددا كبيرا جدا من رجال (التقريب) مع (التهذيب) . لعله يزيد على نصف عدد الرواة- فوجدت أن من وثقهم ابن حبان وأقره ابن حجر لا يبلغ عددهم مائة وخمسين راويا فمن المستبعد أن يبلغ عدد الجميع المئات .

وإن كان يقصد بقوله السابق الذهبى وغيره سوى ابن حجر، فلعل هذا يكون صوابا، ولسنا بصدد الكلام عن غير ابن حجر فى تقريبه، حتى تتحقق من صحة هذا العدد الذى ذكره الألبانى من عدمه .

وأما قوله : «ومن عاداته أن يقول فى غيرهم . . الخ»

فهو كلام فى الحقيقة بعيد عن التحقيق العلمى؛ لأنه قد تبين مما ذكرت من أمثلة أن ابن حجر وثق أىضا عددا غير قليل ممن روى عنهم واحد أو اثنان بل إن بعضهم قد جهله بعض الأئمة كما سبق ، فليس من عاداته إذن أن يقول فىمن هذا حاله مستور؛ أو مقبول .

وكذلك فإن عبارة الألبانى تدل بمفهومها على أن ابن حجر من عاداته أن يقول فىمن روى عنه أكثر من اثنين ووثقهم ابن حبان لفظا من

ألفاظ التوثيق كصدوق، أو محله الصدق « وليس هذا صحيحاً لأنه قال فى شأن عدد كبير من هذا حالهم: « مقبول » بل قال فى بعضهم أيضاً: « مستور » أو « مجهول الحال » أو غير ذلك مما فى معناه، كما سبق هذا واضحاً .

وأما قوله : كما حققته فى موضع آخر « فهو قول ظاهر الخطأ؛ لأنه كيف يطلق على هذا الذى ادعاه تحقيقاً، مع أن الحقيقة على خلاف ما ادعاه . ولا أدرى على أى طريقة سار فى تحقيقه هذا حتى استطاع أن يجزم بأن من عادة ابن حجر أن يقول « مستور » أو «مقبول» فىمن روى عنه الواحد أو الإثنين ووثقه ابن حبان .

فإن كانت طريقته فى تحقيقه هذا أن يتبع بعض الرواة من هذا حاله دون بقية الرواة فهذه الطريقة فى حقيقتها لا يستطيع عن طريقها أن يجزم بأن هذه هى عادة ابن حجر، فضلاً عن أنها لا يطلق عليها لفظ « تحقيق » أصلاً ، وهذا يمكن الاحتجاج له بما دل عليه المعنى اللغوى للفظ «تحقيق» وإن كان قد تتبع أكثر الرواة الذين هذا حالهم فى هذه الحالة يغلب على الظن فقط أن تكون هذه عادة ابن حجر دون أن يجزم بأن هذه عادته؛ لأنه لم يتبع بقية الرواة .

وإن كان قد تتبع كل الرواة الذين هذا حالهم فاستنتج من هذا أن هذه عادة ابن حجر، فلا شك أنه يكون قد وهم وهما فاحشاً فى أثناء تتبعه لما تقدم ذكره من ثبوت توثيقه لعدد غير قليل ممن هذا حالهم .

ومما سبق يتضح أيضاً وهمه فى تمام المنة ص ٢٠٧ حيث قال بعد أن نقل قول السخاوى « وكثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن الظن به » .

قال الألبانى :

فهذا وجه توثيق الذهبى والحافظ لمن سبق ذكرهم ممن تفرد بتوثيقهم ابن حبان ، وهم من جهة أخرى لا يوثقون غيرهم من ثقاته « .

قلت : أما الذهبى فلسنا بصدد الكلام عنه حتى نتحقق من صحة ما ذكره عنه من عدمه، وأما ابن حجر وهو المقصود من قوله: الحافظ، فقد تبين بوضوح أننا لا نكاد نعرف وجه توثيقه لهؤلاء العشرة الذين ذكرهم الألبانى وتفرد ابن حبان بذكرهم فى (الثقات) فجزمه بأن وجه توثيقه لهم إنما هو كثرة رواية الثقات عنهم خطأ منه؛ لأنه تبين أنه حكم على عدد كبير من رواب عنهم جماعة من (الثقات) وتفرد ابن حبان بذكرهم فى (الثقات) بأنهم مقبولون .

وعلى العكس من ذلك، فقد وثق عدداً غير قليل ممن روى عنهم الواحد والإثنان ،وتفرد ابن حبان بذكرهم فى (الثقات) ومن هذا يتبين وهمه فى قوله:

« وهم من جهة أخرى لا يوثقون غيرهم من ثقاته » .

ولا يفوتنى أن أبين أن هذه العبارة فيها خطأ نحوى أيضاً، وهو أنه قال : وهم .. لا يوثقون : والصواب وهما .. لا يوثقان لأنه لم يذكر إلا

الذهبي وابن حجر، وهما اثنان فقط فيكون من الكلام عليهما بلفظ التثنية لا بلفظ الجمع .
وقوله يعتبر صحيحا على قول من ذهب إلى أن أقل الجمع اثنان ولكن الجمهور على أن أقل الجمع ثلاثة، فقوله خطأ على مذهبهم .

الباب العاشر

(فى ذكر جماعة ممن روى عنهم واحد، وعلم من عادته أنه لم يكن يروى إلا عن ثقة . أو روى عنهم أكثر من واحد، وكان فيهم من لا يروى إلا عن ثقة . . . وحكم عليهم ابن حجر بقوله : «مقبول» ، وذكر تناقضه في ذلك)
مع أن ابن حجر قد تقدم عنه أنه ذكر فى اللسان أنه من عرف من حاله أنه لا يروى إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده كمالك وشعبة، والقطان، وابن مهدي، وطائفة ممن بعدهم . فإنه لم يلتزم بهذا، بل نقضه فى عدد من الرجال الذين روى عنهم من عرف من حاله هذا، وحكم على كل منهم بأنه «مقبول» ولو كان الراوى عنه متعنتا فى الحكم على الرجال كيحيى بن سعيد القطان وغيره .

ومن هؤلاء الرجال :

١- قدامة بن عبد الله العامري : قال عنه فى (التقريب): «مقبول» . قلت: مع أنه روى عنه يحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن المبارك، وسفيان الثورى ووكيع بن الجراح، وعبد الواحد بن زياد، وإسماعيل بن أبى خالد، وأبو إسحاق الفزارى وغيرهم . وأيضا فقد ذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فقدامة هذا روى عنه جماعة من الثقات، ومنهم حفاظ أئمة كالقطان والثورى وغيرهما . فتكفى رواية اثنين منهم عنه فى رفع جهالة عينه، فما بالنابرواية كل هؤلاء عنه ؟ ! وثبت عدالته برواية يحيى القطان عنه، وهو إمام الجرح والتعديل المعروف بتعنته فى الرجال، والذى عرف من حاله أنه لا يروى إلا عن ثقة . (وهذا بشهادة ابن حجر نفسه، وانظر ما سبق) فروايته عنه تعد توثيقا له، ومادام متعنتا فى الرجال، فتوثيقه يكون معتمدا (وانظر ترجمته فى التهذيب وغيره) وعلى هذا فقدامة هذا يكون قد روى عنه جماعة من الثقات، ووثقة يحيى القطان بروايته عنه مع تعنته فكيف يقال فى مثل هذا : «مقبول» ؟ ! فكيف إذا أضيف إلى هذا ذكر ابن حبان له فى (الثقات) ؟ !!

بل إن قدامة هذا يكون عدلا أيضا برواية القطان وحده عنه، على حسب اختيار ابن حجر نفسه فى شرح النخبة كما سبق ، فكيف إذا روى عنه مع القطان من سبق ذكرهم ، وقد قال السخاوى : «وكثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن الظن به» ، وأيضا فإن قدامة هذا لا نعلم أحدا ممن ألف فى الضعفاء أورده فى كتابه، أو أنكر عليه شيئا ، وابن حجر نفسه لم يذكر أن أحدا أنكر عليه شيئا .
فإن كان ابن حجر قال فى قدامة : «مقبول» لقله حديثه، فسيأتى الجواب عن هذا (انظر الباب) .

ومع أنه قال فى قدامة : « مقبول » فقد نقض هذا فى معاذ بن العلاء بن عمار المازني، فقال فيه : «صدوق» مع أنه هو الآخر روى عنه

القطان و الأصمعي، وعثمان بن عمر بن فارس، ويحيى بن كثير العنبري، ووكيع وبدل الحبر، وأبو عاصم، وغيرهم، وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

ومما يدل على أن يحيى القطان كان لا يروى إلا عن ثقة؛ أن العجلي قال فى ترجمته فى (تاريخ الثقات) : « بصرى ثقة فى الحديث كان لا يحدث إلا عن ثقة (وانظر التهذيب أيضا) ومما يدل على ذلك أيضا أن ابن حبان قال فى: كان من سادات أهل زمانه حفظا، وورعا، وعقلا، وفهما، وفضلا، ودينا، وعلما، وهو الذى مهد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن فى البحث عن الثقات، وترك الضعفاء » (انظر الثقات ٦١١/٧ والتهذيب أيضا) .

ومما يدل على شدة تحرى القطان فىمن يروى عنه أن ابن عدى قال فى ترجمته لصالح بن رستم : «روى عنه يحيى القطان مع شدة استقصائه (انظر التهذيب، ترجمة صالح بن رستم) .

ومما يدل على ذلك أيضا أن على بن المدينى قال : إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه ، وإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن، لأنه أقصدهما وكان فى يحيى تشدد (انظر ترجمة عبد الرحمن بن مهدي فى التهذيب) .

ومما يدل على ذلك أيضا أن الذهبى قال فى (الميزان) فى ترجمة سيف بن سليمان المكي : «حدث يحيى القطان مع تعنته عن سيف» .
ومما يدل على ذلك أيضا أن الترمذى قال فى كتاب (العلل) الملحق بآخر كتابه (جامع الترمذى ٧٤٤/٥ ، ٧٤٥) : «حدثنا أبو بكر عبد القدوس بن محمد بن محمد بن محمد العطار ، حدثنا على بن المدينى ، قال : سألت يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمرو بن علقمة . . . قال على : ولم يرو يحيى عن شريك، ولا عن أبى بكر بن عباس، ولا عن الربيع بن صبيح، ولا عن المبارك بن فضالة .

قال أبو عيسى :- قلت : هو الترمذى . «وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب ولكنه تركهم لحال حفظهم ، ذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث من حفظه مرة هكذا ومرة هكذا لا يثبت على رواية واحدة تركه وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان؛ عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح ، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة » انتهى .

قلت : أفبعد كل هذا يقال فى قدامة بن عبد الله العامرى : «مقبول» ؟!

٢- أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف : قال فيه فى (التقريب) : «مقبول» قلت مع أنه روى ، عنه الثورى ، ومالك ، وابن المبارك ، وأبو ضمرة . وذكره ابن حبان فى (الثقات) وأخرج له البخارى ومسلم فى صحيحيهما .

فهل مثل هذا يقال فيه : « مقبول » . وقد انتفت جهالته العينية برواية من سبق ذكرهم، وفيهم الثورى وهو إمام حافظ ثقة حجة، ومالك وهو كبير المثبتين ورأس المتقين ، وابن المبارك وهو ثقة ثبت ، وقد ثبتت عدالته أيضا برواية مالك عنه ؛ لأنه مذكور فى ترجمته أنه لم يكن

يحدث إلا عن ثقته، وشهد بهذا ابن حجر نفسه كما سبق ، وهو معروف بشدة انتقائه للرجال فتكفى روايته عنه في إثبات عدالته فكيف إذا انضاف إلى ذلك توثيق ابن معين؛ له لأن ابن حجر نفسه ذكر في ترجمة مالك في التهذيب من رواية الدورى عن ابن معين أنه قال : كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم « وهذا يدل على أن أبا بكر هذا ثقة » عند ابن معين أيضا لأن مالكا روى عنه .
وأيضاً فقد قال ابن عدى فى (الكامل ١٠٢/١) سمعت محمد بن سعيد الحرانى يقول : سمعت عبد الملك الميمونى يقول : سمعت أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان : لا نبالى الأ نسأل عن رجل حدث عنه مالك إلا أن يحيى قال : إلا رجل أو رجلين « فهذا القول يدل على أن مالكا كان شديدا فى انتقائه للرجال الذين يروى عنهم ، ويدل أيضا على أن أبا بكر هذا يعد ثقة عند أحمد ، وأعلى الأقل صدوق ، وكذلك هو عند ابن معين ؛ لأن الرجلين اللذين استثناهما ابن معين هما : عبد الكريم بن أبى المخارق السابق وأما الثانى فالظاهر أنه عاصم بن عبيد الله بن عاصم [انظر ترجمته فى التهذيب] .

بالإضافة إلى هذا كله فقد روى البخارى ومسلم لأبى بكر هذا وابن حجر نفسه لم يورده فى مقدمة الفتح فى الفصل التاسع ، وهو الخاص بالرجال الذين روى لهم البخارى، وطعن فيهم بعض أئمة النقد ، وهذا يعنى أنه لم يذكر فيه جرح لأحد، ومما يدل على ذلك أننا لا نعلم أحدا من ألف فى الضعفاء أورده فى كتابه أو أنكروا عليه شيئا .

وأيضاً فقد روى البخارى فى صحيحه لأبى بكر هذا فى الأصول [انظر الفتح ٤٦٠/٢ كتاب الجمعة باب يجب الإمام على المنبر إذا سمع النداء] .

وهذا يقتضى أن يكون ثقة عنده فضلا عن غيره (انظر مقدمة الفتح الفصل التاسع) فكيف يقال فيه بعد هذا : « مقبول » ؟ !!
وبالإضافة إلى ذلك فقد ذكر ابن حجر فى التهذيب فى ترجمته لعاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب أن ابن المدينى قال عن ابن عيينه: « ما كان أشد انتقاد مالك للرجال » وذكر أيضا أن النسائى قال : لا نعلم مالكا روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلا عاصم بن عبيد الله فإنه روى عنه حديثا وعن عمرو بن أبى عمرو وهو أصلح من عاصم وعن شريك بن أبى نمر ، وهو أصلح من عمرو ولا نعلم أن مالكا روى عن أحد يترك حديثه غير عبد الكريم بن أبى المخارق « انتهى . قلت : فهذا القول من النسائى وهو الإمام المتعنت فى الرجال، يدل على أن أبا بكر هذا ليس ضعيفا ولا متروكا عنده ؛ لأنه لم يذكره فىمن تقدم ذكرهم . ويدل أيضا على شدة مالك فى انتقائه لمن يروى عنهم .

ومع أن ابن حجر قال فى أبى بكر هذا : « مقبول س » فقد قال فى أسامة بن حفص المدنى فى (التقريب) : « صدوق » ضعفه الأزدى بلا حجة « انتهى مع أن أسامة هذا أدنى حالا من أبى بكر ، فقد روى عنه أبو ثابت المدين ، ويحيى بن إبراهيم بن أبى قتيلة ، وقال اللالكائى : « مجهول » . وروى له البخارى حديثا واحدا بمتابعة أبى خالد الأحمر، والظفاوى [انظر التهذيب الفصل التاسع من

مقدمة الفتح] أى أن البخارى لم يخرج له فى الأصول ، ولكن فى المتابعات ، ولم يرو عنه أحد ممن لا يروى إلا عن ثقة عنده ، فضلا عن أن يكون متعنا فى الرجال، وما علمنا أحدا وثقه ، بل ولم يذكره ابن حبان نفسه فى (الثقات) ، بل إنه مذكور بالجرح من الأزدى حيث قال فيه : « ضعيف » ، ولكن الأزدى متكلم فيه ، وهو أيضا مسرف فى الجرح فلا يعتد بتضعيفه ، ولعله لهذا قال الذهبى فى أسامة « هذا ضعفه الأزدى بلا حجة » وأقره ابن حجر على هذا فذكره فى (التقريب) .

وأیضا فقد جهل اللالكائى أسامة هذا ، ولكن رد هذا الذهبى بقوله : « ليس بمجهول فقد روى عنه أربعة » [انظر التهذيب والفصل التاسع من مقدمة الفتح .

٣- محمد بن صفوان الجمحي : قال فيه فى (التقريب) « مقبول » قل : مع أنه روى عنه مالك ، ومحمد بن عمرو بن علقمة ، والدراوردي، وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه : صدوق « على الأقل » وانظر ماسبق .

٤- صالح بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان : قال فيه فى (التقريب) « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه أبو داود فى حديث مالك ، وابن ماجه وأحمد بن يحيى بن زهير ، وأحمد بن محمد الأزهر (أبو العباس) وأبو بكر البزار ، وأبو بكر أحمد بن محمد بن صدقة ، وعلى الأصبهاني .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » على الأقل ؛ لأنه روى عنه أبو داود وهو لا يحدث إلا عن ثقة عنده ، وحيث إنه إمام معتمد فى الجرح والتعديل وليس متساهلا فى التوثيق ، وحيث إن روايته عنه تعد توثيقا له « انظر ما سبق » وحيث إنه روى عنه من تقدم ذكرهم أيضا مع أبى داود ، فيكون قد ارتفعت جهالته ، وثبتت عدالته ، فلا أقل من أن يكون صدوقا .

ومما يدل على أن أبا داود كان لا يروى إلا عن ثقة قول ابن حجر نفسه فى التهذيب فى ترجمته لداود بن أمية الأزدى : وقد تقدم أن أبا داود لا يروى إلا عن ثقة .

ثم ترجم لداود هذا فى التقريب فقال فيه : « ثقة » !! مع أنه هو الآخر روى عنه أبو داود وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمى .

ومع أن ابن حجر قال فى صالح بن محمد : « مقبول » فقد قال فى أحمد بن عبدة الأملى : « صدوق » مع أنه هو الآخر روى عنه أبو داود والترمذى والفصل بن محمد بن علي .

وقد ذكر ابن حجر فى (التهذيب) أن الذهبى قال فى (مختصره) فى شأن أحمد هذا : « صدوق »

وقد سار ابن حجر على هذه القاعدة فى شأن أيوب بن محمد بن أيوب الهاشمى البصرى ، حيث ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه ابن ماجه وزكريا الساجى ، وابن أبى الدنيا ، والحسن بن سفيان ، وعلى بن سعيد بن بشير الرازى ثم قال : « وروى عنه

بقي من مخلص ، ومن شأنه أنه لا يروى إلا عن ثقة « ثم ترجم له في التقريب فقال فيه : « ثقة »

ومما يدل على أن أبا داود لم يكن يروى إلا عن ثقة ما ذكره ابن حجر نفسه في التهذيب في ترجمته لسوار بن سهل ، حيث ذكر أنه روى عنه أبو داود في حديث مالك ، ثم قال : قال الأجرى إذ سأله عنه ، فقال : « لو لم أثق به ما رويت عنه » .

ثم ترجم لسوار هذا في (التقريب) فقال فيه : « صدوق » !! مع أنه هو الآخر روى عنه أبو داود في حديث مالك ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال : « حدثنا عنه ابن الطهراني ، يغرّب » .

وهو بقوله في سوار ، وفي أحمد الآملي وفي داود الأزدي وغيرهم يكون القاعدة التي ذكرها في (اللسان) وسبق ذكرها ، مع ذلك فلم يطبعها في حكمه على صالح بن محمد ، وقدامة العامري ، وغيرهما .

٥- إسحاق بن الصباح الكندي الأشعبي الكوفي ، نزيل مصر :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه أبو داود ، وحماد بن الحسن بن عتبة الوراق . فمثل هذا يقال فيه « صدوق » على الأقل . وانظر ما سبق .

٦- صالح بن سهيل النخعي : قال فيه في (التقريب) « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه أبو داود ، وأبو سعيد الأشج ، والدارمي ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم وأبو لبيد محمد بن إدريس الشامي ، ومحمد بن عبد الله الحضرمي ، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة ، وذكره ابن حبان في (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه : « ثقة » أو على الأقل : « صدوق » .

فإذا كان ابن حجر نفسه قال في داود الأزدي السابق « ثقة » : اعتبارا منه أن أبا داود روى عنه ، فصالح هذا أولى أن يكون ثقة ؛ لأنه روى عنه أبو داود أيضا وجماعة من الأئمة الثقات الحفاظ فضلا عن غيرهم ، وكثرة رواية الثقات من الشخص تقوى حسن الظن به ، كما سبق ، وزيادة على ذلك فقد ذكره ابن حبان في (الثقات) .

فائدة : وقع في التقريب : صالح بن سهل ، والصواب سهيل ؛ لأنه المثبت في (التهذيب) (وتهذيب الكمال) (وثقات ابن حبان) .

ومع أنه قال في صالح بن سهيل : « مقبول » فقد نقض هذا في داود بن مخراق فقال فيه « صدوق » مع أنه هو الآخر روى عنه جماعة منهم أبو داود وجعفر بن محمد الفريابي ، وأبو أحمد الفراء ، وإسحاق بن إبراهيم البستي ، وذكره ابن حبان في الثقات .

٧- الحسين بن عبد الرحمن الجرجاني : قال فيه في التقريب : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد بن علي الأبار وجعفر الفريابي ، والقاسم المطرز ومحمد بن إسحاق السراج ، وذكره ابن حبان في (الثقات) . وقال أبو حاتم : (مجهول) فقال ابن حجر في التهذيب متعبا قول أبي حاتم : « فكأنه ما أخبر أمره » .

قلت : فمثل هذا يقال فيه . « صدوق » على الأقل لما سبق ، وإن كان أبو حاتم قد جهله ، فقد عرفه أبو داود ، وروى عنه ، وهو لا يروى إلا عن ثقة كما سبق هذا بالإضافة إلى رواية غيره عنه وذكر ابن حبان له في (الثقات) .

وابن حجر نفسه قد وثق في (التقريب) جماعة ممن لم يعرفهم أبو حاتم ووثقهم بعض المعتمدين كالنسائي ، وابن معين وغيرهما كما سيأتي [انظر الباب الحادى عشر فى اعتماد توثيق النسائي ، وابن معين ، والدارقطنى والعجلى وغيرهم ، وحيث إن أبا داود إمام معتمد ، وحيث إن روايته عن الشخص تعد توثيقا له فيكون هذا الشخص ثقة أو صدوقاً على الأقل برواية أبى داود عنه وإن جهله أبو حاتم ، فكيف إذا أضيف إلى ذلك رواية جماعة آخرين عنه سوى أبى داود وذكر ابن حبان له فى (الثقات) ؟ !

٨- أبو العلابية المرئي الكوفي :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه عبد الرحمن بن مهدي ، وحبان بن هلال .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » على الأقل ، لأن عبد الرحمن بن مهدي كان من عادته ألا يروى إلا عن ثقة وهذا بشهادة ابن حجر نفسه كما سبق عنه فى (اللسان) فتكون روايته عنه توثيقا له ، وابن مهدي قال فيه ابن حجر فى (التقريب) ثقة ثبت حافظ عالم بالرجال والحديث ، قال ابن المدينى : ما رأيت أعلم منه « انتهى ، قلت : وما علمت أحدا وصفه بالتساهل فى التوثيق ، فإذا كان هذا حاله فتوثيقه لشخص يكون معتمدا ، فإذا كانت روايته عن الشخص توثيقا له ، فيكون هذا الشخص صدوقا على الأقل .

وابن حجر نفسه قال فى (التهذيب) فى ترجمة بشر بن منصور الحنات : وعنه أى روى عنه أبو سعيد الأشج وقال : وكان ثقة ، وقال أبو زرعة لا أعرفه ، ولا أعرف أبا زيد ، وقال ابن أبى حاتم « روى عبد الرحمن بن مهدي عن بشر بن منصور الحنات ، عن شعيب بن عمرو ، قاله فى ترجمة شعيب ، فإن كان ابن مهدي روى عنه ، فقد ثبتت عدالته ، ويحتمل أن يكون هو السليمى » انتهى .

قلت هذا نص عبار (تهذيب التهذيب) لابن حجر ، وقد رأينا أن نقل نص عبارة (تهذيب الكمال) مجرؤها وهو أصل (تهذيب التهذيب) الذى اختصره ابن حجر ؛ لأننا وجدنا اختلافا لا يمكن إهماله فيما ذكره ابن حجر فى (تهذيب) عن المذكور فى أصله .

قال المزى فى تهذيب الكمال (مصورة دار المأمون) فى ترجمة بشر بن منصور الحنات : « روى عنه أبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشج وقال : كان ثقة ، وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم : سئل أبو زرعة عنه ، فقال : لا أعرفه ولا أعرف أبا زيد ، وقال أبو القاسم الطبرانى . . إلخ ثم قال المزى : وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم عن أبيه : شعيب بن عمرو النميرى روى عن الحسن ، روى عبد الرحمن بن مهدي ، عن بشر بن منصور الحنات ، عنه فعلى هذا فيحتمل أن يكون السليمى والحنات واحدا ، وإن كان الحنات غير السليمى فقد ثبتت عدالته لرواية عبد الرحمن بن مهدي عنه فإنه لا يروى عن غير ثقة وتوثيق أبى سعيد الأشج ، والله أعلم انتهى .

فها أنت ترى أن عبارة المزى اشتملت على معانى لم تشتمل عليها عبارة ابن حجر ، مع أنه ذكر فى مقدمة (تهذيب) أنه يميز قوله هو

نفسه عن قول المزى فى تهذيبه بقوله : قلت : فما كان بعد هذا اللفظ بكون من قول ابن حجر لا من قول المزى .

وعبارة ابن حجر فى (التهذيب) فى ترجمة بشر هذا ، ليس فيها هذا اللفظ أعنى لفظ : « قلت » فدل هذا على أن كل ما ذكره إنما هو قول المزى ، ولكن باختصار لا يختل به المعنى .

ومع ذلك فقد وجدنا اختلافا فى المعنى ، وهذا يتضح فيما يأتى .

أنه ذكر فى (التهذيب) أن ابن أبى حاتم هو الذى ذكر أن عبد الرحمن بن مهدي روى عن بشر بن منصور مع أن المذكور فى (تهذيب الكمال) أن الذى ذكر ذلك هو أبوه أبو حاتم لا ابنه وإنما ابنه رواه عنه ، وهو موافق لما فى الجرح والتعديل فى ترجمة شعيب بن عمرو .

أن نص عبارة ابن حجر تدل على أن المزى يشك فى رواية ابن مهدي عن منصور ، وهذا واضح من قوله : « فإن كان من مهدي روى عنه » مع أن عبارة المزى ليس فيها هذا الشك ، وإنما فيها الشك فى كون بشر الخياط هو بشر بن منصور السليمى ، أو غيره ، وهذا واضح

من قول المزى ، فيحتمل أن يكون السليمى والخياط واحدا ، وإن كان الخياط غير السليمى فقد ثبتت عدالته إلخ » .

أن ابن حجر فى (التهذيب) أوهم فى عبارته أن المزى أثبت عدالة الخياط هذا برواية ابن مهدي عنه فقط . وهذا واضح من قوله : «

فإن كان ابن مهدي روى عنه ، فقد ثبتت عدالته » مع أن المزى أضاف إلى ذلك توثيق أبى سعيد الأشج ، وهذا واضح من قوله : فقد

ثبت عدالته لرواية عبد الرحمن بن مهدي عنه فإنه لا يروى عن غير ثقة ، وتوثيق أبى سعيد الأشج والله أعلم .

ونظرا لوقوع اختلاف يغير المعنى فى عبارة المختصرات عما هو مذكور فى أصولها فى بعض الأحيان ، فإننا ندعو المشتغلين بعلوم الحديث

وغيره ألا يقتصروا على المختصرات دون الرجوع إلى أصولها ما أمكن إلى هذا سبيل وكذلك عدم الاعتماد على الوسطة .

فائدة : الظاهر أنه وقع تحريف فى لقب (بشر بن منصور) هذا فالمذكور فى (تهذيب الكمال) أنه (الخياط) أى بالخاء المعجمة والياء

أى المثناة التحتية والمذكورة فى (تهذيب التهذيب) وكذلك (التقريب) لفظ : الحنط أى بالخاء المهملة والنون أى الموحدة الفوقية ، فإله

أعلم [ولسنا بصدد تحقيق القول فى هذا اللفظ] .

والظاهر من عبارة المزى السابقة فى شأن (بشر بن منصور الحنط) أنه كان يرى أن عدالة الرواى لا تثبت إلا بنص اثنين من العدول

عليها وإلى هذا ذهب البعض ، ونص على ذلك النووى فى (تقريبه) حيث قال : « تثبت العدالة بتنصيب عدلين عليهما » ثم عدل عن

ذلك فقال : الصحيح أن الجرح والتعديل يشتان بواحد ، وقيل : لا بد من اثنين [انظر : تدريب الراوى ٣٠١/١] .

وثبوت العدالة بالواحد هو الذى رجحه ابن حجر كما سبق عنه فى (شرح النخبة) . وحيث إنه كان يرى أن عدالة الرواى تثبت برواية

ابن مهدي عنه . لأنه قال فى (التهذيب) نقلا عن المزى : « روى فإن كان ابن مهدي روى عنه فقد ثبتت عدالته » وأقر المزى على

هذا ولم يتعقبه بشيء ولم يذكر عنه غير ذلك كما سبق . فكان ينبغى أن يوثق أبا العلانية المرئى بلفظ من ألفاظ التوثيق : ككفة ، أو

صدوق ، أو صالح الحديث على الأقل وألا يقول فيه:مقبول.

وبالإضافة إلى ذلك فقد ذكر ابن حجر فى (التهذيب) فى ترجمته عبد الرحمن بن مهدي أن أحمد قال : « إذا حدث عبد الرحمن عن رجل فهو حجة » انتهى . فهذه شهادة من أحمد ، وهو إمام من أئمة هذا الشأن لعبد الرحمن بن مهدي بثبته فى الرجال وعدم الرواية عن كل أحد ، وهذا القول منه يدل على أن بشر بن منصور هذ يعد ثقة عند أحمد أيضا ، ومما يدل على ثبته وعدم تساهله فيمن يروى عنه ما ذكره ابن حجر فى التهذيب فى ترجمته أن على بن المديني قال : إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه ، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن ؛ لأنه أقصدهما وكان فى يحيى تشدد .

أبعد هذا كله يقال فيمن روى عنه ابن مهدي ، ولم يذكر فيه جرح لأحد «مقبول» ؟!

٩- أبو الرِّحَال الطائى الكوفي : قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت: مع أنه روى عنه أخوه سعيد بن عبيد ، وعقبة بن خالد الكوفى ، وعيسى بن يونس ، ويحيى القطان ، وقال عبد الله بن أحمد : « قلت لأبى هو ثقة قال: كم يروى : إنما يروى حديثين أو ثلاثة .»

قلت : فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » على الأقل ؛ لأنه انتفت جهالته برواية من تقدم ذكرهم ، وثبتت عدالته أيضا برواية القطان عنه ؛ لأنه لم يكن يروى إلا عن ثقة ، كما سبق ، وكان معروفا بالنعنت فى الرجال، ويكفى فى الدلالة على تعنته ما تقدم ذكره قريبا عن على بن المديني، بل ما تقدم ذكره قريبا عن أحمد بشأن ابن مهدي والقطان فيراجع .

وأما قول أحمد : « كم يروى إنما يروى حديثين أو ثلاثة » فلا يدل على ضعفه عنده لأن كلامه هذا يفهم منه أنه لا يوصف بكونه ثقة عنده ما دام يروى هذا العدد القليل من الأحاديث ، ولكن هذا لا ينفي أن يكون صدوقا أو صالح الحديث عنده على الأقل، وأحمد لم يصرح بأنه مجروح عنده فمن المستبعد أن تكون عبارته السابقة دالة على عدم عدالته عنده .

وقد سبق أن ذكرنا أن قلة حديث الرجل لا تستلزم كونه مجروحا ، وأن كثرة لا تستلزم كونه عدلا ، وسبق أيضا أن بينا أن ابن حجر وثق قوما فى (التقريب) بالرغم من قلة حديثهم . فإذا كان حكم على أبى الرجال بأنه مقبول لعله حديثه فهذا تناقض أوهم منه ، وإن كان حكم عليه بذلك لأنه يفهم من قول أحمد فيه أن فيه ضعفا عنده فقد تقدم الكلام عن هذا .

بل إننا إذا افترضنا أن كلام أحمد يدل على ضعف أبى الرجال عنده فيكون هذا جرحا غير مفسر فلا يقبل أمام تعديل من يعتمد تعديله . وإذا قلنا بقبول هذا الجرح فيقال فى أبى الرجال فى هذه الحالة : صدوق يهم ، أو صدوق له أوهام ، أو نحو ذلك مما ذكره فى المرتبة الخامسة من مراتب الرواة فى مقدمة (التقريب) كما قال ابن حجر نفسه فى جماعة من اجتمع فيهم جرح وتعديل ، وكان الجرح فيهم أوضح وأشد مما هو فى أبى الرجال ، فانظر على سبيل المثال محمد بن سليمان بن عبد الله الكوفى فى التهذيب وانظر ما قاله فيه فى (

(التقريب) ، وانظر إسماعيل بن سليمان الكحال ، ورزيقاً أبا عبد الله الألهاني وشعبة بن دينار الهاشمي .
١٠- أبو العنيس العدوي الكوفي :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه شعبة ، وسعد وإسرائيل ، وأبو مريم عبد الغفار بن القاسم وأبو عوانة ، وذكره ابن حبان في الثقات .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » على الأقل ؛ لأنه ارتفعت جهالته العينية برواية من تقدم ذكرهم ، وثبتت عدالته أيضاً برواية شعبة عنه ؛ لأنه كان من عادته ألا يروى إلا عن ثقة كما سبق أن ذكره عنه ابن حجر نفسه ، ومن المعروف عنه أنه متعنت في الرجال ، وليس متساهلاً في التوثيق ؛ فيكون توثيقه معتبراً .

ومما يدل على ذلك ما نقله ابن حجر في ترجمة مشاش أبي ساسان في (التهذيب) عن أبي حاتم بشأن من يروى عنه شعبة حيث قال لابنه : « إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم » .

فهذه شهادة من أبي حاتم إمام الجرح والتعديل المشهور بتعنته في الجرح وثبته في التوثيق لشعبة بعدم التساهل في التوثيق ، وتدل عبارة أيضاً على أن أغلب شيوخ شعبة ثقات عند أبي حاتم ، ومما يدل على تشدد شعبة في الرجال ، وعدم تساهله أن ابن حجر في (التهذيب) في ترجمة عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر ، نقل عن قرّة بن سليمان الجهفي أنه قال : قال لي مالك : « شعبتكم يشدد في الرجال ، وقد روي عن عاصم بن عبيد » انتهى ، وانظر أيضاً قول السخاوي الآتي في الكلام علي أبي عبيدة الأشجعي وهو صاحب الترجمة رقم ١٥ من هذه الباب .

فإذا كانت رواية الواحد عن شخص وتعديله له عند رافعة للجهالة ، ومثبتة للعدالة ، إذا كان أهلاً لذلك على ما اختاره ابن حجر في (شرح النخبة) وسبق ذكره ، فكذلك رواية من لا يروى إلا عن ثقة عنده عن رجل تعد رافعة للجهالة مثبتة للعدالة إذا كان أهلاً لذلك . وشعبة أهل لذلك (وانظر ترجمته في التهذيب) وقد قال فيه ابن حجر في (التقريب) : ووثقة حافظ متقن ، كان الثوري يقول : هو أمير المؤمنين في الحديث ، وهو أول من قس بال عراق عن الرجال ، وذبح عن السنة » .

فرواية شعبة وحده عن رجل ترفع جهالته وثبتت عدالته ، فكيف إذا انضاف إلى رواية شعبة عن أبي العنيس العدوي رواية مسعر وإسرائيل وأبي عوانة ، وغيرهم ، فكيف إذا انضاف إلى ذلك ذكر ابن حبان له في الثقات ؟ فهو بعد هذا يقال في أبي العنيس « مقبول » ؟ !

ومع ان ابن حجر قال في أبي العنيس « مقبول » فقد نقض هذا في محمد بن ذكوان بباع الأكسية فقال فيه (التقريب) « ثقة » مع أنه هو الآخر روى عنه شعبة فقط ، وذكره ابن حبان في الثقات !!

فإن كان محمد بن ذكوان هذا ثقة عند ابن حجر ، فبالأولى أن يكون أبو العنيس كذلك ، وهذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان .
وكذلك فقد نقضه في سلم بن قتيبة الباهلي فقال فيه : « صدوق » مع أنه هو الآخر روى عنه جماعة منهم شعبة وذكره ابن حبان في (الثقات) .

١١- أبو العنيس الكوفي الأكبر :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه شعبة ومسعر بن كرام .
قلت : فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » على الأقل ، وانظر ما سبق .

١٢- أبو الضحاك عن أبي هريرة :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » فقلت : مع أنه روى عنه شعبة . ويؤيد هذا أن أبا حاتم قال : « لا أعلم روي عنه غير شعبة » (انظر التهذيب والجرح التعديل) .

قلت : فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » وانظر ما سبق .

١٣- توبة أبو صدقة الأنصاري :

قال فيه في (التقريب) « مقبول » قلت : مع أنه ذكر في التهذيب أنه روى عنه شعبة ، ومعاوية بن صالح ، وأبو النعيم ووكيع وقال بعد ذلك مانصه : ، وقال أبو الفتح الأزدي : « لا يحتج به » وقرأت بخط الذهبي : بل هو ثقة روى عنه شعبة ، يعنى وروايته عنه توثيق له انتهى .

قلت : فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » على الأقل ، وانظر ما سبق .

وأما قول أبي الفتح الأزدي : « لا يحتج » فهو مردود لما سبق من أن أبا الفتح متكلم فيه وأنه مسرف في الجرح ، فلا يقبل منه تفرده بالجرح ، وأيضا فلأن هذا جرح غير مفسر .

ومع أن الذهبي وقد وصفه ابن حجر نفسه في (شرح النخبة ص ٧٣) بأنه من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال قد ذهب إلى أن توبة هذا ثقة لرواية شعبة عنه فقد خالفه في ذلك وقال فيه في (التقريب) : « مقبول » مع أنه أقره علي قوله فيه في التهذيب حيث لم يتعقب قوله بعد أن ساقه بشيء ومع أن قول الذهبي فيه هو الموافق للقاعدة التي قررها ابن حجر نفسه في مقدمة اللسان ولما قرر في المصطلح من أن جهالة العين ترتفع برواية اثنين من العدول على الأقل ، فهذا الرجل ارتفعت جهالة عينه برواية من سبق ذكرهم عنه وارتفعت جهالة حاله ، وثبتت عدالته برواية شعبة عنه لما سبق .

بل إنه على حسب اختيار ابن حجر في (شرح النخبة) تكفيه رواية شعبة وحده لإثبات عدالته كما سبق .

فإن كان ابن حجر قال فى توبة هذا « مقبول » لأنه لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي وليس عنده إلا حديث واحد فسيأتي الجواب عن هذا بشيء من التفصيل إن شاء الله تعالى فى الباب الثالث عشر .

١٤- أبو المختار الأسدي : قال فيه فى (التقريب) « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه شعبة وقيس بن الربيع ، وأبو مالك النخعي ، وذكره ابن حبان فى الثقات .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صدوق » وانظر ما سبق .

١٥- أبو عبيدة بن عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي :

قال فيه فى (التقريب) « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه أحمد بن حنبل وعيسى بن يونس الطرسوسى ، وأبو عمير عيسى بن محمد الرملى ، وأبو زهير محمد بن إسحاق المروزى ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » على الأقل ؛ لأنه انتفت جهالة عينه برواية من سبق عنه ، وثبتت عدالته أيضا برواية أحمد بن حنبل عنه ؛ لأنه لم يكن يروى إلا عن عدل ، وهو إمام فى الجرح والتعديل غير متساهل فى التوثيق فيكون توثيقه معتمدا وحيث إن روايته عن الشخص تعد توثيقا له لما سبق عنه فيكون صدوقا على الأقل .

ومما يدل على أن أحمد لم يكن يروى إلا عن عدل ؛ أن أبا العرب القيروانى صرح بأن أحمد بن حنبل ، وعلى بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول ، ذكر هذا ابن حجر فى ترجمته لمحمد بن الحسن بن آتش فى (التهذيب) وأقره على ذلك حيث لم يتعقبه بشيء .

والمقصود بلفظ : « مقبول » عند أبى العرب القيروانى أنه مقبول الرواية وهو الذى انتفت جهالته ، وثبتت عدالته ، وهذا هو المصطلح عليه فى كتب مصطلح الحديث ، ومما يدل على ذلك أيضا قول الذهبى فى مقدمة (الميزان):

« فأعلى العبارات فى الرواة المقبولين : ثبت ، حجة ، وثبت ، حافظ وثقة متقن . . » إلى آخر ما ذكره من ألفاظ التعديل .

وليس المقصود بقول أبى العرب : « مقبول » ما ذكره ابن حجر من أنه الراوي اللين إذا لم يتابع ، فإذا توبع فهو مقبول ؛ لأن هذا اصطلاح خاص لابن حجر وضعه لمن أطلق عليه فى التقريب لفظ « مقبول » .

وحيث إن ابن حجر أقر أبا العرب على أن أحمد بن حنبل لم يكن يروى إلا عن عدل فحكمه على أبى عبيدة بن عبيد الله هذا بأنه « مقبول » يعد وهما منه أو نقضا لما ذكره فى اللسان بالإضافة إلى ما اختار فى شرح النخبة . وانظر ما سبق ذكره فى الكلام على قدامة العامرى وغيره .

ومما يؤيد أيضا أن أحمد لم يكن يروى إلا عن عدل ، أن السخاوى قال : « من كان لا يروى إلا عن ثقة إلا فى النادر : الإمام أحمد ، وبقي بن

مخلد وحريز بن عثمان ، وسليمان بن حرب ، وشعبة والشعبي ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ومالك ، ويحيى بن سعيد القطان ، وذلك
عن شعبة على المشهور فإنه كان يتعنت في الرجال ولا يروى إلا عن ثبت « انتهى » .

الباب الحادي عشر

فى ذكر جماعة ممن روى عنهم واحد أو أكثر ، ونص بعض أئمة الجرح والتعديل المعتمدين والمعروفين بعدم التساهل فى الحكم على الرجال ، بل بالتعنت أو الاعتدال على توثيقهم ، مع عدم ورود جرح فيهم سواء فى ذلك من ذكرهم ابن حبان فى (الثقات) أم لم يذكرهم ، ومع ذلك قال ابن حجر فى التقريب فى كل منهم « مقبول » !!

إن قول ابن حجر : « مقبول » فىمن يتصف من الرواة بما سبق يعد من أهم ما يجعل الرجوع إلى (التهذيب) للنظر فى ترجمة الراوي ، وعدم الاقتصار على التقريب أمراً لازماً إن لم يكن أهمها ؛ لأن أخذ قوله فى هؤلاء الرواة يتسبب فى الحكم على أسانيد الأحاديث التى وردت من طريقهم بالضعف ، كما هو معلوم ، مع أن الصواب أنها تكون حسنة الإسناد أو صحيحة ؛ لأن قول ابن حجر فىهم يعد وهما ظاهراً ، كما سيتضح هذا مما سيرد ذكره فى هذا الباب وحيث إنه لا يحتج إلا بالصحيح والحسن من الأحاديث فإن تضعيف الإسناد الصحيح أو الحسن يتسبب فى عدم الإحتجاج بما يجب الإحتجاج به وهذا فيه من الفساد ما فيه ، ومن ثم تظهر أهمية الرجوع إلى (التهذيب) .

وفى هذا الباب نجد ابن حجر ترجم لعدد غير قليل من الرواة الذين روى عنهم واحد أو أكثر، ونص بعض الأئمة المشهورين والمعروفين بالتعنت فى الجرح ومن التثبت فى التعديل ، كأبى حاتم والنسائى وابن معين أو بعض الأئمة المعتدلين فى الجرح والتعديل، كأحمد، والدارقطنى وغيرهما على توثيقهم فحكم على كل منهم فى «التقريب» بأنه: « مقبول » !! مع أنه لم يذكر فى (التهذيب) فيهم جرحاً لأحد من المعتمدين ولا من غيرهم ، بل إن بعضهم ذكره ابن حبان فى (الثقات) أيضاً .

ومع أن ابن حجر قال فى كل من هؤلاء الرواة : « مقبول » فقد ترجم لعدد كبير من الرواة الذين وثقهم بعض هؤلاء المعتمدين وروى عنهم واحد أو أكثر فاعتمد هذا التوثيق ، وحكم على كل راو من هؤلاء فى (التقريب) بأنه ثقة أو صدوق ، أو لا بأس به ، أو غير ذلك من ألفاظ التوثيق سواء فى ذلك من ذكره ابن حبان فى (الثقات) أم لم يذكره . كما سيتضح هذا قريباً إن شاء الله تعالى .

فكان يلزم أن يلتزم هذه الطريقة مع كل من هذه صفته من الرواة ، وألا يضرب فى شأنهم فيوثق البعض ، ويضعف الآخرين بقوله فيهم « مقبول » أو لين أو لين الحديث . أو نحو هذا مما هو فى معناه .

ومن هؤلاء الذين قال فيهم « مقبول » وكان من صفتهم ما ذكرنا .

١- حفص بن عمر بن مرة الشني :

قال فيه فى (التقريب) « مقبول » مع أنه ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه موسى بن إسماعيل ، وقال : « كان ثقة » . وذكر أيضاً أن

الأجري ، قال عن أبي داود : « ليس به بأس » .

وقد تقدم أن ذكرنا عن ابن حجر أنه قال في (شرح النخبة ص ٥) : « فإن سمي الراوى وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك » انتهى .

من هذه العبارة يتضح أنه يرى أن من روى عنه واحد ، وسماه ووثقه غيره قبل حديثه ، ويلزم من هذا أن يكون قد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته بذلك وكذلك إذا وثقه من روى عنه إذا كان أهلاً لذلك على ما رآه ابن حجر نفسه .

وحفص بن عمر قد وثقه غير من روى عنه ، وهو أبو داود ، وهو إمام معتمد في الجرح والتعديل وليس من المتساهلين وقد اعتمد ابن حجر نفسه توثيقه لعدد من الرواة ، فوثقهم في (التقريب) تبعاً لذلك كما سيتضح هذا من الأمثلة التي سنذكرها في الباب .

وبالإضافة إلى ذلك فقد وثقه أيضاً من روى عنه ، وهو موسى بن إسماعيل وهو المنقري أبو سلمة التبوذكي ، وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين وغيرهما فتوثيقه يقبل : وعلى هذا فأقل أحوال حفص بن عمر هذا أن يقال فيه : « صدوق » أو أى لفظ من ألفاظ التعديل التي في تلك المرتبة .

فإن قيل : ربما يكون ابن حجر قال فيه : « مقبول » لأنه ليس له من الحديث إلا القليل ، قلنا بافتراض أن حديثه قليل فقد تقدم أن ذكرنا أن هذا لا يمنع من توثيقه أى لا يستلزم أن يكون مجروحاً ولو جرحاً ليئناً كقوله « مقبول »

وابن حجر نفسه قد ترجم لعدد غير قليل ممن هذا حاله ، وقال في بعضهم « ثقة » وفي بعضهم « صدوق » أو غير ذلك مما هو في مرتبته ، كما سيتضح من الأمثلة المذكورة في الباب الثالث عشر .

٢- خالد بن دهقان القرشي الدمشقي :

قال فيه في (التقريب) : «مقبول» مع أنه ذكر في (التهذيب) أنه روى عنه الأوزاعي ، ومحمد بن شعيب بن شابور ، وصدقة بن خالد ، والوليد بن مسلم وغيرهم ، ثم قال : « قال ابن معين قال : قال أبو مسهر : كان غير متهم ، كان ثقة ، وقال أيضاً : كان عنده أربعة أحاديث . وقال عثمان الدارمي عن دحيم ثقة . وقال أبو زرعة الدمشقي : نفر ثقات . فذكره أولهم وذكره ابن حبان في الثقات » انتهى .

قلت : قد ارتفعت جهالة عين خالد بن دهقان برواية المذكورين ، بل إن رواية اثنين فقط تكفى لرفع الجهالة العينية ، وقد ارتفعت جهالته الحالية وثبتت عدالته بتوثيق من تقدم ذكرهم ، ولا سيما دحيم وهو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو القرشي الدمشقي ، وهو ثقة حافظ متقن يعتمد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم (انظر ترجمته في التهذيب والتقريب) وكذلك أبو زرعة الدمشقي ، وهو عبید الله بن عبد الكريم ، وهو ثقة حافظ دمشقي فهو ودحيم أعلم بأهل بلدهما من غيرهما ؛ لأنهما دمشقيان وخالد بن دهقان دمشقي، فتوثيق كل

منهما يكفى لإثبات عدالة خالد ، فكيف لو اجتمعا على توثيقه ؟!

فكيف لو وثقه معهما على بن مسهر وابن حبان أيضا ؟!

وعلى هذا فخالد ثقة ، أو على الأقل « صدوق » وأما إن كانت العلة في قول ابن حجر فيه مقبول هي قلة أحاديثه فسيأتى ما فيها .

٣- أبو أمامة ويقال أبو أميمة التيمي :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » مع أنه ذكر في (التهذيب) أنه روى عنه العلاء بن المسيب ، والحسن بن عمرو الفقيمي ، وشعبة ثم

قال : « قال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة . لا يعرف اسمه ، وقال أبو زرعة : « لا بأس به » انتهى .

قلت : كيف يقال في مثل هذا مقبول وقد ارتفعت جهالته العينية برواية من سبق ذكرهم وثبتت عدالته بتوثيق ابن معين ، وهو إمام الجرح

والتعديل المعروف بتعنته في الحكم على الرجال ، فقد قسم الذهبي . وقد وصفه ابن حجر في شرح النخبة ص ٧٣ بأنه من أهل

الاستقراء التام في نقد الرجال . المتكلمين في الرجال أقساما .:

قسم منهم تعنت في الجرح مثبت في التعديل ، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويلين بذلك حديثه ، فهذا إذا وثق شخصا فعرض على

قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه . الخ وذكر ابن معين من رجال هذا القسم .

- وقسم منهم متسامح كالترمذي والحاكم

. وقسم منهم معتدل كأحمد ، والدارقطني ، وابن عدى .

(انظر شرح ألفية الحديث)

فإذا كان ابن معين قد وثق أبا أمامة هذا ففي توثيقه كفاية لإثبات عدالته فكيف إذا أضيف إلى توثيق ابن معين توثيق أبي زرعة الرازي ،

وهو ثقة حافظ إمام مشهور قرين أبي حاتم الرازي ، وقوله معتمد في الجرح والتعديل ؟! وبالإضافة إلى ذلك ، فقد روى عن أبي أمامه

هذا شعبة ، وهو ثقة حافظ متقن معروف بتشدده في الرجال وعدم روايته إلا عن ثقة وعلى هذا فرواية شعبة عنه تعد توثيقا له (و

انظر ما سبق قريبا)

وحيث إن شعبة تعنت في الحكم على الرجال فتوثيقه يكون معتمدا .

فهل مثل هذا الرجل يقال فيه «مقبول» ؟! أم أنه «ثقة»، أو صدوق على الأقل .

إن ابن حجر نفسه قد اعتمد توثيق كل من ابن معين ، وأبي زرعة منفردين لعدد من الرواة ، وأطلق على كل منهم لفظا من ألفاظ التوثيق

كثقة، أو صدوق أو غيرهما . فكيف إذا اجتمعا على توثيق الراوي ؟!

ومن الأمثلة لهذا الاعتماد :

المثال الأول :

أنه ترجم في (التقريب) لأبي المليح الفارس المدني ، فقال فيه « ثقة » مع أنه ذكر في (التهذيب) أنه روى عنه وكيع ، و مروان بن معاوية وحاتم بن إسماعيل ، وعبد الله بن نافع الصائغ ، وصفوان بن عيسى ، وأبو عاصم ، ثم قال : « قال مضر بن محمد عن ابن معين مدني ثقة وذكره ابن حبان في (الثقات) » .

قلت : أما ذكر ابن حبان له في (الثقات) فهذا لا يقويه عند ابن حجر ولو كان قد روى عنه جماعة ؛ لأنه اتضح مما سبق أنه اضطرب في اعتماد توثيق ابن حبان لأحد الرواة اضطرابا كثيرا ، فاعتمد توثيقه في شأن جماعة ، ولم يعتمد في شأن جماعة أكثر منهم بكثير ، فحكم على بعضهم بأنه مقبول ، وعلى البعض بأنه مجهول ، وعلى البعض بأنه مستور أو مجهول الحال ، أو غير ذلك مما في معناه .

وأما رواية الجماعة السابقين عنه ، فإنهم وإن كثروا لا يرفعون الجهالة الحالية عن الراوي ، مالم ينص أحد على توثيقه ، وهذا عند الأكثرين ، وأما ابن حجر فقد اضطرب في هذا أيضا ، فرأيناه حكم على جماعة ممن روى عنهم واحد أو أكثر بلفظ من ألفاظ التوثيق ، كما سبق ذكره ، وحكم على جماعة أكثر منهم ممن روى عنهم واحد أو أكثر بأنهم مقبولون أو مجهولوا الحال أو مجهولون ، أو غير ذلك مما في معناه فلم يبق إذا إذا إلا توثيق ابن معين لهذا الراوي ، وهو الذي بسببه حكم ابن حجر عليه في التقريب بأن «ثقة» .

ولعل من أصرح ما يدل على مدى اعتماد ابن حجر توثيق ابن معين ، قوله في ترجمة الأسود بن مسعود العنبري في (التهذيب) بعد أن ذكر أنه روى عنه العوام بن حوشب ، وأن ابن معين قال فيه « ثقة » . وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) وأن الذهبي قال في (الميزان) : « لا يدرى من هو » قال ابن حجر ردًا على الذهبي : « وهذا كلام لا يسوى سماعه فقد عرفه ابن معين ووثقه وحسبك » . انتهى ثم قال فيه في (التقريب) : « ثقة » : قلت : وهذا يدل دلالة صريحة على وهمه في قوله في أبي أمامة السابق : «مقبول» .

المثال الثاني :

أنه ترجم لأبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، فقال فيه في (التقريب) « ثقة » مع أنه ذكر في « التهذيب » أنه روى عنه عمر ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمرو ، الزهري ، ثم قال : « قال أبو زرعة : مدني ثقة قليل الحديث » انتهى .

قلت : ففي هذا المثال يتضح اعتماد ابن حجر توثيق أبي زرعة لأبي بكر هذا مع أنه لم يرو عنه إلا واحد ، ومع أنه قليل الحديث فحكم عليه في (التقريب) بأنه ثقة ، ولم تكن قلة حديثه مانعة من الحكم عليه بذلك . ولم يكن انفراد واحد بالرواية عنه مانعا لابن حجر من الحكم عليه بأنه ثقة لتوثيق أبي زرعة له .

وسنذكر في الباب الثاني عشر أمثلة كثيرة لاعتماد ابن حجر توثيق ابن معين وغيره .

٤- محمد بن قيس البشكري :

قال فيه فى (التقرب) : « مقبول » مع أنه ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه حميد الطويل ، وخالد الحذاء ، وأن على بن المدينى قال : « محمد بن قيس مكى عن جابر ثقة ، ما أعلم أحدا روى عنه غير حميد » انتهى .

قلت : إن جهالة عينه ارتفعت برواية من سبق ذكرهما وثبتت عدالته أيضا بتوثيق ابن المدينى وهو إمام من أئمة الجرح والتعديل المعتمدين غير المتساهلين .

فأقل أحوال محمد هذا أن يكون صدوقا .

وإذا افترضنا أنه لم يرو عنه غير حميد الطويل فعلى ما اختاره ابن حجر فى (شرح النخبة) ترتفع جهالته ، وثبتت عدالته أيضا ، لأنه روى عنه واحد و«وثقه» غيره . فيكون أيضا على أقل الأحوال صدوقا .

وابن حجر نفسه قد اعتمد توثيق ابن المدينى فى غير موضع ، فقد ترجم لحسان بن بلال فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه قتادة ، وأبو بشر وأبو قلابة وأبو أمية عبد الكريم ، ويحيى بن أبى كثير ، ومطر الوراق ، وأن على بن المدينى قال : « ثقة » . وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال ابن حزم (مجهول) ، فرد بذلك ابن حجر بقوله : « قوله مجهول قول مردود ، فقد روى عنه جماعة كما ترى ، ووثقه ابن المدين وكفى به » انتهى . قلت : واعتمد توثيقه فقال فى (التقرب) : « صدوق » .

هـ- عبد الله بن الحارث بن أبزي :

ترجم له فى (التقرب) فقال : « مقبول » مع أنه فى (التهذيب) ذكر أنه روى عنه أبو سعيد مولى بنى هاشم ، ومعاذ بن هانى ، ومحمد بن سنان العوفى ، وأن أبا حاتم قال : « شيخ لا بأس به » .

قلت : قد انتقت جهالته العينية برواية من سبق ذكرهم ، وثبتت عدالته بتوثيق أبى حاتم له ، وهو إمام الجرح والتعديل ، العمدة فى هذا الشأن المعروف بتعنته فى الجرح وثبته فى التعديل ، ومع أن ابن حجر قال فى عبد الله هذا : « مقبول » مع توثيق أبى حاتم له ، فقد نقض هذا فى شأن عدد كبير ممن وثقهم أبو حاتم ، فاعتمد توثيقه ، ووثق الراوى تبعاً لذلك فى (التقرب) ، ومن تتبع عدد كبير جداً من التراجم ، وجدنا أنه يقول فيمن روى عنه واحد أو أكثر ، وقال فيه أبو حاتم : « صدوق » أو نحو ذلك « صدوق » أو « لا بأس به » أو غير ذلك مما فى هذه المرتبة .

ومن أمثلة اعتماده توثيق أبى حاتم .

أنه ترجم لمحمد بن مرداس الرازى القطان فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه أبو حاتم وقال : « صدوق » فاعتمد ذلك فقال فيه فى (التقرب) : « صدوق » .

وسنذكر أمثلة أخرى كثيرة لاعتماد توثيق أبى حاتم فى الباب التالى لهذا .

٦- محمد بن مسمار البصري :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » مع أنه ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه النسائى ، وقال : « لا بأس به » انتهى .
قلت : فهذا وأمثاله يقال فيهم : صدوق أو لا بأس به أو غير ذلك مما فى هذ المرتبة على ما رجحه ابن حجر نفسه فى (شرح النخبة) .

والنسائى إمام من أئمة الجرح والتعديل المعروفين بالتعنت فى الرجال ، وقد اعتمد ابن حجر توثيقه فى عدد كبير جدا من الرجال ، فوثقهم فى (التقريب) تبعاً لذلك .

ومن أمثلة ذلك :

المثال الأول .

أنه ترجم لسعيد بن عبد الرحمن بن عبد الملك البغدادى فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه النسائى ، وحاجب بن أركين الفرغانى ، وأبو على السميديع بن الحسن الأنطاكى ، وميمون بن أحمد بن سعد المؤدب ، وذكر أن النسائى ذكره فى مشخيته وقال : « لا بأس به » .
فاعتمد ذلك ابن حجر فقال فيه فى (التقريب) : لا بأس به .

المثال الثانى :

أنه ترجم لمحمد بن يزيد بن مالك بن الحنبل المصرى فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه النسائى وأنه قال : « لا بأس به » . فاعتمد ذلك فقال فيه فى التقريب : صدوق .

المثال الثالث : أنه ترجم لمحمد بن سهل النسائى فى (التهذيب س) فذكر أنه روى عنه النسائى وقال : (رملى لا بأس به) . فاعتمد ذلك ابن حجر فقال فيه فى التقريب : « لا بأس به » .

وانظر أمثلة أخرى كثيرة الاعتماد توثيق النسائى فى الباب التالى لهذا .

٧- عبد الله بن جابر أبو حمزة :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » مع أنه ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه هارون بن موسى النحوى ، وحكام بن سلم الرازى ، وسفيان الثورى ، وغيرهم ، وأن أبا حاتم قال : « هو أحب إلى من الحجاج بن أرطاة س » وأن ابن حبان ذكره فى الثقات ، ثم قال ابن حجر : « وقال أحمد بن سعيد بن أبى مريم عن ابن معين ثقة روى حديثاً أو حديثين ، وقال البزار : « لا بأس به » انتهى .

قلت : وهل مثل هذا يقال فيه « مقبول » ؟! وقد اتفت جهالة عينه برواية من سبق ذكرهم ، وثبتت عدالته بتوثيق ابن معين والبزار ، وكذلك أبى حاتم لأنه ذكر أنه أحب إليه من الحجاج بن أرطاة ، وقد قال هو فى الحجاج « صدوق » يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه ،

وأما إذا قال : « حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع ، لا يحتج بحديثه ، لم يسمع من الزهري ولا من هشام بن عروة ولا من عكرمة » انتهى . (انظر ترجمة الحجاج في التهذيب)

قلت : فقول أبي حاتم صريح في أنه صدوق عنده إذا بين السماع ، وإنما نعم عليه التدليس عن الضعفاء .

وأما قوله : « يكتب حديثه . . . لا يحتج بحديثه » فهو في الحقيقة لا يدل على أنه ضعيف عنده ، بعد أن صرح بأنه صالح ، لا يرتاب في حفظه وصدقه إذا بين السماع ، ولكنه يدل على أن حديثه قاصر في مرتبته عن حديث الثقات أمثال شعبة وسفيان وهم الذين يعتبر حديثهم حجة عنده .

ومما يدل على ذلك أن المزي في (تهذيب الكمال) ذكر في ترجمته محبوب بن محرز القوايري أن ابن أبي حاتم قال : سألت أبي عنه فقال : « يكتب حديثه » قلت يحتج به ؟ قال : يحتج بحديث شعبة وسفيان انتهى . وقد ذكر هذا ابن حجر في (التهذيب) ولكن تحرف لفظ شعبة إلى سعيد ، والصواب شعبة كما هو في (تهذيب الكمال) (والجرح والتعديل) في ترجمة محبوب .

فحديث الحجاج عند أبي حاتم لا يكون قاصرا عن مرتبة الحسن ، إذا بين السماع ، ولكن الإسناد الحسن ليس حجة عنده ، وخالفه في ذلك أكثر العلماء فذهبوا إلى أن الحسن حجة . (انظر كتب المصطلح)

ومما يدل على أن أبا حاتم لا يحتج بالحسن ، أن السيوطي في تدريب الراوي (١٥٤/١) ذكر أنه روى عن ابن أبي حاتم أنه قال : سألت أبي عن حديث فقال : إسناده حسن ، فقلت : يحتج به ؟ فقال : لا « انتهى .

ومما يؤيد هذا أن ابن أبي حاتم قال في (الجرح والتعديل ٣٧/٢) : « وإذا قيل للواحد : إنه ثقة أو متقن ثبت ، فهو ممن يحتج بحديثه » . انتهى . ومما يدل على أن قوله في الراوي : يكتب حديثه ولا يحتج به ولا يدل على ضعفه عند أبي حاتم ، أنه قال في محمد بن سليمان بن عبد الله بن الأصبهاني « لا بأس به ، يكتب حديثه ولا يحتج به » (انظر التهذيب وغيره) .

ومما سبق يتضح جليا أن الحجاج بن أرطاة صدوق عند أبي حاتم إذا بين السماع ، فإذا كان هذا رأي أبي حاتم في الحجاج ، فما دام قد صرح بأن عبد الله بن جابر أحب إليه من الحجاج ؛ فهذا صريح في تعديل أبي حاتم لعبد الله هذا فهو على الأقل صدوق عنده . وعلى هذا فمثل عبد الله هذا يكون صدوقا .

وأما قلة حديثه فلا تمنع من ذلك ، كما سيتضح من الأمثلة التي سنذكرها في الباب الثالث ، وكما هو واضح أيضا من توثيق ابن معين له مع أنه صرح بأنه روى حديثا أو حديثين .

٨- محمد يوسف القرشي مولي عثمان :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » ، مع أنه ذكر في (التهذيب) أنه روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري ، وابن عجلان ، وابن جريح ،

وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وغيرهم ، وأن أبا حاتم قال : « ثقة » وكذا قال الدارقطني وزاد : « وأبوه لا بأس به » : وأن ابن حبان ذكره في « الثقات » .

قلت : مثل هذا يقال فيه ثقة لانتفاء جهالته ، وثبوت عدالته بتوثيق من تقدم ذكرهم .

وابن حجر نفسه يعتمد توثيق كل من أبي حاتم والدارقطني إذا كانا منفردين فيكف إذا اجتمعا ؟ ! وانظر أمثلة لذلك في الباب التالي لهذا .

فإن قيل : لعله قال في محمد بن يوسف « مقبول » لقلة حديثه ، قلنا : بافتراض أنه قليل الحديث ، فقد تقدم أن هذا ليس بعلة ، ما دام قد وثقه من يعتمد توثيقه ، وانظر أمثلة لمن وثقهم ابن حجر نفسه مع قلة أحاديثهم في الباب الثالث عشر .

٩- مسعود بن مالك بن معبد الأسدي الكوفي :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » مع أنه في (التهذيب) ذكر أنه روى عنه الأعمش والثوري وصالح بن حيان ، وأن النسائي قال : مسعود بن مالك كوفي ثقة ، وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) ، وأن مسلما روى له حديثا واحدا عن سعيد عن ابن عباس : « نصرت بالصبا » .

إن هذا يكن صدوقا على الأقل ؛ لأن جهالته انتفت برواية من تقدم عنه، وعدالته ثبتت بتوثيق النسائي على تعنته في الرجال له ، وابن حجر اعتمد توثيقه في مواضع كثيرة منفردا ، ومع ذكر ابن حبان للرواي في (الثقات) وانظر ماسبق وما سيأتي .

وإذا افترضنا أنه قال في مسعود هذا « مقبول » لأن له حديثا واحدا عند مسلم فإن هذا لا يعد دليلا على قلة حديثه ؛ لأنه ربما كانت له أحاديث أخرى عند غير مسلم ، وهذا أمر معلوم لا يحتاج إلى زيادة بيان ، فضلا عن ذلك فقد نقص هو نفسه هذا في ترجمته لمستور بن عباد الهنائي ، فقال فيه « ثقة » مع أنه ليس له في النسائي إلا حديث واحد . وقد وثقه ابن معين ، وذكره ابن حبان في (الثقات) وروى عنه جماعة . وانظر أمثلة أخرى كثيرة في الباب الثالث .

١٠- مشاس أبو ساسان ، أو أبو الأزهر السلمي

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » مع أنه في التهذيب ذكر أنه روى عنه شعبة وهشيم ، ثم قال « قال ابن أبي حاتم : مشاس الخراساني أبو ساسان سألت أبي عنه فقال : إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نقرا بأعيانهم ، قلت : فما تقول أنت فيه ؟ قال : صدوق ، صالح الحديث ، سئل عنه أبو زرعة فقال : أبو ساسان بصرى ، ليس به بأس ، وقال أبي : ثقة » ثم قال : مشاس أبو الأزهر السلمي ، قال البخاري : هما مشاشان . وقال أبي : هما مشاشان . وقال حاتم بن الليث الجوهري عن ابن معين مشابش السلمي لم يرو عنه غير شعبة ، وشاش أبو ساسان روى عنه هشيم ، وكان يكنيه . وكان شعبة يسميه ، وقال عثمان الدارمي عن ابن

معين ثقة . وذكره ابن حبان فى (الثقات) له فى النسائى حديث الفضل بن عباس فى نفر من جمع بلبل . انتهى .
قلت : إذا اعتبرنا أن الراجح أنهما اثنان روى عن أحدهما شعبة ، والآخر روى عنه هشيم ، فقد ثبت عداله الأول منهما برواية شعبة
عنه ، وتوثيق غيره له على ما اختاره ابن حجر نفسه فى (شرح النخبة) كما سبق .

فهو بهذا الاعتبار يكون صدوقا ، فكيف إذا كان قد وثقه غير واحد من المعتمدين ، وهما أبو حاتم وأبو زرعة ، فكيف إذا كان الرواى
عنه لا يروى إلا عن ثقة عنده ، وكان من المتعنتين وهو شعبة ؟ ! . فكيف إذا أضيف إلى ذلك توثيق ابن معين له إذا اعتبرنا أن قوله ثقة
إنما هو فى مشاش الذى روى عنه شعبة ؟ !

أبعد هذا كله يقال فى مثله : مقبول ؟ ! !

وإذا اعتبرنا أن الراجح أنه مشاش واحد فيكون بالأولى موثقا ، وأقل ما يقال فيه صدوق ؛ لأنه يكون قد روى عنه اثنان من الثقات ،
ووثقه ابن معين ، وأبو حاتم أبو زرعة وشعبة ، وكيف يقال فى مثل من هذا حاله «مقبول» ؟ ! !
فإذا كان قوله فى مشاش هذا مقبول ؛ لأن له حديثا واحدا عند النسائى فيمكن الجواب عن هذا بما سبق ، وبما سيأتى فى الباب
الثالث عشر .

١١- منبوذ بن أبى سليمان المكي :

قال فيه فى (التقريب) : «مقبول» مع أنه ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه ابن جريج ، وعمرو بن سعيد بن أبى الحسين النوفلى ، وابن
عينته ، وأن ابن معين قال فيه : «ثقة» وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) وأن ابن سعد قال «كان قليل الحديث» .
قلت : إنه انتقت جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بتوثيق ابن معين له ، هذا بالإضافة إلى ذكر ابن حبان له فى (
الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه « صدوق » على الأقل .

وأما كونه قليل الحديث ، فيرد عليه بما سبق وبما سيأتى .

١٢- موسى بن عبد الله بن موسى الخزاعي :

قال فيه فى (التقريب) « مقبول » مع أنه روى عنه النسائى ، وقال : « لا بأس به » وجعفر بن سنان القطان ، وأحمد بن يحيى بن
زهير التستري ويحيى بن الحسن بن جعفر النسابة ومحمد بن هارون الرويانى .

ومثل هذا يقال فيه « صدوق » أو « لا بأس به » ، وانظر ما سبق وما سيأتى

١٣- صالح بن قدامة بن إبراهيم بن محمد الجمحي المدني :

قال فيه في (التقريب) «مقبول» مع أنه روى عنه يعقوب بن محمد الزهري ونعيم بن حماد ، وأبو بكر الحميدي ، وأبو ثابت المدني ، وإسحاق بن راهويه وغيرهم ، وأن النسائي قال فيه : « ليس به بأس » . وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) . وذكر ابن حجر في (التهذيب) أيضا أن الأزدي قال : « فيه لين » ثم قال ابن حجر : « وقول الأزدي لا عبرة به إذا انفرد » انتهى . قلت : فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » أو لا بأس به ، كما قال ابن حجر نفسه في كثير من رجال كان هذا حالهم ، وما دام يعتبر تضعيف الأزدي لصالح هذا لا عبرة به ما دام منفردا به ، فلماذا قال فيه : « مقبول » ولم يوثقه ؟ !!

١٤- ميمون الكردي :

قال فيه في (التقريب) «مقبول» مع أنه روى عنه الفضل بن عميرة الطفاوى ، ومالك بن دينار وأبو خلدة ، وحماد بن زيد وغيرهم ، وأن عثمان الدارمي قال عن ابن معين : « ليس به بأس » وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين صالح . وقال الأجرى عن أبي داود ثقة ، وذكره ابن حبان في (الثقات) وضعفه الأزدي . فمثل هذا يقال فيه صدوق أولا بأس به ، كما قال ابن حجر نفسه في غيره ممن كان هذا شأنهم ، وأما تضعيف الأزدي له ، فبالإضافة إلى كونه جرحا غير مفسر ، فهو منفرد بتضعيفه ولا عبرة به ، كما صرح به ابن حجر نفسه بذلك في ترجمته لصالح بن قدامة السابق ، ومما يؤيد أن تضعيف الأزدي لا عبرة به أنه هو نفسه متكلم فيه (انظر ترجمته في الميزان) وأنه مسرف في الجرح وقد جرح قوما لم يسبقه أحد إلى جرحهم ، وقد ذكر الذهبي هذا بنحوه في (الميزان) في ترجمة أبان بن إسحاق المدني . فإذا كان ميمون هذا قد روى عنه من تقدم ذكرهم ، ووثقه غير واحد من الأئمة المعتمدين ، وضعفه من لا يعتمد تضعيفه ، فضلا عن كونه جرحا غير مفسر فكيف يقال فيه : « مقبول » ؟ !!

ومع افتراض قبول هذا الجرح من الأزدي فيقال في ميمون هذا على الأقل « صدوق يهم » . تنبيه : نظرا لأن الأزدي غير معتمد في جرحه كما سبق ، فكأنه لم يرد له قول في ميمون هذا ، ولهذا أوردناه في هذا الباب دون الباب الرابع عشر .

١٥- أبو طيبة : ويقال : أبو طيبة السلفى ، ثم الكلاعى ، الحمصي .

قال فيه في (التقريب) «مقبول» مع أنه روى عنه ثابت البناني ، وشهر بن حوشب ، وشريح بن عبيد ، وغيلان بن معشر ، ومحمد بن سعيد الأنصاري ، وبشر بن عطية ، وأن ابن معين قال فيه « ثقة » وهذا من رواية الدورى عنه ، وكذلك قال عثمان الدارمي عن ابن معين ، وقال الدارقطني « ليس به بأس » هذا بالإضافة إلى أن ابن حجر ذكر من رواية جرير عن الأعمش ، عن شمر بن عطية ، عن شهر بن حوشب : دخلت المسجد . . فجاء شيخ يقال له : أبو طيبة من أفضل رجل بالشام ، إلا رجلا من الصحابة » وذكر أن أبا

إسحاق الفزاري قال عن الأعمش في هذا الحديث: «وكانوا لا يعدلون به رجلا إلا رجلا صحب محمد < انتهى .

قلت : مثل هذا يقال فيه : صدوق على الأقل ، أو لا بأس به . فكيف يقال فيه مقبول ، وقد روى عنه من سبق ذكرهم ، ووثقه ابن معين على تعنته ، وعدله الدارقطني وهو من المعتمدين ، هذا بالإضافة إلى ذكر ابن حبان له في (الثقات) وأما قول شهر بن حوشب فيه ، فضعيف فضلا عن أنه ليس صريحا في توثيقه حيث لم يتعرض لضبطه وحفظه ، وعلى هذا فالعمدة في توثيق أبي ظبية هذا إنما هي قول ابن معين والدارقطني فيه .

١٦- أبو العلابية المرئي البصري اسمه مسلم :

قال فيه في (التقريب) : «مقبول» مع أنه روى عنه محمد بن سيرين، وعبد الكريم أبو أمية ، وقال الأجرى عن أبي داود ثقة ، وقال أبو بكر البزار : «بصري ثقة» .

فمثل هذا يقال فيه : ثقة أو صدوق على الأقل ؛ لأنه وإن كان قد روى عنه عبد الكريم أبو أمية ، وهو ضعيف ، فقد روى عنه محمد بن سيرين، وهو من الثقات الأثبات ، وباقتراض أنه لم يرو عنه غيره فعلى ما اختاره ابن حجر نفسه في (شرح النخبة) يكون قد انتفت جهالته وثبتت عدالته برواية ابن سيرين عنه وتوثيق أبي داود ، فكيف إذا أضيف إلى ذلك توثيق البزار ؟ فإذا كان ابن حجر قال فيه : مقبول لقلته حديثه ، فيمكن أن يرد هذا بما سبق وبما سيأتي .

١٧- أبو الربيع المدني :

قال فيه في (التقريب) «مقبول» مع أنه روى عنه سماك بن حرب ، وعلقمة بن مرثد ، ويزيد بن أبي زياد ، وقال أبو حاتم فيه : صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : صالح الحديث ، وغير ذلك مما في هذه المرتبة .

وابن حجر نفسه ترجم لأبي عمران الأنصاري في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه ثعلبة بن مسلم الخثعمي ، وعاصم بن رجاء بن حيوة ، وعثمان بن عطاء الخراساني ، وزياد بن أبي سودة ومعاوية بن صالح وغيرهم وذكر أن أبا حاتم قال : (صالح) وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) ، فاعتمد ابن حجر توثيق أبي حاتم فقال فيه في (التقريب) : صدوق

وأیضا مما يدل على أن ابن حجر يرى أن لفظ صالح ، أو صالح الحديث في مرتبة صدوق ؛ أنه ترجم لخالد بن عقبة السكوني في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه النسائي وأبو حاتم ، ومطين ، والسراج ، والحكيم الترمذي ، وأن النسائي قال: «صالح» وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) ، فاعتمد ذلك ابن حجر فقال فيه في التقريب : «صدوق» .

وأیضا فقد ترجم لإسماعيل بن المتوكل في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه النسائي ، وإبراهيم بن متويه ، وابن جوصا ، وغيرهم

فاعتمد ابن حجر قول النسائي فقال فيه في التقريب : « صدوق » .

١٨ - بكر بن يحيى بن زيان :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » . مع أنه روى عنه محمد بن المؤمل بن الصباح ، وأبو بدر العنبري وأبو أمية الطوسوس ، وأبو قلابة الرقاشي ، وغيرهم . وقال فيه أبو حاتم : شيخ ، وذكره ابن حبان في (الثقات) .

مثل هذا يقال فيه صدوق ، أو لا بأس به ، لأن لفظ شيخ من ألفاظ التعديل كما هو مقرر في كتب المصطلح ، بل إن بعضهم جعله مقدماً في المرتبة عن لفظ : صالح الحديث (انظر مقدمه الجرح والتعديل (٢ / ٣٧) ، مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح (وتدريب الراوي) وغيرها ، ولعل من أصرح ما يدل على أن لفظ شيخ عند أبي حاتم تعدل لفظ « ليس به بأس » في المرتبة ، أنه قال في ديلم بن غزوان العبدي : « ليس به بأس شيخ » انظر ترجمة ديلم في التهذيب . ومما يدل على أن ابن حجر نفسه كان يرى أن لفظ (شيخ) في مرتبة صدوق ، أنه ترجم لعبد الله بن أبي سليمان الأموي أبي أيوب في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه محمد بن عبد الرحمن المكي ، وخزرج بن عثمان السعدي ، وأبو المقدم هشام بن زياد وإسحاق بن عثمان الكلابي ، وحماد بن سليم وغيرهم ، وأن أبا حاتم قال فيه : « شيخ » وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) ، فاعتمد ابن حجر ذلك ، فقال فيه في (التقريب) : « صدوق » .

وانظر أمثله أخرى لاعتماد هذا التوثيق في الباب التالي لهذا .

١٩ - بكر بن شهاب الكوفي :

ترجم له في (التقريب) فقال : « مقبول » مع أنه روى عنه عبد الله بن الوليد المزني ، ومبارك بن سعيد الثوري ، وأن أبا حاتم قال فيه : « شيخ » وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) .

مثل هذا يقال فيه « صدوق » أو لا بأس به ، وانظر ما سبق ذكره ، وما سيأتي .

فإن كان قال فيه مقبول ، لقلة حديثه ، فيمكن الرد على ذلك بما سبق ، وما سيأتي إن شاء الله تعالى في الباب الثالث عشر .

٢٠ - الحسن بن بيان البغدادي :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » . مع أنه ذكر أنه روى عنه ابن ماجه وأبو حاتم وقال فيه : « شيخ » .

مثل هذا يقال فيه : « صدوق » أو لا بأس به أو غير ذلك مما في هذه المرتبة ، وانظر ما سبق ، وما سيأتي .

٢١ - طعمة بن غيلان الحنفي الكوفي :

قال فيه في (التقريب) : مقبول مع أنه روى عنه سفیان الثوري ، وسفيان بن عيينه ، ومحمد بن قيس ، وقال أبو حاتم : « شيخ »

وذكره ابن حبان في (الثقات) .

مثل هذا يقال فيه . «صدوق» أو غير ذلك مما فى مرتبته ، وانظر ماسبق

٢٢ - موسى بن أبى عثمان الكوفى :

قال فيه فى (التقريب) «مقبول» مع أنه روى عنه شعبة والثورى وغيرهما ، وأن أبى حاتم قال فيه : «شيخ» وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال : «وهو من سادات أهل الكوفة وعبادهم» (انظر الثقات لابن حبان ٤٥٤/٧ لأبن حجر لم يذكر هذا فى التهذيب فى أثناء الكلام على موسى بن أبى عثمان الكوفى) وينبغى ملاحظة أن ترجمة موسى الكوفى (هذا مذكورة فى ترجمة موسى بن أبى عثمان التبان ؛ لأن المزي جمع بينهما فجعلهما واحداً وفرق بينهما ابن أبى حاتم والذى ذكره ابن حبان فى (الثقات) هو الكوفى وقال فيه ماسبق ، وقد اعتمد ابن حجر هذا فى «التقريب» فجعلهما اثنين ، وترجم فى (التقريب) لكل منهما ترجمة مستقلة ، وقال فى كل منهما ، «مقبول» ومثل موسى هذا يقال فيه صدوق ، على الأقل ؛ لأنه روى عنه شعبة ، ومن عادته ألا يروى عن ثقة ، كما سبق ، وهو متعنت هذا بالإضافة إلى قول أبى حاتم فيه ، فضلاً عن ذكر ابن حبان له فى (الثقات) .

ومع أن ابن حجر قال فى موسى الكوفى هذا مقبول ، فقد قال فى حجاج ابن عاصم المحاربى : ليس به بأس . وهو لفظ فى مرتبة صدوق . مع أنه روى عنه شعبة وحده ، وقال فيه أبو حاتم «شيخ» وذكره ابن حبان فى (الثقات) فكيف يقال فى موسى الكوفى : «مقبول» ويقال فى حجاج بن عاصم : «ليس به بأس أو صدوق» ؟!!
وانظر أمثلة أخرى لاعتماد هذا التوثيق فى الباب التالى لهذا .

٢٣ - ثمامة بن شراحيل اليمانى :

قال فيه فى (التقريب) «مقبول» مع أنه ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه يحيى بن قيس المازنى ، وجبر بن سعيد أخو فرج ، وأن الدارقطنى قال : «لأبأس به شيخ» مقل ، وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) .
مثل هذا يقال فيه : «صدوق أولاً بأبأس به» . لأن الدارقطنى إمام معتمد قوله فى الجرح والتعديل ، وليس من المتساهلين ، وقد اعتمد ابن حجر نفسه توثيقه فى تراجم عدة (انظر بعضها فى الباب التالى لهذا) .

ومع أن ثمامة هذا كان قليل الحديث ، فإن هذا لم يكن مانعاً للدارقطنى من أن يوثقه بقوله : لأبأس به ، فإن كانت قلة حديثه هى العلة فى قول ابن حجر فيه مقبول ، انظر ماسبق وما سيأتى .

٢٤ - أبو خالد الوالى . اسمه هرمز ويقال . هرم :

قال فيه فى (التقريب) : «مقبول» مع أنه ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه الأعمش ، ومنصور بن فطر بن خليفة ، وأسماء بن أبى حماد بن أبى سليمان ، وزائدة بن نسيط وأن أبى حاتم قال فيه : «صالح الحديث» ، وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) .

مثل هذا يقال فيه : صدوق ، أو غير ذلك مما فى معناه ، وانظر ما سبق وماسياتى .

٢٥ - الحسن بن يحيى البصري : قال فى (التقريب) « مقبول » مع أنه ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه ابن المبارك ، وأن ابن معين قال فيه : « ثقة » وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) .

مثل هذا على ما اختاره ابن حجر فى (شرح النخبة) . ، يكون على الأقل صدوق ؛ لأنه قد ارتفعت جهالته ، وثبتت عدالته برواية واحد عنه ، وتوثيق غيره ، فإذا كان الراوى عنه من الثقات الأثبات ، كابن المبارك ، وكان الموثق له إماماً متبناً فى التوثيق كابن معين ، فبالأولى أن يكون عدلاً لأن يقال فيه : مقبول .

ومع أن ابن حجر قال فى الحسن بن يحيى : « مقبول » فقد قال فى شميم ابن بيتان البلوى المصرى : ثقة مع أنه روى عنه عياش بن عباس القتبانى وخبر بن نعيم ، ووثقه ابن معين أيضاً بقوله : « ثقة » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال أبو بكر البزار : « فى مسنده شميم غير مشهور » .

وانظر أمثلة أخرى كثيرة لاعتماد توثيق ابن معين ، فى الباب التالى لهذا .

٢٦ - أبو كثير الزبيدي الكوفي اسمه زهير بن الأقرم ، وقيل عبد الله بن مالك ، وقيل جهمان وقيل : إنهما اثنان : قال فيه فى التقريب « مقبول » .

قلت : مع أنه روى عنه عبد الله بن الحارث الزبيدي المكتب ، وعمرو بن مرة (على خلاف فيه) وأن العجلي قال : « كوفى تابعى ثقة وأن النسائى قال : زهير بن الأقرم ثقة » وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) .

مثل هذا يقال فيه : ثقة ، أو على الأقل : صدوق ؛ لأنه إذا اعتبرنا أن الراجح أنهما اثنان أحدهما روى عنه عبد الله بن الحارث وهو المسمى زهير بن الأقرم والآخر عبد الله بن مالك ، وهو الذى روى عنه عمرو بن مرة ، فالأول منهما (وهو زهير) روى عنه واحد وثقه النسائى على تعنته فمثل هذا ثبتت عدالته على ما اختاره ابن حجر كما سبق فكيف إذا أضيف إلى توثيق النسائى توثيق العجلي ، وهو إمام معتمد قوله فى الجرح والتعديل ؟ وقد اعتمد ابن حجر نفسه توثيقه فى تراجم كثيرة كما سياتى ، فكيف إذا أضيف إلى توثيقهما ذكر ابن حبان له فى (الثقات) ؟ !

وإذا افترضنا أن النسائى فقط هو الذى وثق زهير بن الأقرم ، فهذا يكفى فى إثبات عدالته ، وقد اعتمده ابن حجر نفسه فى مواضع كثيرة سبق ذكر بعضها ، وسياتى ذكر عدد غير قليل من باقىها .

٢٧ - أبو عثمان الأنصارى المدني قاضى مرر :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » مع أنه عنه مطرف بن طريف ، وليث بن أبى سليم والربيع بن صبيح ، وأبو المنيب العتقى ،

ومهدى بن ميمون وأحسن الثناء عليه ، وقال الأجرى : سألت أبا داود عن أبي عثمان فقال : « هذا قاضى مروثقة » وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه : ثقة أو على الأقل : صدوق ؛ لأنه انتقت جهالته برواية من تقدم ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بتوثيق أبى داود له وهو إمام معتمد فى الجرح والتعديل غير متساهل فى التوثيق وقد عدله أيضاً مهدى بن ميمون - وهو ثقة - بإحسان الثناء عليه ، هذا فضلاً عن ذكر ابن حبان له فى (الثقات) . فكيف يقال فى مثل هذا : « مقبول » ؟ !! وانظر الباب التالى لهذا .

٢٨ - أبو مصلح الخراساني :

قال فيه فى (التقريب) : « لين الحديث » قلت: قد سبق أن بينا أن قوله: « لين الحديث » فى اصطلاحه هو فى حقيقته مقبول أيضاً - على حسب اصطلاحه . وأنه لا وجه للتفريق بين واحد وآخر ، فيقول فى أحدهما مقبول ، وفى الآخر لين الحديث ، أو لين ؛ لأن كلا منهما مقبول ، وكلا منهما لين ، وعلى هذا فكأنه قال فى أبى مصلح هذا : « مقبول »

مع أنه ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه وكيع وعمر بن هارون البلخى ، ويسار بن قيراط ، وخالد بن سليمان ، والنضر بن شميل ، وأن أبا حاتم قال فيه : « شيخ » وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه: « صدوق » أو لا بأس به ، أو غير ذلك مما فى هذه المرتبة ، وانظر ماسبق .

وأبو مصلح ، وإن كان قد روى عنه عمر بن هارون ، وهو متروك ، فقد روى عنه وكيع ، وهو ثقة حافظ ، والنضر بن شميل ، وهو ثقة ثبت . فتكفى روايتهما عنه لرفع الجهالة العينية ، فكيف إذا كان معهما غيرهما ؟ بل إنه على حسب ما اختاره ابن حجر نفسه ، ترتفع الجهالة ، وثبتت العدالة برواية واحد عنه ، وتوثيق غيره له كما سبق .

٢٩ - سلمان بن سمير الألهاني :

قال فيه فى التقريب : « مقبول » قلت مع أنه ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه حريز بن عثمان الرحبي وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) . وذكر أيضاً أنه تقدم قول أبى داود : إن شيوخ حريز كلهم ثقات .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : صدوق ؛ لأنه روى عنه حريز بن عثمان وهو ثقة ثبت ، وكان لا يروى إلا عن ثقة ، فروايته عنه توثيق له ، وووثقه إمام معتمد وهو أبو داود . فكيف إذا أضيف إلى توثيقه ذكر ابن حبان له فى (الثقات) .

وابن حجر قد اعتمد توثيق أبى داود ، فى عدة تراجم منها ترجمته للحسن بن واقع ، فقال فيه فى (التقريب) : « ثقة » قلت : مع أنه روى عنه جماعة ، منهم : البخارى فى الأدب وغيره ، ويحيى بن معين ، وإبراهيم الجوزجاني ، ومحمد بن سهل بن عسكر ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال الأجرى عن أبى داود « ثقة » .

٣٠ - سويد بن عبید العجلي :

قال فيه في (التقريب) : | «مقبول» قلت : مع أنه روى عنه شعبة، ووكيع ، وعبد الصمد بن عبد الوارث ، وأبو نعيم ، ومسلم بن إبراهيم ، وأن أبا حاتم قال فيه : « شيخ » وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) .
فمثل هذا يقال فيه : صدوق ، وانظر ، ماسبق ، وما سيأتي .

٣١ - حبيب بن أبي مليكة :

قال فيه في (التقريب) : «مقبول» قلت : مع أنه روى عنه هاني بن قيس ، وأبو البختری ، وقال فيه أبو زرعة : « ثقة » وذكره ابن حبان في (الثقات) .

فمثل هذا ليقال فيه : صدوق على الأقل . وانظر ما سبق من اعتماد ابن حجر توثيق أبي زرعة ، وما سيأتي ، فإن كان قال فيه « مقبول » لقله حديثه فانظر ما سبق وما سيأتي .

٣٢ - سعيد بن عمرو الحضري أبو عثمان الحمصي :

قال فيه في (التقريب) : «مقبول قلت » : مع أنه روى عنه أبو داود ، وأبو أمية الطوسوس ، ومحمد بن عوف الطائي ، وسلمان بن عبد الحميد البهراني ، وغيرهم ، وقال أبو حاتم فيه : « شيخ » فمثل هذا يقال فيه : صدوق لأنه روى عنه جماعة ، منهم : أبو داود وكان لا يروى إلا عن ثقة عنده ، كما سبق ذكره في الباب العاشر ، وعدله أبو حاتم بقوله : « شيخ » ، هذا بالإضافة إلى ذكر ابن حبان له في (الثقات) .

ومع أن ابن حجر قال في سعيد هذا : « مقبول » فقد ترجم لأحمد بن عبد الله بن أبي محمد بن أبي السفر ، في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه الترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأبو حاتم ، وابن صاعد ، والسراج والحسن بن إسماعيل الحاملی ، وأن أبا حاتم قال فيه : « شيخ س » ، وأن أبا داود روى عنه في كتاب بدء الوحي له ، وأن النسائي قال فيه : ليس بالقوى ، وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) . فاعتمد ابن حجر هذا التوثيق فقال فيه في التقريب : « صدوق يهيم » ! فهو بهذا يكون قد جعل أحمد هذا أعلى مرتبة من سعيد الحضرمي ، كما هو واضح من المراتب التي ذكرها في مقدمة (التقريب) فجعل أحمد في المرتبة الخامسة ، وسعيداً في المرتبة السادسة ، مع أنه ذكر جرحاً في أحمد وهو قول النسائي : « ليس بالقوى » ولم يذكر في سعيد جرحاً لأحد .

وهذا يدل دلالة واضحة على وهمه في قوله في سعيد : « مقبول » وأن الصواب أن يقال فيه : « صدوق » وانظر ماسبق وما سيأتي

٣٣ - صخر بن عبد الله بن حرمة المدلجي :

قال فيه في التقريب : مقبول، غلط ابن الجوزي فنقل عن ابن عدى أنه اتهم ، وإنما المتهم صخر بن عبد الله الحاجبي « انتهى قلت : قال

: « مقبول » . مع أنه ذكر في (التهذيب) أنه روى عنه بكر بن مضر المصري ، وأن النسائي قال : «صالح» وذكره ابن حبان في (الثقات) وأن العجلي قال : « ثقة » ، ثم قال ابن حجر : وذكر بن الجوزي : أن ابن عدى وابن حبان اتهماه بالوضع ، ووهم في ذلك عليهما ، وإنما ذكرا ذلك في صخر بن عبد الله الحاجبي ، وقد أوضحته في (لسان الميزان) بشواهد « انتهى » .
قلت : فمثل هذا يقال فيه : « صدوق أو لا بأس به » .

وقد سبق أن ذكرنا أن ابن حجر يرى أن لفظ : صالح ، في مرتبة صدوق واستدلنا على ذلك فليراجع ، وهنا أضيف إلى تعديل النسائي لصخر هذا توثيق العجلي له وهو إمام معتمد في الجرح والتعديل ، وقد اعتمد ابن حجر توثيقه لعدد كبير من الرواة ، وانظر أمثلة لذلك في الباب التالي لهذا .

هذا وينبغي أن يعلم أننا أوردنا صخرًا هذا في هذا الباب ، دون الباب الرابع عشر ، مع أن فيه جرحًا أيضًا بالإضافة إلى التوثيق ؛ لأن الجرح الذي فيه ثبت عدم صحته في شأنه ، فكأنه لم يكن .
(٣٤) دويد بن نافع الأموي :

قال فيه في (التقريب) « مقبول » ، وكان يرسل « قلت » مع أنه روى عنه ابنه عبد الله ، وضبارة بن عبد الله بن أبي السليل ، والليث وأخوه مسلمة بن نافع ، وقال أبو حاتم « شيخ » ، وقال ابن حبان « مستقيم الحديث » إذا كان دونه ثقة ، وذكره ابن حبان خلفون أن الذهلي والعجلي وثقاه .

فهل مثل هذا يقال فيه : « مقبول » ؟ أم أنه يقال فيه على الأقل : « صدوق » وهو وإن كان قد روى مراسلا عن أم هانئ بنت أبي طالب وكعب الأحبار ، ووقف له ابن حجر على رواية عن ابن عمر فقيل : مرسله ، فمن المعلوم أن هذا لا يعد علة تقدر في عدالة وضبطه وحفظه ، ولكن في هذه الحالة يقال فيه : صدوق وكان يرسل « ولا يقال فيه : مقبول وكان يرسل »
٤٥ - ضمضم بن عمرو الحنفي أبو الأسود البصري :

قال فيه في (التقريب) « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه موسى بن إسماعيل وهو ثقة ثبت - وقال فيه أبو حاتم : شيخ وذكره ابن حبان في (الثقات) ، ولكن قال أبو الفتح الأزدي : « لين » .

وقد سبق أن ذكرنا أنه لا عبرة بجرح الأزدي إذا انفرد ، هذا بالإضافة إلى أن جرحه غير مفسر ، وزيادة على ذلك فهو تضعيف لين ، فضمضم هذا يقال فيه : « صدوق » أو « لا بأس به » أو غير ذلك مما هو من ألفاظ هذه المرتبة ، على ما اختاره ابن حجر نفسه كما سبق .

فإن كان قال فيه : مقبول لقلة حديثه فيمكن الجواب عن هذا بما سبق وبما سيأتي .

٣٦- محمد بن سالم الربيعى البصرى :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه عبد الصمد بن عبد الوارث ، وغسان بن مالك ، ومحمد بن عيسى الطباع ، وقال فيه أبو حاتم : « لا بأس به » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) .
فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » « أو لا بأس به » وانظر ما سبق من اعتماد ابن حجر توثيق أبى حاتم وما سيأتى .

٣٧ - محمد بن زيد بن على الكندى :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » مع أنه روى عنه الأعمش ، ومقاتل بن حبان ، ومعمار ، وداود بن الفرات ، وعلى بن الحكم البنانى ، ومحمد بن عون الخراسانى ، وعلى بن ثابت الأنصارى ، وقال فيه أبو حاتم : « صالح الحديث ، لا بأس به » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » « أو لا بأس به » وانظر ما سبق وما سيأتى .

٣٨ - محمد بن عبد الرحمن غنيج :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » مع أنه روى عنه الليث بن سعد - وهو ثقة ثبت إمام فقيه ، وقال فيه أحمد : شيخ مقارب الحديث ، وقال أبو حاتم : « صالح الحديث » ، لا أعلم أحدا روى عنه غير الليث ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال : حدث عن نافع بنسخبه مستقيمة ، وقال أبو داود : « ابن غنيج ، رجل من أهل المدينة كان بمصر روى عنه الليث نحو سبعين حديثا » .
فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » أو : « لا بأس به » على ما اختاره ابن حجر ، ولو انفرد بتوثيقه أبو حاتم بقوله : « صالح الحديث » ، فكيف إذا أضيف إلى ذلك توثيق أحمد له بقوله : « مقارب الحديث » - لأن هذا اللفظ من ألفاظ التعديل كما هو مقرر فى المصطلح ، وهو فى مرتبة : « صالح الحديث » أيضا - ؟ فكيف إذا أضيفت إلى توثيقهما توثيق ابن حبان ؟ وانظر ما سبق وما سيأتى .

وزيادة على ذلك فقول أبى داود : « روى عنه الليث نحو ستين حديثا ، يدل على أنه ليس من قليلى الحديث ، فيبعد أن يكون ابن حجر قال فيه : مقبول لهذه العلة ، وإذا كان افترضنا أنه اعتبره من المقلين ، فجعل ذلك علة فانظر ما سبق وما سيأتى

٣٩ - منصور بن وردان الأسدي العطار الكوفي : قال فيه فى (التقريب) : مقبول قلت : مع أنه روى عنه أحمد بن حنبل ، وأبو سعيد الأشج ، وعلى بن محمد الطنافسى ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، ومحمد بن عبد العزيز بن أبى رزمة ، وأبو موسى ، وإسحاق بن موسى الأنصارى ، والحسن بن محمد الزعفرانى وغيرهم ، وقال مهنا عن أحمد « ثقة » وقال أبو حاتم « يكتب حديثه » وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فهل مثل هذا يقال فيه : « مقبول » وقد وثقه أحمد ، وهو من أئمة الجرح والتعديل المعتمدين بالإضافة إلى تعديل أبى حاتم له ، فضلا عن

أنه ذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقد روى عنه من سبق ذكرهم ، ولا نعلم أحدا ذكره بجرح !! !

ولعل من أوضح ما يدل على أن قول أبي حاتم في الراوى : « يكتب حديثه » من ألفاظ التعديل عنده لا الجرح ؛ أنه قال في محبوب بن محرز : « يكتب حديثه » ، فقال له ابنه : يحتج به ؟ قال : يحتج بحديث شعبة وسفيان ، فلولا أن ابن أبي حاتم كان يعلم أن لفظ : « يكتب حديثه » عند أبيه يعد تعديلا في الراوى كما سأله عن كونه يحتج به ، لأنه لو كان من ألفاظ الجرح عنده ، لعلم أنه لا يحتج بحديثه ابتداء وبالتالي فلا يكون سؤاله لأبيه عن كونه يحتج به وجه ، وهذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان ، وعلى هذا فقول أبي حاتم : « يكتب حديثه » يعد في مرتبة لفظ « صدوق » بالتالى يكون الراوى حسن الحديث وإن كان ليس بحجة عند أبي حاتم لأنه يحتج بمن بلغ مرتبة عليا في الضبط والإتقان كشعبة وسفيان .

٤٠ . مهاجر بن مسمار الزهري :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه ابن أبي ذئب ، وموسى بن يعقوب الزمعي ، ويعقوب بن جعفر بن أبي كثير ، وخالد بن إلياس ، وحاتم بن إساعيل ، وقال فيه ابن سعد : « له أحاديث ، وليس بذاك وهو صالح الحديث » ، وقال أبو بكر البزار « مشهور صالح الحديث »

فمثل هذا يقال فيه : « صالح الحديث » أو غير ذلك من الألفاظ ، والتي في تلك المرتبة ، لأنه اتفت جهالته العينية برواية من سبق ذكرهم ، وثبتت عدالته بتعديل ابن سعد له . وهو من المعتمدين . بقوله : « صالح الحديث » بعد قوله : « ليس بذاك » لأنه علم أنه قصد بها أنه ليس له قوة الأثبات الثقات ؛ لأنه ذكر بعدها لفظاً من ألفاظ التعديل ، ولو كان يقصد بقوله : « ليس بذاك » أنه ليس بقوى لما قال بعدها « صالح الحديث » . لان ليس بقوى من ألفاظ الجرح كما هو مقرر في المصطلح ، وقد أضيف إلى تعديل ابن سعد تعديل البزار وهو إمام معتمد (انظر الباب الثانى عشر) .

وقد سبق أن ذكرنا أن قولهم : « صالح الحديث » دون قولهم « صدوق » ، ولكن لا ينزل حديثه عن درجه الحسن . بل إن ابن حجر نفسه قد سبق أن بينا عنه أنه يرى أن صالح الحديث فى مرتبة صدوق فعلى حسب رأيه؛ يكون مهاجر ابن مسمار هذا صدوقاً ، أولاً بأس به ولا يقال فيه : « مقبول » .

٤١ . مهدي بن حفص البغدادي : قال فيه في (التقريب) : « مقبول » : قلت مع أنه روى عنه أبو داود ، وإبراهيم الحربى ، وعباس بن أبى طالب ، ومحمد ابن حسن البرجلانى ، والحسن بن الفضل البوصرائى ، وأبو بكر بن أبى داود وغيرهم ، وقال فيه الخطيب : « كان ثقة » وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال مسلمة بن قاسم : « ثقة » . فهل مثل هذا يقال فيه : «مقبول» ؟!! وقد روى عنه من سبق ذكرهم ، ومنهم : أبو داود ، وقد سبق أنه لم يكن يروى إلا عن ثقة ووثقه الخطيب ، وهو إمام معتمد قوله فى الجرح والتعديل ،

فضلا عن أنه وثقه مسلمة بن قاسم ، وهو وإن كان قد قال فيه الذهبي في (الميزان) : « ضعيف ، وقيل : كان من المشبهة » فقد قال فيه ابن حجر في (اللسان) : « هذا رجل كبير القدر مانسبه إلى التشبيه إلا من عاداه . . . إلخ » (انظر بقية ترجمته في اللسان) .
قد استشهد ابن حجر بقول مسلمة في (التهذيب) في كثير من الرجال واعتمد توثيقه في غير موضع . وقد اعتمد ابن حجر توثيق الخطيب في أكثر من ترجمة فترجم لأحمد بن الخليل بن ثابت البرجلاني في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه أبو البختری والتجادر وعثمان بن السماك ، وأبو بكر بن الهيثم والأنباري وأن الخطيب قال : « كان ثقة » فاعتمد ذلك ابن حجر ، فقال فيه في (التقريب) : « صدوق » (انظر الباب الثاني عشر) .

ومن أمثلة اعتماد ابن حجر توثيق مسلمة بن قاسم . أنه ترجم لأحمد بن محمد بن جعفر الطوسوسي في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه النسائي ، ووثقه مسلمة بن قاسم ، فاعتمد ذلك ابن حجر فقال فيه في (التقريب) : « صدوق »
فمن العجيب حقا أن يقال في أحمد بن الخليل بن ثابت صدوق ، مع أنه لم يوثقه إلا الخطيب وروى عنه جماعة ، ويقال في مهدي بن حفص : « مقبول » مع أنه روى عنه جماعة أيضا ، ووثقه الخطيب ، ومسلمة ، وابن حبان هذا بالإضافة إلى رواية أبي داود عنه وهي توثيق له ؟ !!

٤٢ - موسى بن يسار الأردني :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » . قلت : مع أنه روى عنه الأوزاعي ، وابن المبارك ، وصدقة بن عبد الله السمين ، وعقبة بن علقمة البيروتي ، ويحيى بن حمزة ، وأبو صفوان بن الأموي وآخرون ، وقال أبو حاتم فيه : « شيخ مستقيم الحديث » ، لكن روى له الترمذي من رواية صدقة عنه عن نافع عن ابن عمر في زكاة العسل ، وقال : « في إسناده مقال » انتهى .
قلت : إذا كانت العلة في قول ابن حجر فيه في (التقريب) : « مقبول » هي أن الترمذي قال في الحديث المذكور : « في إسناده مقال » فليس هذا بشيء أصلاً ؛ لأن الترمذي بعد أن قال العبارة السابقة بين العلة في هذا الإسناد ؛ فقال : « وصدقة بن عبد الله ليس بجافظ ، وقد خولف صدقة بن عبد الله في رواية هذا الحديث عن نافع » انتهى .

فتبين من هذا أن العلة الأولى في الإسناد هي ضعف صدقة بسبب عدم حفظه ، وقد ترجم ابن حجر نفسه لصدقة في (التقريب) فقال : « ضعيف » .

وأن العلة الثانية هي المخالفة في رواية الحديث عن نافع .

واتضح من هذا أن موسى بن يسار ، لم يتكلم عليه الترمذي بشيء

فلا يبقى إلا توثيق أبي حاتم له ، بقوله : « شيخ مستقيم الحديث » .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق أو لأبأس به » ، لأن لفظ « مستقيم الحديث من ألفاظ التعديل ، حيث إنه يدل على أنه حسن الحديث على الأقل ، ولا نعلم أحداً قال : إن هذا اللفظ لا يدل على حسن الحديث ، ولا نظن أحداً يقول ذلك وإن كان ابن حجر قال فيه « مقبول » : مع علمه بأنه ليس علة في إسناد الحديث السابق الذكر ، وبعد قول أبي حاتم فيه ماسبق ذكره ، فهذا وهم منه يدل عليه ما تقدم .

وبدل على وهمه أيضاً ؛ أنه قال في : محمد بن مسلم المدني في (التقريب) « صدوق » مع أنه روى عنه جماعة ، وقال أبو رزعة : « أحاديثه مستقيمة » .

ومن المعلوم أنه ليس هناك فرق بين لفظ : « مستقيم الحديث » ، ولفظ «أحاديثه مستقيمة» فكيف يقال في موسى : « مقبول » ، ويقال في محمد المدني : « صدوق »؟!!

٤٣ - ميزان البصري أبو صالح : قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت مع أنه روى عنه سليمان التيمي ، ومحمد بن حجادة ، وخالد الحذاء ، وأبو خلدة خالد ابن دينار وآخرون ، وأن ابن معين قال فيه : « ثقة مأمون » وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) ، وقال في الصحيح : هو « ثقة » .

فهل مثل هذا يقال فيه : « مقبول » ؟ !!

إن مثل هذا يقال فيه : « ثقة » أو على الأقل : « صدوق » وانظر ما سبق ، وماسياتي

٤٤ - أبو معدان المكي :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » : قلت مع أنه روى عنه وكيع ، وسعيد بن سفيان الجحدري ، ورزين بن حبيب ، ومحمد بن حمران القيسي ، ومسلم النحات ، وأبو نعيم ، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين : أبو معدان : « صالح » .

فمثل هذا يقال فيه : صالح الحديث ، بل إنه يقال فيه : « صدوق » على ما يراه ابن حجر نفسه ، وانظر ما سبق .

ولعل من أصرح ما يدل على وهم ابن حجر أو تناقضه في حكمه على من قيل فيه : « صالح أو يكتب حديثه » بلفظ « مقبول » أنه قال في شأن أبي معدان هذا وغيره ممن سبق ، وقيل فيهم : صالح أو يكتب حديثه : « مقبول » وقال أيضاً في شأن الزبير بن عبد الله بن أبي خالد الأموي « مقبول » وقد روى عنه جماعة وقال فيه أبو حاتم « صالح » ، وقال ابن معين ، « يكتب حديثه » . وذكره ابن حبان في (الثقات) وذكر له ابن عدى أحاديث ، وقال : « أحاديثه منكورة المتن والإسناد » فكيف يسوى بين من سبق ذكرهم مع أنهم لم يذكروا

بجرح وبين الزبير هذا وقد جرحه ابن عدى بهذا الجرح والمفسر وهو مقدم على التعديل ولا يجوز رده ، فيقول في الكل « مقبول »؟!!

٤٥ - أبو زياد الشامي الغساني :

قال فيه فى (التقرب) « مقبول » . قلت مع أنه روى عنه حريز بن عثمان ، وصفوان بن عمر وقد تقدم أن أبا داود قال : « إن شيوخ حريز كلهم ثقات » [انظر سلمان بن سمير رقم ٢٩]

هذا بالإضافة إلى أن حريز بن عثمان كان لا يروى إلا عن ثقة ، فروايته عن أبى زياد توثيق له .
فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » وانظر ماسبق .

٤٦ . أبو صالح الأشعري :

قال فيه فى (التقرب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه أبو سلام الأسود ، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، وإسماعيل بن عبد الله بن أبى المهاجر ، وحسان بن عطية ، وراشد ابن داود الصنعانى . وقال فيه أبو حاتم : « لأبأس به » .
فمثل هذا يقال فيه : « صدوق أولاً بأس به » ، وانظر ماسبق .

٤٧ . عباس بن الفضل العدني نزيل البصرة :

قال فيه (التقرب) : « مقبول » ، قلت : مع أنه روى عنه أحمد بن منصور الرمادى ، وقال ابن أبى حاتم سمع منه أبى بالبصرة ، سئل عنه فقال : « شيخ » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) .
فمثل هذا يقال فيه : « صدوق أولاً بأس به » ، أو على الأقل : « صالح الحديث » .

ومما يدل على وهم ابن حجر فى حكمه (بمقبول) على من قال فيه أبو حاتم « شيخ » أنه ترجم فى (التهذيب) لأيوب بن ثابت ، فذكر أنه روى عنه أبو عامر العقدي ، وأبو داود الطيالسى ، وأبو حذيفة الهذلى وغيرهم ، وذكر أنه قال فيه أبو حاتم : « لا يحمد حديثه » وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) . فقال فيه فى (التقرب) : « لين الحديث » !! فانظر إليه كيف سوى بين من قال فيه أبو حاتم « شيخ » ، ومن قال فيه : « لا يحمد حديثه » . مع أن شيخ ، من ألفاظ التعديل ، وأما لا يحمد حديثه فمن ألفاظ الجرح ، فكيف يقول فى الكل مقبول !!

وقد سبق أن بينا أن قوله : « لين الحديث » أو « لين » لا يختلف فى شىء عن قوله : « مقبول » فى اصطلاح ابن حجر ، فكل من قال فيه : « مقبول » فهو لين ، وكل من قال فيه لين فهو مقبول .

٤٨ . شهاب بن عباد العبدي البصري :

قال فيه فى (التقرب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه ابنه هود ، ويحيى بن عبد الرحمن العصري ، وعمر بن الوليد الشنى ، وقال فيه الدارقطنى : « صدوق زانغ » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق زانغ » ، أو مبتدع ، أو تكلم فيه بسبب مذهبه ، أو غير ذلك من الألفاظ الدالة على سوء مذهبه ، كما

قال هو نفسه في إبراهيم بن عبد الله بن أبي حاتم الهروي : « صدوق حافظ تكلم فيه بسبب القرآن » وكان قد ترجم له في (التهذيب) فذكر أقوال أهل العلم فيه ما بين معدل وجارح ، ثم قال : « قال أبو الفتح الأزدي : ثقة صدوق إلا أنه ردىء المذهب وما سمعت أحدا يذكره إلا بخير » ، وقال ابن الدورقي : « قلت لابن معين : أما تتقى الله في الثناء على إبراهيم الهروي ، وذكر ما كان منه في زمن ابن أبي داود - يعني في المحنة - فبين بهذا أن سبب تضعيفه راجع إلى المذهب » انتهى .

وكما قال هو نفسه في (التقريب) في شأن من رمى بنوع من البدع : « صدوق » رمى بالقدر ، أو ثقة مرجئ أو غير ذلك من الألفاظ ، وهذا كثير منتشر في « التقريب » فإن كان قد قال في شهاب هذا : « مقبول » لقول الدارقطني فيه « زائف » فقد ذكرنا ما فيه ، وإن كان قوله فيه : « مقبول » لعدم اعتماده توثيق الدارقطني له بقوله : « صدوق » فقد نقض هذا في عدد غير قليل من التراجم حيث اعتمد توثيقه لأصحابها ، وهو إمام معتمد كما تقدم . وقد استشهد ابن حجر نفسه بقوله في عدد كبير من الرجال في (التهذيب) .
(وانظر الباب التالي لهذا) .

٤٩- إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة :

قال عنه في (التقريب) « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه الثوري ، وفضيل بن سليمان النميري ، ووکیع وغيرهم ، وقال أبو حاتم : « شيخ » ، وقال أبو داود « ثقة » . وذكره ابن حبان في (الثقات) .

فهل مثل هذا يقال فيه « مقبول » ؟ !!

إن مثل هذا يقال فيه على الأقل « صدوق » وانظر ما سبق وما سيأتي .

٥٠- سلم بن عطية الفقيمي :

قال فيه في (التقريب) : « لين » : قلت مع أنه روى عنه شعبة ، ومحمد بن قيس ، ومسعر ، وليث بن أبي سليم ، ومحمد بن طلحة بن مصرف ، وغيرهم ، وقال فيه أبو حاتم : « شيخ يكتب حديثه » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » أو « لا بأس به » على الأقل ؛ لأنه اجتمع مع تعديل أبي حاتم له رواية شعبة عنه ، فهي تعد توثيقاً له ، وهو متعنت كما سبق ، وأضيف إلى هذا ذكر ابن حبان له في (الثقات) وانظر ما سبق .

٥١- إبراهيم بن مرزوق الثقيفي :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه أبو بكر بن أبي الأسود ، ومحمد بن سعيد الخزازي ويحيى بن معين ، وقال فيه أبو حاتم : « شيخ يكتب حديثه » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صالح الحديث » وعلى ما اختاره ابن حجر يكون صدوقاً ، أو لا بأس به ، وانظر ما سبق .

٥٢- عثمان بن عبيد اليحصبي الشامي :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه إسماعيل ابن عياش ، وعمار بن نصير ، وعفيرة بن معدان ، وعبد القدوس بن الحجاج أبو المغيرة ، وأبو نعيم ، وقال فيه أبو حاتم : « ما أرى مجديته بأسا » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) . فمثل هذا يقال فيه « صدوق » أو على الأقل : « صالح الحديث » ، وانظر ما سبق .

ومما يدل على أن ابن حجر كان يرى أن لفظ : « ما أرى مجديته بأسا » في مرتبة صدوق أنه ترجم لعاصم بن حكيم في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه ضمرة بن ربيعة ، وابن وهب وأيوب بن سويد ، وعبد العزيز بن منصور اليحصبي ، ويحيى بن سلام ، وأن أبا حاتم قال فيه : ما أرى مجديته بأسا ، وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) . فاعتمد ذلك ابن حجر فقال فيه في التقريب : « صدوق » .

٥٣- أبو بكر بن خالد بن عرفطة :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه ابنه طالوت ، وشقيق بن أبي عبد الله ، وقال عبد الله بن أحمد : وسألت أبي عنه فقال : « يروى عنه » .

فمثل هذا يقال فيه : « صالح الحديث » لأن قولهم : « يروى عنه » معدود من ألفاظ التعديل ، وهو دون قولهم : « صدوق » أو لا بأس به : وهو في مرتبة : صالح الحديث ، وهذا التعديل في أبي بكر من إمام من أئمة الجرح والتعديل المعتمدين وهو أحمد . وقد اعتمد ابن حجر توثيقه في كثير من الرجال ، واستشهد برأيه في عدد كبير جدا منهم .

٥٤- عامر بن مدرك بن أبي الصفياء :

قال فيه في (التقريب) : « لين الحديث » : قلت مع أنه روى عنه زيد ابن أخزم الطائي ، ومعمر بن سهل ، وأحمد بن إسحاق الأهوازي وعمر بن شبة ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : « شيخ » . وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال : « ربما أخطأ » .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق يخطيء » أو « صدوق له أوهام » ، كما فعل ابن حجر نفسه مع عدد غير قليل ممن ذكرهم ابن حبان في (الثقات) وقال في الواحد منهم : يخطيء ، أو ربما أخطأ أو غير ذلك - وهذا جرح مفسر فلا يرد أمام التعديل - فاعتمد ابن حجر قول ابن حبان هذا ، وقال في (التقريب) في مثل هؤلاء : « ثقة له أوهام أو صدوق ربما أخطأ أو صدوق يهم » إلى غير ذلك .

ومن أمثلة اعتماد جرح ابن حبان في الراوي إذا كان مفسرا : أنه ترجم لزكريا بن يحيى بن عمارة الأنصاري في (التهذيب) ، فذكر جماعة رويوا عنه ، وأن أبا زرعة حسن القول فيه عندما سئل عنه ، وأن أبا حاتم قال فيه : « شيخ » وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال : كان يخطيء ، فاعتمد ذلك ابن حجر فقال فيه في (التقريب) : « صدوق يخطيء » .

ومن أمثلة هذا اعتماد ابن حجر جرح ابن حبان المفسر ترجمته في (التهذيب) و (التقريب) لكل من : خالد بن نزار ، وخالد بن يزيد بن

زياد الأسدي، وخالد ابن أبي كريمة ، وخالد بن عبد الرحمن السلمى ، وإبراهيم ابن سويد بن حبان ، وإبراهيم بن محمد الزهرى ، وإسماعيل بن سليمان الكحال ، وبشر بن خالد العسكري ، وبشر بن عيسى ، وحزم بن أبي حزم ، وموسى بن طارق اليماني ، وموسى بن عبد الرحمن بن زياد ، والخصيب ابن ناصح ، وغيرهم .

٥٥ - زكريا بن سليم أبو عمران البصري :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه ابن المبارك ووكيع ، وعبد الصمد بن عبد الوارث ، وعثمان بن عمر ، وغيرهم ، وقال فيه ابن معين : « صالح » وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صالح الحديث » وقد سبق أن ذكرنا أن ابن حجر يرى أن قولهم : صالح فى مرتبة صدوق ، فعلى حسب هذا رأى يقال فى زكريا : صدوق ، أو لأبأس به ، ولا يقال فيه « مقبول » . وانظر ما سبق .

٥٦ - حصين بن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ الأشهلي :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه ابنه محمد و محمد ابن إسحاق ، وحجاج بن أرطاة (على خلاف فيه) ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) . وقال الأجرى : سألت أبا داود عنه : فقال : « حسن الحديث » .

فمثل هذا يقال فيه : « صالح الحديث » على الأقل ؛ لأن قولهم : « حسن الحديث » معدود من ألفاظ التعديل ، التى فى مرتبة صالح الحديث ، وهو دون قولهم : صدوق ، أو لأبأس به وحيث إن ابن حجر كان يرى أن صالح الحديث فى مرتبة صدوق ، فيكون حصين هذا صدوقاً على حسب هذا رأى فكيف يقول فيه : مقبول ، مع أن حسن الحديث من ألفاظ التعديل ، أما مقبول على حسب اصطلاح ابن حجر من ألفاظ الجرح الهين .

فإن كان قد قال فيه ذلك لأنه قليل الحديث فانظر ما سبق وما سيأتى .

وإن كان قد قال ذلك ؛ لأنه أرسل عنه بعض الصحابة ، فهذا كما سبق لا يقدح فى العدالة ولا الضبط ، ولكن يقال فيه حينئذ صدوق يرسل ، أو غير ذلك مما فى معناه .

٥٧ - حماد بن حميد العسقلاني :

(انظر ترجمته فى حماد بن حميد الخراساني) .

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه سمع منه أبو حاتم ، وقال فيه : « شيخ » .

فمثل هذا يقال فيه : « صالح الحديث » وانظر ما سبق .

٥٨ - سليمان بن محمد بن سليمان :

قال فيه فى (التقرب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه النسائى ، وسعيد بن عمرو البردعى ، وقال فيه النسائى « صالح » .
فمثل هذا يقال فيه : « صالح الحديث » وعلى حسب اختيار ابن حجر يكون صدوقاً وانظر ما سبق .
٥٩- سلم بن يسار الجهنى :

قال فيه فى (التقرب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه عبد الحميد ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال العجلي : « بصري تابعى ثقة » .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صدوق » على حسب اختيار ابن حجر نفسه ؛ لأنه روى عنه واحد ، وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن ، وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما ووثقه (أعنى سلم بن يسار) إمام معتمد ، وهو العجلي وهو غير متساهل فى التوثيق ، وقد اعتمد ابن حجر توثيقه فى كثير من المواضع فى (التهذيب) واستشهد بقوله فى الجرح والتعديل فى عدد كبير من الرجال . وقد تكلمنا بشيء من التفصيل عن توثيق العجلي وكتاب (الثقات) له واعتماد ابن حجر توثيقه فى الرسالة المسماة « إعلام الرجال والنساء بتحريم المكث فى المسجد على الحائض والجنب والنفساء » لأن الأخوة المشتغلين بعلم الحديث من المعاصرين ، ادعوا أن العجلي متساهل فى التوثيق ، فأردنا أن نحقق القول فى هذا حتى لا تتهم هذا الإمام بشيء هو منه بريء وحتى لا يكون هذا سبباً فى تضعيف أحاديث لا نجد قولاً فى روايتها إلا توثيق العجلي وغير ذلك مما هو مترتب على هذا الإدعاء وينبغى ملاحظة أننا لم نذكر فى الرسالة السابقة الذكر أمثلة كثيرة لاعتماد ابن حجر توثيق العجلي ، وأحلنا هناك على هذه الرسالة لمعرفة بقية الأمثلة .
ومن أمثلة اعتماد ابن حجر توثيق العجلي :

١- أنه ترجم لأم بلال بنت هلال بن أبى هلال الأسلمية المدنية : فى (التهذيب) فلم يذكر فى الرواة عنها إلا والدة محمد بن يحيى الأسلمى ، وذكر أن العجلي قال فيها : تابعة ثقة : فاعتمد ابن حجر ذلك ، فقال فيها فى التقريب « ثقة » مع أنه لم يذكر توثيقاً لأحد غير العجلي ، ولأن ابن حبان ذكرها فى (الثقات) .

٢- أنه ترجم لأم الأسود الخزاعية : فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنها: أنس بن محمد المؤدب ، وعبد الرحمن بن عمرو البجلي ، وأحمد بن عبد الله بن يوسف ، ومسلم بن إبراهيم ، وأن العجلي قال فيها : كوفية ثقة .
فاعتمد ذلك ابن حجر فى (التقرب) فقال فيها : ثقة .

٣- أنه ترجم لحسان الضمري : وهو حسان بن عبد الله الشامى فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه أبو إدريس الخولاني ، وأن العجلي قال فيه : « شامى ثقة » . وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) وأن النسائى قال : « ليس بالمشهور » . فاعتمد ابن حجر توثيق العجلي وقال فى حسان فى (التقريب) : « ثقة » وقدمه على قول النسائى ليس بالمشهور ، مع أن حسان هذا لم يرو عنه إلا واحد كما سبق .

٤- أنه ترجم للبراء بن ناجية الكاهلي : فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه ربيع بن حراش ، وأن العجلي قال فيه : « من أصحاب ابن مسعود كوفى ثقة » . وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) وأنه أخرج هو والحاكم حديثه فى صحيحيهما . ثم قال : وقرأت بخط الذهبى فى (الميزان) : « فيه جهالة لا يعرف » . قلت : قد عرفه العجلي وابن حبان فيكفيه « انتهى » .

قلت : ثم اعتمد هذا التوثيق من العجلي فقال فيه فى (التقريب) : ثقة .

فإن قيل : لعله اعتمد توثيق ابن حبان ، فوثق البراء تبعاً لذلك قلنا : إن هذا بعيد ؛ لأننا بينا سابقاً أن ابن حجر اضطرب فى الرجال الذين ذكرهم ابن حبان فى (الثقات) من ناحية توثيقهم من عدمه اضطراباً كبيراً أما توثيق العجلي فقد اعتمده فى مواضع كثيرة ، وانظر ما سيأتى فى الباب التالى لهذا ، ولم يخالفه إلا فى مواضع قليلة ، والظاهر أنه كان وإهما فى هذه المخالفة ، ومن الغريب حقاً أن يقول ابن حجر فى البراء هذا : قد عرفه العجلي وابن حبان فيكفيه ، ويخالف هذا فى شأن عدد كبير جداً ممن وثقهم ابن حبان ، فلا يعتمد توثيقه ، ويقول فى كل منهم « مقبول » كما سبق .

٥٩- أم ذرة المدنية مولاة عائشة :

قال فيها فى (التقريب) : « مقبولة » قلت : مع أنها روى عنها ابن المنكدر ، وأبو اليمان الرحال ، وعائشة بنت سعد وقال العجلي فيها : « تابعة مدنية ثقة » . وذكرها ابن حبان فى (الثقات) .

فهل مثل هذه يقال فيها : « مقبولة » ؟! انظر إلى ماسبق من اعتماد توثيق العجلي ، وما سيأتى .

٦٠- أم علقمة واسمها مرجانة وهى والدة علقمة :

قال فيها فى (التقريب) : « مقبولة » قلت : مع أنها روى عنها ابنتها علقمة ، وبكير بن الأشج ، وعلق لها البخارى فى صحيحه بصيغة الجزم فى الصيام ، وعلق لها فى الحيض أيضاً ، وقال العجلي « مدنية تابعة ثقة » وذكرها ابن حبان فى (الثقات) . فمثل هذه يقال فيها على الأقل : « صدوق » وانظر ما سبق وما سيأتى .

٦١- أبو العجلان المحاربي :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه حميد بن أبى غنية ، والفضل بن يزيد التمانى ، وقال العجلي فيه : « شامى تابعى ثقة » .

فمثل هذا يقال : فيه « صدوق » على الأقل ، وانظر ما سبق وما سيأتى .

٦٢- مسافع بن عبد الله بن شيبية :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه ابن عمته منصور ابن صفية ، وابن عمه مصعب بن شيبية والزهرى ، ورجاء

بن صبيح أبو يحيى، والمثنى بن الصباح، وجويرية بن أسماء وغيرهم ، وقال فيه العجلي : « مكى تابعى ثقة » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » على الأقل .

فإن كان قوله فيه : « مقبول » لأنه قليل الحديث كما قال ابن سعد ، فانظر ما سبق ، وما سيأتى .

٦٣- رجاء بن أبى رجاء الباهلي :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه عبد الله بن شقيق ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال فيه العجلي : بصرى تابعى ثقة .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » على الأقل ، وانظر ما سبق وما سيأتى .

٦٤- أبو صالح مولى عثمان مصري :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت مع أنه روى عنه أبو عقيل زهرة بن معبد ، وقال فيه العجلي : « روى عنه زهرة بن عبد والمصريون ، ثقة » . وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل « صدوق » وانظر ما سبق وما سيأتى .

٦٥- أم موسى سرية علي بن أبى طالب :

قال فيها فى (التقريب) : « مقبولة » قلت مع أنها روى عنها مغيرة بن مقسم الضبى ، وقال الدارقطنى : « حديثها مستقيم ، يخرج حديثها اعتبارا » وقال العجلي : « كوفية تابعة ثقة » .

فمثل هذه يقال فيها : « صدوقة » أو على الأقل ، صالحة الحديث ؛ لأنه بافتراض أن قول الدارقطنى فيها : « يخرج حديثها اعتبارا »

دالاً على أن فيها ضعفا عنده فقوله : « حديثها مستقيم » ، يدل على أنه أراد أن فيها ضعفا يسيرا ، لا يخرجها عن أن تكون صالحة

الحديث ، وإلا لو كان يقصد أنها ليست صالحة الحديث لما كان لقوله : « حديثها مستقيم » فائدة ؛ لأنه دال بمجرد على التعديل فإذا

كان هذا المستفاد من قول الدارقطنى فكيف إذا أضيف إلى هذا توثيق العجلي وهو إمام معتمد . وانظر الباب التالى لهذا .

ومع أن ابن حجر قال فى أم موسى : « مقبولة » بالرغم مما قيل فيها ، فقد قال فى أبى صالح الجزرى فى (التقريب س) : « لين الحديث

» أيضا مع أنه روى عنه واحد أيضا ، وقال ابن معين « ضعيف » . وقال أبو زرعة : « لا بأس به » مع أن قول ابن معين ضعيف ، يعنى

أنه ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه ، وقد ذكر هذا ابن حجر نفسه فى مقدمة (اللسان) ، وهذا جرح شديد من ابن معين ، فكيف يقال

فى كل منهما مقبول ؟! (وقد سبق أن بينا أن قوله : لين الحديث كقوله « مقبول » فى اصطلاحه .

وأيضاً فقد قال فى : داود بن بكر بن الفرات « صدوق » مع أنه هو الآخر رواه عنه جماعة ، وقال ابن معين « ثقة » ، وقال أبو حاتم « شيخ » لا بأس به ليس بالمتين ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال الدارقطنى : «يعتبر به» ، وقال ابن حجر فى أيوب بن هانئ الكوفى «صدوق فيه لين» مع أنه روى عنه واحد وقال أبو حاتم « شيخ صالح » ، وقال ابن معين : «ضعيف» ، وقال الدارقطنى «يعتبر به» ، وقال ابن عدى «لا أعرفه» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

٦٦- خالد بن غلاق :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه سعيد الجريرى وأبو السليل ضريب بن نغير ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) (وقال ابن سعد : « كان ثقة قليل الحديث » .

فمثل هذا يقال فيه « صدوق » .

ومع أن ابن حجر قال فى خالد هذا : « مقبول » فقد نقض هذا فى حرام بن سعد بن محيصة بن مسعود حيث ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه الزهرى على اختلاف عنه فيه . وقال ابن سعد : « كان ثقة قليل الحديث» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) فاعتمد ابن حجر هذا التوثيق فقال فيه فى التقريب : « ثقة » !!

مع أنه قليل الحديث أيضاً كخالد بن غلاق ، فكيف يكون الأول مقبولاً ، والثانى ثقة ، مع أن كلا منهما وثقه ابن سعد ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقليل الحديث ؟ !!

وهذا من الأمثلة الدالة على أن قلة حديث الرجل لا تمنع من الحكم عليه بأنه ثقة أو صدوق ، أو غير ذلك من ألفاظ التعديل ؛ لأن ابن سعد وثقه من تقدماً مع وصفه لكل منهما بقلة الحديث . وانظر أمثلة أخرى فى الباب الثالث عشر .

وأنه لمن العجيب حقاً أن يقول فى كل من تقدم ذكرهم : « مقبول » مع ما فيهم من التوثيق من بعض المعتمدين ولا نعلم فيهم جرحاً لأحد منهم . ويقول : « مقبول » أيضاً فى حميضة بن الشمردل الأسدى ، مع أنه ذكره ابن حبان فقط فى (الثقات) وروى عنه جماعة وقال ابن القطان « لا يعرف حاله » ، وضعف ابن السكن حديثه وقال البخارى : فيه نظر - وهذا جرح شديد من البخارى - ذكره العقيلى وابن الجارود فى الضعفاء فضلاً عن أنه قليل الحديث فقد قال ابن عدى : « ليس له إلا حديثان أو ثلاثة » .

٦٧- المغيرة بن سعد الأخرم :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه شمر بن عطية، وأبو التياح الضبعى ، وأبو حمزة جار شعبة وقال فيه العجلي: «كوفى ثقة» . وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه : « ثقة » أو على الأقل « صدوق » .

ومن العجيب أن يقول فى المغيرة هذا « مقبول » وأن يقول فى المغيرة بن سبيع العجلي « ثقة » مع أنه هو الآخر روى عنه أبو التياح الضبعى وأبو سنان الشيبانى ، وأبو فروة الهمدانى ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال العجلي : تابعى ثقة وأشار البزار إلى أن أبا التياح تفرد بالرواية عنه ! !

٦٨ - أبو عمرو السيبانى الشامى الفلسطينى :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه ابنه يحيى ، وعمر بن عبد الملك الفلسطينى ، وحميد الحمصى ، وقال يعقوب بن سفيان فى ثقات التابعين من أهل مصر ، ومنهم أبو عمرو السيبانى فى عداد أهل فلسطين ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) . فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » لأنه ارتفعت جهالته العينية برواية من سبق ذكرهم ، وثبت عدالته بتوثيق يعقوب بن سفيان وتوثيقه معتمد . وقد استشهد ابن حجر بقوله فى الجرح والتعديل فى عدد من رجال (التهذيب) واعتمد توثيقه منفردا أيضا فى أكثر من موضع ، ومن أمثلة هذا الاعتماد :

أنه ترجم لدخين بن عامر : فى (التهذيب) فذكر جماعة روى عنه ، وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) وأن يعقوب بن سفيان وثقه ، فاعتمد هذا فقال فيه فى التقريب : « ثقة » .

٦٩ - عباس بن الحسين البلخى :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » : مع أنه روى عنه محمد بن عبد الله الحضرمى مطين ، وأحمد بن الحسين الصباحى ، وأحمد بن خالد البرائى ، والحسين بن إسماعيل الحاملى ، ومحمد بن مخلد ، وقال الخطيب ما علمت من حاله إلا خيرا . فمثل هذا يقال فيه : صالح الحديث على الأقل ؛ لأن لفظ : « ما علمت إلا خيرا » من ألفاظ التعديل ، كما هو مقرر فى المصطلح ، والخطيب إمام من المعتمدين فى الجرح والتعديل ، وقد اعتمد ابن حجر توثيقه منفردا ، أو مع ابن حبان فى عدد من الرجال ، فانظر الباب التالى لهذا .

بل إن ابن حجر نفسه يرى أن هذا اللفظ فى مرتبة صدوق ومما يدل على هذا أنه قال فى سلم بن عبد الرحمن الجرمى « صدوق » مع أنه هو الآخر روى عنه جماعة وقال فيه أحمد : ما علمت إلا خيرا » وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

٧٠ - أبو صالح الأشعري :

قال فيه فى (التقريب) « مقبول » قلت مع أنه روى عنه أبو سلام الأسود عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، وإسماعيل بن عبد الله بن أبى المهاجر ، وحسان بن عطية ، وراشد بن داود الصنعانى ، وقال أبو زرعة : « لا يعرف اسمه » وقال أبو حاتم : « لا بأس به » . فهل مثل هذا يقال فيه « مقبول » وقد روى عنه من سبق ذكرهم ، ووثقه أبو حاتم بقوله : « لا بأس به » وهو الإمام المقدم فى الجرح

والتعديل ؟!

إن مثل هذا يقال فيه : « صدوق » أو لا بأس به ، وانظر ما سبق ، وما سيأتي . أما قول أبي زرعة : « لا يعرف اسمه » فليس تجهيلا له ، ولا جرحا ، كما هو معلوم ، إنما يعنى أنه رجل معروف بكنيته ، وكم من رجل معروف بكنيته وهو ثقة ، أو صدوق وهذا شيء منتشر معروف في كتب الرجال .

وإذا افترضنا أن قول أبي زرعة : « لا يعرف اسمه » يدل علي أنه يجمله فيقال في هذه الحالة : إن كان قد جهله أبو زرعة ، فقد روى عنه جماعة ، وعرفه أبو حاتم فوثقه كما سبق ، وهذا يكفيه ، وقد فعل ابن حجر نفسه هذا في عدد من الرجال الذين وثقهم بعض المعتمدين ، وجهلهم البعض فاعتمد قول الموثقين فوثقهم في التقريب ، كما سيأتي في الباب الرابع عشر .

٧١ - خالد بن الربيع العبسي :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه أبو وائل ، وقال أبو حاتم « شيخ » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) . فمثل هذا يقال فيه : صالح الحديث ، وانظر ما سبق .

٧٢- عبد الوارث بن أبي حنيفة الكوفي :

قال فيه في (التقريب) « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه شعبة ، وقد سبق أن روايته عن شخص تعد توثيقا له . وقال أبو حاتم : « شيخ » وذكره ابن حبان في (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صدوق » وانظر ما سبق وما سيأتي .

ومع أن ابن حجر قال في عبد الوارث هذا : « مقبول » فقد قال في حجاج بن عاصم المحاربي الكوفي : « ليس به بأس » مع أنه هو الآخر روى عنه شعبة « وقال فيه أبو حاتم » شيخ وذكره ابن حبان من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي « وليس له عنده إلا حديث واحد ؟ !

٧٣ - قيس العبدي والد الأسود :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه ابنه الأسود بن قيس وهو ثقة . وقال النسائي فيه : ثقة وذكره ابن حبان في الثقات .

فمثل هذا يقال فيه « ثقة » أو على الأقل : « صدوق » وانظر ما سبق ، وما سيأتي .

٧٤ - مضارب بن حزن ، ويقال : ابن بشر التميمي الجاشعي ، ويقال العجلي :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه قتادة ، وخالد بن سمير وسعيد الجريري ، وقال العجلي : بصرى تابعي ثقة

، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، ثم قال : « مضارب العجلي إن لم يكن ابن حزن ، فلا أدري من هو » . وقد فرق ابن أبي حاتم تبعاً للبخاري بين مضارب بن حزن التميمي ومضارب العجلي ، ومضارب بن بشر .

فمثل هذا يقال فيه : « ثقة » أو على الأقل « صدوق » لأنه انتفت جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه . وثبتت عدالته بتوثيق العجلي له فضلاً عن ذكر ابن حبان له في (الثقات) .

ومع اعتبار ترجيح التفريق بين ابن حزن ، والعجلي ، وابن بشر ، فإنه يكون قد روى عن مضارب بن حزن سعيد الجري ، وقد ذكر هذا البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في المرح والتعديل ، وابن حبان في (الثقات) .

والجري هذا هو سعيد بن إياس الجري وهو ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين ، وهو من رجال الشيخين وغيرهما .

وقد روى سفيان ، وحماد بن سلمة عن الجري ، عن مضارب بن حزن ، عن أبي هريرة (انظر التاريخ والمرح والتعديل) .

وكان سماع سفيان - هو الثوري - وحماد بن سلمة من الجري قبل اختلاطه (انظر التهذيب ، وتاريخ الثقات للعجلي) .

وعلى هذا فيكون مضارب بن حزن قد انتفت جهالته ، وثبتت عدالته برواية الجري عنه ، وبتوثيق العجلي له ؛ لأنه هو الذي قال فيه

العجلي : بصري تابعي ثقة ، وانظر (تاريخ الثقات) للعجلي ، هذا فضلاً عن ذكر ابن حبان له في (الثقات) . فيقال في مضارب هذا أيضاً « صدوق » علي الأقل .

فإن كان ابن حجر قال في مضارب هذا : « مقبول » لأن ابن سعد وصفه بقلة الحديث فانظر ماسبق ، وماسيأتي .

٧٥- معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » . قلت : مع أنه ذكر في (التهذيب) أنه روى عنه ابنه عبد الله ، والأعرج ، ويزيد بن الهاد ،

والزهري وإبراهيم بن محمد وإسحاق بن يحيى بن أبي طلحة ، والحسن بن زيد بن الحسن بن علي ، وغيرهم . وأنه قال فيه العجلي : «

ثقة » ، وأنه ذكره ابن حبان في الثقات .

فمثل هذا يقال فيه : « ثقة » أو على الأقل « صدوق » وانظر ما سبق وما سيأتي .

٧٦- ميمون أبو المغلس حجازي :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه ابن جريج ، وقال العجلي : « تابعي ثقة » ، وذكره ابن حبان في (الثقات)

(.

فمثل هذا يقال فيه على الأقل « صدوق » لأنه انتفت جهالته ، وثبتت عدالته برواية ابن جريج عنه . وهو ثقة ففيه وكان يرسل ويدلس .

وبتوثيق العجلي له فضلاً عن ذكر ابن حبان له في (الثقات) ، وانظر ما سبق وما سيأتي .

٧٧- حي أبو حية الكلبي الكوفي :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت مع أنه روى عنه ابنه ، وقال أبو زرعة: « محله الصدق » .
فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » أو على الأقل « صالح الحديث » لأن لفظ : محله لصدق « أو والتي تليها ، و الموثق هو أبو زرعة ،
وهو إمام معتمد ، وقد اعتمد ابن حجر توثيقه في غير موضع ، فانظر ماسبق ، وما سيأتي .
فإن كان قال فيه : « مقبول » لأن له عند ابن ماجه حديثا واحدا ، فانظر ما سبق ، وما سيأتي .

٧٨- عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي الخزاعي :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » . قلت : مع أنه روى عنه جماعة ، وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال أحمد فيه وفي أخيه
سعيد « كلاهما عندي حسن الحديث » فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » .
وإن كان قد قال فيه : « مقبول » لأنه ليس له عند أبي داود إلا حديث واحد وعلق له البخاري في موضع من صحيحه ، فانظر ما
سبق وما سيأتي .

٧٩- شجاع بن الوليد البخاري :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه ذكر في (التهذيب) أنه روى عنه البخاري في صحيحه وأحمد الآملي ، وسهل بن
شاذويه ، فهذا يقال فيه : « ثقة » أو على الأقل « صدوق » لأن رواية البخاري لرجل في صحيحه في الأصول تعد تعديلا له ، وهذا
بشهادة ابن حجر نفسه لأنه قال في الفصل التاسع من مقدمة (الفتح) : « ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخریج صاحب الصحيح لأي
راوٍ كان مقتض لعدالة عنده ، وصحة ضبطه ، وعدم غفلته ولاسيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكابيين
بالصحيحين إلى أن قال : هذا إذا خرج له في الأصول » انتهى .

قلت : فإذا كان ابن حجر مقرا بعدالة أي راوٍ عند البخاري مادام حديثه عنده في صحيحه في الأصول ، فمن الأولى أن يقر بعدالة من
روى عنه مباشرة ، وأخرج حديثه في صحيحه عنده .

وحيث ان البخاري معروف بتعنه في الرجال فتعديله لرجل ينبغي قبوله .

وما دام الأمر كذلك ، فإن شجاعا هذا يقال فيه : ما سبق ذكره ، ولا يقال فيه: « مقبول » ولا سيما ، وأن ابن حجر لم يورده في
الفصل التاسع من مقدمة (الفتح) ضمن رواة البخاري الذين طعن فيهم ، ولم يذكر في (التهذيب) فيه جرحا لاحد ولا أن أحدا أنكر
عليه شيئا ، وزيادة على ذلك فلا نعلم أحدا ممن ألف في الضعفاء أورده فيهم .

ومع أن ابن حجر قال في : شجاع هذا : « مقبول » فقد نقض هذا في محمد بن الحكم المروزي فقال فيه : « ثقه » مع أنه تفرد البخاري

بالرواية عنه، وأخرج له في صحيحه ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال فيه أبو حاتم « مجهول » .

وإذا كان ابن حجر قال في شجاع : « مقبول » لأنه ليس في صحيح البخارى لإحدى واحد ، فقد نقض هذا في محمد بن الحكم السابق ، فقال فيه « ثقه » مع أنه ذكر في الفصل التاسع من مقدمة (الفتح) أنه روى عنه البخارى في صحيحه في موضعين .
وانظر أيضا ما سبق وما سيأتى في الباب الثالث عشر ، وانظر تفصيلا أكثر عن محمد بن الحكم في أول الباب الرابع عشر .

٨٠ . محمد بن عيسى بن زياد الدماغاني :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » : قلت : مع أنه روى عنه النسائي، وحسين بن محمد القباني ، وأحمد بن جعفر بن نصر الحمال ، ومحمد بن علي بن علقمة الجرجاني الفقيه الشافعي ، ومحمد بن أبان الأصبهاني ، وأبو بكر بن أبي داود ، والحسن بن الفضل الرضاضي ومحمد بن إسحاق بن خزيمة ، ومحمد بن جرير الطبري ، وأبو نعيم بن عدى الجرجاني ، وآخرون، وروى عنه أبو حامد أيضا وقال : يكتب حديثه .

فمثل هذا يقال فيه : « صالح الحديث » على الأقل ؛ لأن لفظ : « يكتب حديثه » معدود من ألفاظ التعديل التي في مرتبة ، صالح الحديث [انظر فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي] .

وقولهم « صالح الحديث » حسن الحديث ، صدوق إن شاء « دون قولهم صدوق أولا بأس به » ولكن لا ينزل حديث من قيل فيه : « صالح الحديث . . . إلخ » عن درجة الحسن .

هذا وقد سبق أن بينا أن ابن حجر يرى أن لفظ : « صالح الحديث » يعد في مرتبة : « صدوق » وعلى هذا يكون محمد بن عيسى هذا صدوقاً أولاً بأس به عنده ، وقد بينا أيضاً في الكلام على عبد الله بن جابر (انظر رقم ٧) أن قول أبي حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به « يدل على أن صدوق أو لا بأس به عنده ومادام قد قال في محمد بن عيسى : « يكتب حديثه » فكأنه قال فيه : « لا بأس به » ومما يؤيد هذا أن أبا حاتم قال في حكيم بن سعد الحنفى : « يكتب حديثه محله الصدق » [انظر التهذيب وغيره] ومن المقرر أن محله الصدق من ألفاظ التعديل ، وهو في مرتبة صدوق عند ابن أبي حاتم [انظر مقدمة الجرح والتعديل [٣٧ / ٢] والظاهر أنه أخذ هذا عن أبيه .

وأيضاً فقد روى عن محمد بن عيسى جماعة منهم عدد من الثقات الحفاظ الأئمة ، وقد قال السخاوي : وكثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن الظن به « ، ولكن الظاهر من طريقة ابن حجر أنه لا يكثر بكثرة رواية الثقات عن الشخص ، وأنه اضطرب في هذا [وانظر ما سبق] .

ومما يدل على وهمه في قوله في محمد بن عيسى : « مقبول » أنه قال في خالد بن كثير الهمداني في (التقريب) : « لا بأس به » مع أنه

هو الآخر روى عنه إبراهيم بن طهمان ومحمد بن إسحاق ، ويزيد بن أبي حبيب، وأيوب بن موسى، وغيرهم ، وقال فيه أبو حاتم . «
شيخ « يكتب حديثه» وذكره ابن حبان فى (الثقات) !!

الباب الثاني عشر

(فى ذكر اعتماد ابن حجر توثيق كل من الأئمة السابقين لعدد كبير من الرواة ، وإن كان قد خالف هذا بشأن عدد من الرواة ، فقال فى كل منهم: «مقبول» أو ما فى معناه كما سبق فهذا إما أن يكون وهماً منه أو تناقضاً أو تحريفاً من الناسخ أو الطابع وغيرهما) .

الفصل الأول : فى اعتماده توثيق النسائى

قد اعتمد ابن حجر توثيق النسائى لعدد كبير جدا من رجال (التهذيب) فقال فى كل منهم فى (التقريب): « ثقة أو صدوق ، أو لا بأس به » أو لفظا آخر من ألفاظ التعديل ، سواء انفرد النسائى بتوثيق كل منهم أو ذكر ابن حبان بعضهم فى الثقات أيضا . ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر .

- أحمد بن عبد الله بن أبي المضاء : روى عنه النسائى ، وقال : « ثقة » قال فى التقريب « ثقة » .

إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبي وقاص : روى عنه جماعة قال فيه النسائى : « ثقة » وذكره ابن حبان فى (الثقات) . فقال فى التقريب « ثقة »

إبراهيم بن يونس بن محمد البغدادي : روى عنه جماعة قال فيه النسائى: « صدوق » وقال فى أسماء شيوخه : « لا بأس به » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال : يغرب ، فقال فى (التقريب) : صدوق .

إبراهيم بن هارون البلخي : روى عنه جماعة قال فيه النسائى : « ثقة » وفى موضع آخر : « لا بأس به » ، فقال فى (التقريب) : « صدوق » .

أحمد بن الهيثم بن جعفر : روى عنه جماعة منهم النسائى ، وقال فيه « لا بأس به » ، قال فى (التقريب) : « صدوق » .

احمد بن أبي عبيد الله الأزدي الوراق : روى عنه جماعة ، قال النسائى : « ثقة » وقال فى موضع : « لا بأس به » ، قال فيه فى (التقريب) : « ثقة » .

أحمد بن عبد الله بن الحكم : روى عنه جماعة منهم مسلم والنسائى قال: « ثقة » وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال : « مستقيم الحديث » : فقال فى التقريب: « ثقة » .

أحمد بن المعلى بن يزيد أبو بكر : روى عنه جماعة ، وقال فيه النسائى : « لا بأس به » ، فقال فى (التقريب) : « صدوق » .

أحمد بن نقييل : روى عنه النسائى فقط ، وقال : « لا بأس به » ، وقال الذهبي « مجهول » . فقال ابن حجر « بل هو معروف يكفيه رواية النسائى عنه » . وقال فى (التقريب) « صدوق » .

ابراهيم بن عبد الله بن أحمد المروزي : روى عنه جماعة منهم : النسائي وقال : « لا بأس به » . قال فى (التقریب) : « صدوق » .
أحمد بن محمد بن عبيد الله الثغري : روى عنه جماعة منهم : النسائي وقال : « لا بأس به » . وقال مرة : « ثقة » ، وذكره ابن حبان
فى (الثقات) ، فقال فى (التقریب) : « صدوق » .

إسماعيل بن المتوكل : روى عنه جماعة منهم : النسائي : وقال : « إنه صالح » فقال فى (التقریب) : « صدوق » .
جابر بن يزيد الأسود : روى عنه واحد ، قال فيه النسائي : « ثقة » انظر (تهذيب الكمال) لأن بالتهذيب بياضاً فى هذا الموضع ، وقال
ابن حجر : « وذكره ابن حبان » فى (الثقات) وخرج حديثه فى صحيحه وقال فى (التقریب) : « صدوق » .
الحارث بن أسد بن معقل الهمداني : روى عنه جماعة منهم : النسائي وقال : « ثقة » فقال فى التقریب : « ثقة » .
حسان بن على بن أبي رافع : روى عنه اثنان قال النسائي : « ثقة » وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقریب) : « ثقة » .

الحسن بن يحيى العنبري : روى عنه جماعة منهم : النسائي ، وقال : « لا بأس به » ، وقال فى موضع آخر : « لا شيء ضعيف الدماغ »
: فقال فى (التقریب) : « لا بأس به » !!

الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب : روى عنه جماعة ، وقال النسائي : « ثقة » وذكره ابن حبان فى (الثقات) وروى له
الترمذى والنسائي فى سننهما حديثاً وحداً ، مع ذلك قال فيه ابن حجر فى (التقریب) : « صدوق » قل أى أنه لم تمنعه قلة حديثه من
تعديله ، اعتماداً منه لتوثيق النسائي له .

حماد بن إسماعيل بن عليّة : روى عنه مسلم فى الصحيح والنسائي وغيرهما وقال النسائي « ثقة » : وذكره ابن حبان فى (الثقات)
فقال فى (التقریب) : « ثقة » .

زياد بن الحصين بن أوس أو قيس النهشلي : روى عنه واحد ، قال النسائي : ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات ، فقال فى التقریب : ثقة .
خالد بن روح بن السري : روى عنه جماعة منهم النسائي ، فقال : « ثقة » قال فى (التقریب) : « ثقة » .

خالد عقبة السكوني : روى عنه جماعة ، منهم : النسائي ، وأبو حاتم وقال النسائي : « صالح » وذكره ابن حبان فى (الثقات) ،
فقال فى (التقریب) « صدوق » .

خليفة بن كعب التميمي : روى عنه جماعة منهم : شعبة وروى له البخارى ومسلم فى صحيحهما . وقال النسائي : « ثقة » وذكره ابن
حبان فى (الثقات) . فقال فى (التقریب) : « ثقة » .

الربيع بن محمد بن عيسى الكندي أبو الفضل : روى عنه جماعة منهم : النسائي ، وقال : « لا بأس به » وقال مسلمة بن قاسم « مجهول

« ، فاعتمد ابن حجر توثيق النسائي ، فقال فيه في (التقريب) : « لا بأس به » .

زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف : روى عنه جماعة . وقال النسائي « ثقة » . وذكره ابن حبان في (الثقات) فقال في (التقريب) : « ثقة » .

زفر بن صعصعة بن مالك : روى عنه واحد وقال النسائي « ثقة » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : « ثقة » .

سالم بن شوال المكي : روى عنه اثنان ، روى له مسلم في صحيحه ، فقال النسائي : « ثقة » وذكره ابن حبان في (الثقات) . قال في (التقريب) : « ثقة » .

سعيد بن حكيم بن معاوية : روى عنه واحد وقال النسائي : « ثقة » . وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : « صدوق » .

سعيد بن أبي عبد الرحمن بن جحش : روى عنه واحد وقال النسائي : « ليس به بأس » وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : « صدوق » .

سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الملك : روى عنه جماعة منهم : النسائي ، وقال : « لا بأس به » ، فقال في (التقريب) : « لا بأس به » .

سعيد بن عبيد بن السباق : روى عنه جماعة ، قال النسائي : « ثقة » وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : « ثقة » .

سعيد بن عمرو بن شرحبيل : روى عنه جماعة منهم : مالك ، وقال النسائي « ثقة » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : « ثقة » .

سلمة بن أحمد بن سليمة : روى عنه الطبراني والنسائي وقال : لا بأس به ، فقال في (التقريب) : « صدوق » .

سليم بن جبير : روى عنه جماعة ، وروى له مسلم ، وقال النسائي : « ثقة » وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : « ثقة » .

سليمان بن أيوب بن سليمان أبو أيوب : روى عنه جماعة منهم : النسائي ، وقال : « صدوق » ، فقال في (التقريب) : « صدوق » .

سعيد بن الفرج البلخي : روى عنه جماعة منهم : النسائي ، وقال فيه : « لا بأس به » ، فقال في (التقريب) : « ثقة » .

سمعان أبو يحيى الأسلمي : روى عنه اثنان ، وقال النسائي : « ليس به بأس » وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) :
لا بأس به

سلمة بن صفوان : روى عنه جماعة منهم : مالك : قال النسائي : « ثقة » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) : قال فى (التقريب) : «
ثقة » .

صالح بن خوات بن جبير : روى عنه جماعة وقال النسائي : « ثقة » وذكره ابن حبان فى (الثقات) وروى له البخارى ومسلم . قال فى
« التهذيب » : « ثقة » .

صالح بن دينار التمار : روى عنه واحد : وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال النسائي : « ثقة » قال فى (التقريب) : « ثقة » .

صعصعة بن مالك : روى عنه اثنان ، وقال النسائي « ثقة » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) : « ثقة » .

صيفي بن زياد الأنصاري : روى عنه جماعة وروى له مسلم ، فقال النسائي : « صيفي مولى أفلح ليس به بأس » ، وقال أىضا :
صيفي روى عنه ابن عجلان ثقة ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) فقال فيه فى (التقريب) : « ثقة » .

عاصم بن لقيط بن صبرة : روى عنه واحد وقال النسائي : ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات ، فقال فى التقريب : ثقة ! !

عبد الله بن قدامة بن عنزة : روى عنه واحد ، وقال النسائي : « ثقة » وذكره ابن حبان فى (الثقات) . له حديث واحد عند
النسائي صححه الحاكم فى (المستدرک) فقال فى (التقريب) : « ثقة » .

عبد الحميد بن المنذر : روى عنه واحد ، وقال النسائي : « ثقة » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) : « ثقة »
!

عبد الحميد بن سعيد الثغري : روى عنه النسائي ، وقال « لا بأس به » ، وذكر فى مشيخته أنه كتب عنه بالثغر ، فقال فى (التقريب)
: « لا بأس به » .

محمد بن حرب بن أوس الذهلي : روى عنه واحد ، وقال النسائي : « ثقة » وذكره ابن حبان فى (الثقات) وروى له مسلم زيادة فى
حديث : إن يدى الساعة كذا بين « فقال فى (التقريب) : « ثقة » .

محمد بن سهل النسائي : روى عنه النسائي وقال : « لا بأس به » ، فقال فى (التقريب) : « لا بأس به » .

محمد بن عبد الله بن أبى سليم : روى عنه واحد ، وقال النسائي : « ثقة » وقال الذهبي « لا يعرف » ، قال فى (التقريب) : «
صدوق » .

محمد بن معمر الحضرمي : روى عنه أبو داود والنسائي وقال : « صالح » وقال فى (مشيخته) : « صدوق كتبت عنه شيئا يسيرا »

فقال في (التقريب): « صدوق » .

محمد بن كامل المروزي : روى عنه جماعة منهم : النسائي ، وقال : « ثقة » وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : « ثقة » .

موسى بن سعيد بن النعمان : روى عنه جماعة ، وقال النسائي : « لا بأس به » فقال في (التقريب) : « صدوق » .

موسى بن سليمان بن إسماعيل : روى عنه جماعة منهم : النسائي وقال : « صالح الحديث » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال : « مستقيم الحديث إذا روى عن غير بقية » فقال في (التقريب) : « صالح الحديث إلا عن بقية » .

محمود بن سليمان البلخي : روى عنه النسائي ، وقال : « ثقة » ، وقال في أسماء شيوخه : كتبنا عنه مجالس ولا بأس به . قال في (التقريب) : « صدوق » .

مخلد بن خدّاش البصري : روى عنه النسائي ، فقال : « صدوق » : كتب عنه شيئاً سيرا « قال في (التقريب) : « صدوق » .

قريش بن عبد الرحمن البارودي : روى عنه النسائي وقال : « لا بأس به » ، فقال في (التقريب) : « ليس به بأس » .

معمر بن مخلد السروجي : روى عنه جماعة ، وقال النسائي : « ثقة » قال فيه في (التقريب) : « ثقة » .

الحسن بن بلال البصري ، ثم الرملي : روى عنه جماعة ، وقال فيه النسائي : « لا بأس به » ، فقال فيه في (التقريب) : « لا بأس به » .

عبد الله بن عبد الصمد بن أبي خدّاش : روى عنه جماعة ، وقال فيه النسائي : « لا بأس به » وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : « صدوق » .

الفصل الثاني : في اعتماده توثيق ابن معين

وقد اعتمد ابن حجر توثيق ابن معين لرجال كثيرين جدا ، سواء كان منفردا بتوثيقهم ، أو ذكر بعضهم ابن حبان في (الثقات) أيضاً ، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر :-

الأسقع بن الأسلع : روى عنه واحد ، وقال فيه ابن معين ثقة : ذكره ابن حبان في (الثقات) فقال فيه في (التقريب) : « ثقة » .

الأسود بن مسعود العنبري : روى عنه واحد وقال ابن معين : « ثقة » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال الذهبي ، لا يدرى من هو ، فرد ابن حجر ذلك بقوله : « وهو كلام لا يسوى سماعه ، فقد عرفه ابن معين ووثقه ، وحسبك » . واعتمد توثيق ابن معين فقال فيه في (التقريب) : « ثقة » .

جيلدة بن عطية الفلسطيني : روى عنه جماعة ، قال ابن معين : « ثقة » وذكره ابن حبان في (الثقات) وأخرج له هو والحاكم في الصحيح

، فقال فيه في التقريب : « ثقة » .

حرملة بن عبد العزيز بن سيرة : روى عنه جماعة ، وقال ابن معين : « ليس به بأس » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : « لا بأس به » .

الحكم بن حجل : روى عنه جماعة ، وقال ابن معين : « ثقة » ، ذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : « ثقة » .
بيهس بن ثابت الأنصاري : روى عنه جماعة منهم شعبة : قال ابن معين ثقة : وذكره ابن حبان في الثقات ، فقال فيه في التقريب : ثقة .

بشير بن فهدان الأزدي : روى عنه جماعة منهم : شعبة ، وقال ابن معين : « ثقة » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : « ثقة » .

حفص بن عنان الحنفي : روى عنه جماعة ، قال ابن معين : « ثقة » وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : « ثقة » .

حمزة بن المغيرة بن نشيط : روى عنه جماعة ، وقال ابن معين : « ليس به بأس » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : « لا بأس به » .

حميرى بن بشير الحميرى : روى عنه جماعة . قال ابن معين : « ثقة » . ذكره ابن حبان في (الثقات) ، قال العلاءى : « لم يسمع من أبي الدرداء » ، فقال فيه في (التقريب) : « ثقة » يرسل .

حاجب بن المفضل بن المهلب : روى عنه حماد بن زيد ، وقال ابن معين : « ثقة » وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : « ثقة » .

خالد بن سعد الكوفي : روى عنه جماعة ، وقال ابن معين : ثقة وذكره ابن حبان في الثقات ، وروى له البخارى في صحيحه ، فقال فيه في (الثقات) : « ثقة » .

خالد بن أبي يزيد المزرقى : روى عنه جماعة وكتب عنه يحيى بن معين وقال : لم يكن به بأس فقال فيه في (التقريب) : « صدوق » .
راشد بن جندل الياضي : روى عنه واحد : قال ابن معين ثقة . ذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : « ثقة » .

شرحبيل بن مدرك : روى عنه اثنان ، وقال ابن معين : « ثقة » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : « ثقة » .

شيبيم بن بيتان : روى عنه اثنان . قال ابن معين : « ثقة » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال ابن سعد « له أحاديث » ، قال البزار : « غير مشهور » ، فاعتمد توثيق ابن معين وقال فيه فى (التقريب) : « ثقة » .

الصباح بن عبد الله العبدى : روى عنه موسى بن إسماعيل التبوذكى ، قال ابن معين ثقة قال أبو حاتم : « مجهول » ، وذكره ابن حبان فى الثقات فاعتمد توثيق ابن معين وقال فيه فى (التقريب) : « ثقة » .

عباد بن نسيب القيسي : روى عنه جماعة قال فيه ابن معين : ثقة . وذكره ابن حبان فى (الثقات) : قال فيه فى (التقريب) : « ثقة » .

عبد الله بن بديل بن ورقاء ويقال ابن بشر الخزاعي ، ويقال الليثي المكي :

روى عنه جماعة منهم ابن مهدي ، وقال فيه ابن معين « صالح » . قال ابن عدى : له ما ينكر عليه الزيادة فى متن أو إسناد . وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فيه فى (التقريب) : « صدوق يخطئ » .

محمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف : روى عنه جماعة منهم مالك ، قال ابن معين : « ثقة » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فيه فى (التقريب) : « ثقة » .

مرزوق أبو عبد الله الحمصي : روى عنه جماعة ، قال ابن معين : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، فقال فيه فى (التقريب) : « لا بأس به » .

معبد بن هلال العنزي : روى عنه جماعة ، قال ابن معين : « ثقة » ، وقال فى رواية مشهور ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، روى له البخارى ومسلم ، فقال فى (التقريب) : « ثقة » .

مستور بن عباد الهناني : روى عنه جماعة ، وقال ابن معين : ثقة ، ذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فيه فى (التقريب) : « ثقة » .
فائدة : وقع فى (التقريب) : مستورد بن عباد النهائى ، والصواب : مستور هكذا هو فى (الهذيب) و (تهذيب الكمال) و (التاريخ الكبير) و (الثقات) لابن حبان وغيرها .

المسيب بن عبد خير : روى عنه جماعة قال ابن معين : « ثقة » ، وذكره ابن حبان فى (التهذيب) وضعفة الأزدي ؛ فرد ابن حجر جرح الأزدي إما لأنه هو نفسه فتكلم فيه ، أو لأن جرحه مبهم واعتمد توثيق ابن معين ، فقال فيه فى التقريب : ثقة .

موسى بن ثروان العجلي البصرى : روى عنه جماعة منهم شعبة ، قال ابن معين : « ثقة » . وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال الدارقطنى : (إسناد مجهول حمله الناس) . روى له مسلم ، فاعتمد ابن حجر توثيق ابن معين فقال فيه فى التقريب : « ثقة » .

موسى بن يسار المطليبي : روى عنه جماعة ، قال ابن معين : « ثقة » ، ذكره ابن حبان فى (الثقات) روى له مسلم ، قال فى (التقريب) :

«ثقة» .

أبو العنيس الكوفي النخعي : روى عنه جماعة، وثقه ابن معين ، ذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «صدوق» .
أبو قتادة العدوي : روى عنه جماعة . قال ابن معين : «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) . روى له مسلم . قال فيه في (التقريب) :
: «ثقة» .

أبو المليح الفارسي : روى عنه جماعة ، وقال ابن معين : ثقة ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : «ثقة» .
أبو نوفل بن أبي عقرب البكري : روى عنه جماعة منهم شعبة ، قال ابن معين : «ثقة» : ذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : «ثقة» .

مروان الوراق أبو لبابة : روى عنه جماعة فاعتمد ابن حجر توثيق ابن معين فقال ابن معين : «مصري ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، أخرج له ابن خزيمة في صحيحه لكن توقف فيه ، فقال : «لا أعرفه بعدالة ولا جرح» ، فقال فيه في (التقريب) : «ثقة» .
معمربن أبي حبيبة : روى عنه جماعة، وقال فيه ابن معين : «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (التقريب) ، فقال فيه في (التقريب) : «ثقة» .

معاوية بن سبرة بن حصين السوائي : روى عنه جماعة ، وقال ابن معين : ثقة ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال ابن سعد : كان ابن مسعود يدينه ويقربه ، فقال فيه في (التقريب) : «ثقة» .

عمرو بن مرزوق الواشحي : روى عنه جماعة وقال فيه ابن معين : «ليس به بأس» ، فقال فيه في (التقريب) : «صدوق» .

الفصل الثالث : في اعتماده توثيق أبي حاتم

اعتمد ابن حجر توثيق أبي حاتم لعدد كبير من الرواة سواء انفرد هو بتوثيقهم أو ذكر بعضهم ابن حبان في (الثقات) أيضاً ومن هؤلاء :
إبراهيم بن مروان الطاطري : روى عنه جماعة منهم أبو داود وأبو حاتم وقال : كان صدوقاً ، فقال فيه في (التقريب) : «صدوق» .
إبراهيم بن حمزة بن سليمان : روى عنه جماعة منهم أبو داود : وكتب عنه أبو حاتم وقال : صدوق ، فقال في (التقريب) : «صدوق» .

جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي : روى عنه جماعة منهم أبو حاتم ، وقال : صدوق وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «صدوق» .

حجاج بن عاصم المحاربي : روى عنه شعبة ، وقال أبو حاتم شيخ ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : ليس به بأس .

حجاج بن محمد الحولاني : روى عنه اثنان منهما أبو حاتم وقال : صدوق لا بأس به وقال مرة : هو شيخ ، فقال في (التقريب) : لا بأس به

حنظلة بن عمرو بن قيس الزرقبي : روى عنه جماعة ، وقال أبو حاتم : صدوق وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه ابن حجر :
«صدوق» .

خالد بن حميد المهري : روى عنه جماعة ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه ابن حجر في (التقريب) :
لا بأس به .

خالد بن زيد أبو عبد الرحمن الشامي : روى عنه اثنان ، وقال أبو حاتم : ما به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، فقال في التقريب :
لا بأس به .

خالد بن محمد الثقفي : روى عنه جماعة منهم حريز بن عثمان ، وقال أبو حاتم : «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في
(التقريب) : ثقة .

إسماعيل بن سليمان الكحال : روى عنه جماعة ، وقال أبو حاتم : «صالح» وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال «يخطئ» وذكره في
(الضعفاء) ،

وقال : ينفرد عن المشاهير بمناكير : فاعتمد ابن حجر توثيق أبي حاتم ، وما قاله ابن حبان في (الثقات) فقال فيه في (التقريب) :
«صدوق يخطئ» .

الحضر بن محمد بن شجاع : روى عنه جماعة ، وقال أبو حاتم : «ليس به بأس» وكان صدوقا وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه
في (التقريب) : «صدوق» .

خلف بن خالد القرشي أبو المهنا المصري : روى عنه جماعة منهم البخاري في صحيحه وأبو حاتم وقال : «شيخ» ، فقال في (التقريب)
: «صدوق» .

راشد بن نجيح الحماني : روى عنه جماعة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال : ربما أخطأ ، فقال
فيه في (التقريب) : «صدوق ربما أخطأ» .

الحسن بن عطية بن نجيح : روى عنه جماعة ، وقال فيه أبو حاتم : «لا بأس به» ، وضعفه الأزدي ، فرد ذلك ابن حجر بقوله ، فأظنه اشتبه
عليه بالذي قبله يعني الحسن بن عطية العوفي - واعتمد توثيق أبي حاتم فقال فيه في (التقريب) : «صدوق»

الحسن بن عروة البصري : روى عنه جماعة ، وقال فيه أبو حاتم : «لا بأس به» وقال الساجي : فيه ضعف ، وقال الأزدي : «ضعيف»

، فاعتمد ابن حجر توثيق أبي حاتم وجرح الساجي فقال فيه في (التقريب): صدوق يهيم

الحسن بن ثوبان بن عامر : روي عنه جماعة ، وقال فيه أبو حاتم : « لا بأس به » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال فيه ابن يونس

: . « وكانت له عبادة وفضل » فاعتمد ابن حجر توثيق أبي حاتم ، وما قاله ابن يونس فقال فيه في (التقريب) : « صدوق فاضل »

راشد بن سعيد بن راشد : روى عنه جماعة منهم بقى بن مخلد وأبو حاتم ، فقال فيه : « صدوق » قال فيه في (التقريب) : « صدوق » .

أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي السفر الهمداني : روى عنه جماعة منهم أبو داود ، وقال أبو حاتم شيخ ، وقال النسائي : ليس بالقوى

وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : « صدوق يهيم » .

سعد بن عبد الله بن سعد الأيلي : روى عنه واحد ، وقال أبو حاتم لأبأس به ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) :

صدوق .

شرقي البصري : روى عنه شعبة ، وقال أبو حاتم : « ليس بحديثه بأس » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) :

صدوق .

عبد الله بن عمران بن رزين : روى عنه جماعة ، قال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في (الثقات) . وقال : « يخطيء ويخالف »

فاعتمد ابن حجر توثيق أبي حاتم ، ولم يعتمد جرح ابن حبان ، مع أنه مفسر فقال فيه في (التقريب) : صدوق « قلت : والأشبه أن يقال

فيه : « صدوق يخطيء » أو « صدوق يهيم » أو نحو هذا لما قاله ابن حبان فيه .

عبد الله بن عمران بن علي الأسدي : روى عنه جماعة منهم : البخاري في غير الجامع وأبو حاتم وقال : « صدوق » ، وذكره ابن حبان

في (الثقات) وقال : يغرب فقال فيه في (التقريب) : « صدوق » ، قلت : والأشبه أن يقال فيه ما قيل في سابقه لما سبق .

محمد بن يسار الخراساني : روى عنه ابن مبارك : وقال أبو حاتم : ما بحديثه بأس ، وذكره ابن حبان في (الثقات) : وقال في

(التقريب) : صدوق .

مخلد بن خداش أبو خداش الكوفي : روى عنه اثنان ، وقال أبو حاتم : « لأبأس به صالح الحديث » ، فقال في (التقريب) : « صدوق » .

محمد بن حمزة بن يوسف : روى عنه جماعة ، وقال أبو حاتم : « لا بأس به » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه

في (التقريب) : « صدوق » .

الحسن بن بلال البصري : روى عنه جماعة ، وقال فيه أبو حاتم : لا بأس به « وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : « لا

بأس به »

محمد بن منيب : روى عنه جماعة ، وقال أبو حاتم : « ليس به بأس » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : « لأبأس

به .» .

موسى بن أبى تميم المدني : روى عنه جماعة منهم مالك ، وروى له مسلم، وقال أبو حاتم : «ثقة» قال «ليس به بأس» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات)، فقال فيه فى (التقريب) : «ثقة» .

أبو خزيمة العبدي : روى عنه جماعة منهم ابن مهدي ، وقال أبو حاتم : «لا بأس به» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فيه فى (التقريب) : «صدوق» .

أبو الهيثم المرادي : روى عنه جماعة وقال أبو حاتم «لا بأس به» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فيه فى (التقريب) : «صدوق» .
محمد بن عبد الرحمن بن مهرا ن : روى عنه اثنان وقال أبو حاتم : ما أرى مجديثة بأسا ، محله الصدق» وذكره ابن حبان فى (الثقات)، فقال فى (التقريب) : «صدوق» .

محمد بن مرداس الرازي : روى عنه أبو حاتم وقال : صدوق فقال فى (التقريب) : «صدوق» .

فضيل بن أبى عبد الله مولى المهدي : روى عنه جماعة منهم: مالك ، وقال أبو حاتم: لا بأس به ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وروى له مسلم، فقال فى (التقريب) : «ثقة» .

عبد الرحمن بن مقاتل التستري : روى عنه جماعة منهم: أبو داود ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) : وقال : مستقيم الحديث ، فقال فى (التقريب) : «صدوق» .

عبد الله بن بشر الخثعمي : روى عنه جماعة منهم شعبة وقال أبو حاتم : شيخ ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فيه فى (التقريب) : «صدوق» .

عبد الله بن صبيح : روى عنه جماعة منهم شعبة ، وقال أبو حاتم شيخ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فيه فى (التقريب) : «صدوق» .

سوادة بن حنظلة القشيري : روى عنه جماعة منهم شعبة ، وقال أبو حاتم: «شيخ» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، روى له مسلم ، فقال فيه فى (التقريب) : «صدوق» .

أبو عمران الأنصاري الشامي : روى عنه جماعة وقال فيه أبو حاتم : صالح الحديث وذكره ابن حبان فى (الثقات)، فقال فى (التقريب) : «صدوق» .

الفصل الرابع

فى اعتماده توثيق أحمد بن صالح العجلي

إن كان ابن حجر ترجم لجماعة ممن لم يكن فيهم توثيق إلا العجلي فقال في كل منهم مقبول» كما سبق، فقد ترجم لعدد أكبر منهم بكثير من وثقهم العجلي أيضا، فاعتمد توثيقه فقال في (التقريب) في كل منهم: «ثقة» أو «صدوق» أو لفظاً آخر من ألفاظ التوثيق، وسواء في هذا من ذكرهم ابن حبان في (الثقات) أيضا، ومن لم يذكرهم، وسواء روى عنهم واحد أو أكثر وسواء روى لهم البخاري ومسلم أو أحدهما أم لم يرو، وسواء من جهله بعض الأئمة أم لم يجهله. وهذا يدل علي أن العجلي عنده ليس من المتساهلين في التوثيق والظاهر أنه لذلك يقف من توثيقه موقفا غير موقفه من ذكر ابن حبان لراو في ثقاته (انظر الباب الخامس والسادس والسابع). ومن هؤلاء علي سبيل المثال لا الحصر :

إبراهيم بن محمد بن علي بن أبي طالب : روى عنه جماعة : وقال العجلي : «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : «صدوق» .

إياس بن عامر الغافقي : روى عنه واحد ، وقال العجلي : «لا بأس به» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وصرح له ابن خزيمة ، وقال الذهبي في تلخيص المستدرک ليس بالقوي» وقال فيه ابن حجر في (التقريب) : «صدوق» .

البراء بن ناجية : روي عنه واحد ، وقال العجلي : «كوفي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) وأخرج هو والحاكم حدىه في صحيحهما وقال الذهبي : فيه جهالة لا يعرف ، فرد ابن حجر هذا بقوله : قد عرفه العجلي وابن حبان فيكفيه . واعتمد هذا التوثيق فقال فيه في (التقريب) : «ثقة» .

حسان بن الضمري : روى عنه واحد ، وقال النسائي «ليس بالمشهور» وقال العجلي : «شامي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : «ثقة» .

حسان بن نوح النصرى : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : «تابعي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : «ثقة» .

حصين بن قبيصة الفزاري : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : «تابعي ثقة» . وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : «ثقة» .

حجير بن الربيع البصري العدوي : روى عنه جماعة ، وروى له مسلم وقال العجلي : «تابعي ثقة» « وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال ابن سعد - ووقع في التهذيب بلفظ إسحاق وهو تصحيف والتصويب من تهذيب الكمال - كان قليل الحديث ، فقال ابن حجر فيه في (التقريب) : «ثقة» ولم تمنعه قلة حديثه من الحكم عليه بأنه ثقة .

حفص بن عمر بن عبید الطنافسي : روى عنه جماعة منهم علي بن المديني ، وقال العجلي : «كوفي ثقة» ، فقال في (التقريب) :

«ثقة» .

حمزة بن المغيرة بن شعبة : روى عنه جماعة ، قال العجلي : تابعي «ثقة» وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .
حيان بن حصين أبو الهياج : روى عنه جماعة و منهم الشعبي ، وقال العجلي : «تابعي ثقة» ، وروى له مسلم ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

الحارث بن لقيط : روى عنه ابنه حنش ، وقال العجلي : «كوفي تابعي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال ابن سعد كان قليل الحديث «فقال في (التقريب) : «ثقة» أي ولم تمنعه قلة حديثه من الحكم عليه بأنه «ثقة» .

خالد بن عبد الله بن محرز : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وروى له مسلم ، فقال في (التقريب) : صدوق .

خلف بن موسى بن خلف : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : بصري «ثقة» « [انظر تاريخ (الثقات) للعجلي ولا تكف بالتهذيب] ، وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال : ربما أخطأ ، فقال فيه في (التقريب) : «صدوق يخطيء» ، أي أنه اعتمد توثيق العجلي ، وقول ابن حبان .

الربيع بن البراء بن عازب : روى عنه أبو إسحاق السبيعي ، وقال العجلي : كوفي «ثقة» . وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

رياح بن الحارث النخعي : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : «كوفي تابعي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) . فقال في (التقريب) : «ثقة» .

زهدي بن مضر الأزدي : روى عنه جماعة ، وروى له البخاري ومسلم ، وقال العجلي : «تابعي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

زياد بن رياح أبو قيس البصري : روى عنه اثنان منهما الحسن البصري ، وقال العجلي : «تابعي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

زيد بن علي أبو القموص : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : «كوفي تابعي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : «ثقة» .

زيد بن شيع الهمداني الكوفي : روى عنه إسحاق أبو إسحاق السبيعي ، وقال العجلي : كوفي تابعي «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال ابن سعد كان قليل الحديث ، فقال في (التقريب) : «ثقة» أي ولم تمنعه قلة حديثه من الحكم عليه بأنه «ثقة» .

زياد بن الحصين الحنظلي أو جهمة : روى عنه جماعة ، وقال العجلي «بصري ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال أبو حاتم : أبو جهمة عن ابن عباس مرسل ، فقال في (التقريب) : «ثقة يرسل» .

سعيد بن عبد الرحمن أبو صالح الغفاري : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : «بصري تابعي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

سلمان أبو رجاء الجرمي البصري : روى عنه جماعة ، وروى له البخاري ومسلم ، وقال العجلي : بصري «ثقة» [انظر تاريخ (الثقات) للعجلي ولا تكف بالتهذيب] ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «صدوق» .

سليمان بن سنان : روى عنه اثنان ، قال العجلي : «مصري تابعي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .
سميط بن عمير السدوسي : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : «لم يسمع من كعب وهو ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وروى له مسلم ، فقال في (التقريب) : «صدوق» .

سهل بن معاذ بن أنس الجهني : روى عنه جماعة ، قال ابن معين «ضعيف» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال : لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زيان بن فائد عنه وذكره في (الضعفاء) أيضا فقال : «منكر الحديث جد» . . الخ وقال العجلي : «مصري تابعي ثقة» ، فاعتمد ابن حجر توثيق العجلي ، ولم يعتمد كلام ابن حبان فيه في (الضعفاء) إما لإسرافه في جرحه أو لغير ذلك واعتمد كلامه في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : لا بأس به إلا في رواية زيان عنه ، والظاهر أنه لم يقل فيه : «ثقة» كما قال في غيره لأن ابن معين جرحه بقوله : «ضعيف» ، فاعتمد جرحه أيضا ، والظاهر أنه لم يعتمد قول ابن معين بما يقصده ابن معين من قوله : ضعيف - حيث إن هذا اللفظ عنده يعني أنه غير «ثقة» ولا يكتب حديثه ، فانظر (اللسان ١٣/١) فهو يعني جرحا شديدا عنده - إما لأن ابن معين متعنت في الجرح أو لأن جرحه غير مفسد ، والظاهر أن ابن حجر اضطرب في هذا أيضا فانظر ما سيأتي في الفصل السابع .

شداد بن حي أبو حي الحمصي : روى عنه جماعة ، وقال العجلي ، أبو حي شامي تابعي «ثقة» ، ولم يذكره ابن حبان في (الثقات) ، وإنما ذكر شداد بن حي أبا عبد الله وهو شامي أيضا ، فاعتمد ابن حجر توثيق العجلي فقال فيه في (التقريب) : «صدوق» .

طارق بن عبد الرحمن بن القاسم : روى عنه عكرمة بن عمار ، وقال العجلي : «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «حجازي ثقة» .

عبد الله بن الربيع بن خثيم : روى عنه اثنان وقال العجلي : كوفي ثقة . وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .
حجر بن قيس الهمداني : روى عنه اثنان . وقال العجلي : تابعي «ثقة» وكان من خيار التابعين ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

محمد بن سويد بن كلثوم : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : شامى تابعى «ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) : «صدوق» .

محمد بن النعمان بن بشير الأنصاري : روى عنه اثنان ، وقال العجلي : مدنى تابعى «ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وروى له البخارى ومسلم ، فقال فى (التقريب) : «ثقة» .

مالك بن مرثد : روى عنه واحد أو اثنان ، وقال العجلي : «ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) : «ثقة» !!
المسيب بن رافع الأسدي : روى عنه جماعة ، وروى له البخارى ومسلم ، وقال العجلي : كوفى تابعى «ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) : «ثقة» .

مصعب بن عبد الله بن أبى أمية : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : «ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) : «صدوق» .

معاوية بن سويد بن مقرن : روى عنه جماعة منهم الشعبي ، وقال العجلي : «كوفى تابعى ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وروى له البخارى ومسلم ، فقال فى (التقريب) : «ثقة» .

المغيرة بن سبيع العجلي : روى عنه جماعة وأشار البزار إلى أن أبا التياح تفرد بالرواية عنه وقال العجلي : «تابعى ثقة» : وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) : «ثقة» .

المغيرة بن عبد الله الشكري الكوفي : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : كوفى «ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وروى له مسلم ، فقال فى (التقريب) : «ثقة» .

مسافع بن عبد الله بن شيبه : روى عنه جماعة ، وقال العجلي ، مكى تابعى «ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال ابن سعد : «كان قليل الحديث» وروى له مسلم ، وقال فى (التقريب) : «ثقة» .

مسلم بن أبى بكره الثقفي البصري : روى عنه جماعة . وقال العجلي ، بصرى تابعى «ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وروى له مسلم ، فقال فى (التقريب) : «صدوق» .

أقرع مؤذن عمر بن الخطاب : روى عنه واحد وقال العجلي : تابعى «ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وذكره الذهبي فى (الميزان) ، وقال : «لا يعرف» ، فاعتمد ابن حجر توثيق العجلي ، ولم يعتمد قول الذهبي فيه ، فقال فيه فى (التقريب) : «ثقة مخضرم» !!

أبو بكر بن أنس بن مالك : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : «بصرى تابعى» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وروى له مسلم ، فقال فى (التقريب) : «ثقة» .

أبو بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر : روى عنه عبيد الله بن عمر العمري، وقال العجلي : «مدني ثقة» ، وروى له البخاري ومسلم ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

أبو راشد الحبراني : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : شامي تابعي «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة»
أبو سهلة مولي عثمان بن عفان : روى عنه قيس بن حازم ، وقال العجلي ، «تابعي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» !!

أبو عبيد الله المدني مولي الجندعيين : روى عنه واحد أو اثنان ، وقال العجلي : «مدني تابعي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

أبو مرواح الفغاري الليثي : روى عنه جماعة ، وروى له البخاري ومسلم وقال العجلي : «مدني تابعي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «قيل له صحبة وإلا فبصرى ثقة» ، قلت : قوله : «فبصرى» الظاهر أنه خطأ ، والصواب : «مدني» وانظر (التهذيب) و(تاريخ الثقات) للعجلي وغيرهما .

أبو المنيب الجرشي الدمشقي الأحمد : روى عنه جماعة ، وقال العجلي : «شامي تابعي ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق : روى عنها جماعة ، وقال العجلي : تابعة «ثقة» ، وذكرها ابن حبان في (الثقات) وروى لها مسلم ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام : روى عنها جماعة ، وقال العجلي : مدنية «تابعي ثقة» ، وذكرها ابن حبان في (الثقات) ، روى لها البخاري ومسلم ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

أم الأسود الجزاعية : روى عنها جماعة فقال وقال العجلي : كوفية «ثقة» ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

أم بلال بنت هلال : روى عنها أم محمد بن يحيى الأسلمي فقط ، وقال العجلي : تابعة «ثقة» ، فقال في (التقريب) : «ثقة» !!

الفصل الخامس

في : اعتماده توثيق أحمد بن محمد بن حنبل

قد اعتمد ابن حجر توثيق أحمد لجماعة ممن لم يكن فيهم توثيق لغيره اللهم إلا لابن حبان في جماعة منهم بذكره لهم في (الثقات) ، وسواء كان عدد الذين ذكر ابن حجر توثيق أحمد لهم منفرداً ، أو مع ابن حبان قليلاً أو كثيراً فهو إمام من أئمة الجرح والتعديل المعتمدين المشهورين المعروفين بعدم التساهل في التوثيق و، راجع ما سبق ذكره عن الذهبي .

ومن هؤلاء الذين لهم الوصف ما ذكرنا :

الحصيب بن زيد التميمي : روى عنه واحد، وقال أحمد : «ثقة» (انظر تهذيب الكمال، ولا تكف بالتهذيب) . وذكره ابن حبان في (الثقات)، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

داود بن صالح التمار : روى عنه جماعة، وقال أحمد : لا أعلم به بأسا، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «صدوق» .

رزاق بن سعد الضبي : روى عنه جماعة ، وقال أحمد : «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، قال في (التقريب) : «ثقة» .

سلم بن عبد الرحمن الجرمي : روى عنه جماعة ، وقال أحمد فيه : ما علمت إلا خيرا « وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «صدوق» .

عبد الله بن حفص الأربطاني : روى عنه جماعة ، وقال أحمد : ما أرى به بأسا . وقال أبو خثيمة : أيش الأربطاني ؟ أيش الأربطاني ، أحمد يسمع مجديث الأربطاني ؟ وذكره ابن حبان في (الثقات) .
قال فيه في (التقريب) : «صدوق» .

عباس بن حسين القنطري : روى عنه جماعة منهم البخاري في صحيحه، وقال ابن أحمد «كان ثقة» ، سألت أبي عنه فذكره بخير « وقال أبو حاتم : مجهول وذكره ابن حبان في (الثقات)، فقال في (التقريب) «ثقة» .

قلت : الظاهر أن ابن أحمد لم يقل فيه كان «ثقة» : استقلالا ولكنه كان تابعا لأبيه في توثيقه، أى أن الذى وثقه هو أحمد وتبعه ابنه على ذلك، ولهذا أوردت عباس القنطري هنا اعتبارا أن أحمد وثقه، هذا بالإضافة إلى ذكر ابن حبان له في (الثقات) .

الفصل السادس

في اعتماده توثيق أبي زرعة الرازي

وهو إمام معتمد فى الجرح والتعديل، وقد اعتمد ابن حجر فى توثيقه لعدد من الرواة الذين لم يكن لغيره توثيق فيهم، اللهم إلا لابن حبان فى جماعة منهم بذكره لهم فى (الثقات) ، ومن هؤلاء علي سبيل المثال :

بركة الجاشعي، أبو الوليد البصري : روى عنه اثنان وقال أبو زرعة «ثقة»، وذكره ابن حبان فى (الثقات) فقال فى (التقريب) : «ثقة» .

بشير بن أبى عمرو الخولاني : روى عنه جماعة ، وقال أبو زرعة : «ثقة»، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) : «ثقة» .

بلال بن عبد الله بن عمر : روى عنه جماعة ، وقال أبو زرعة : مدنى «ثقة». وقال حمزة الكنانى : «لا أعلم له غير هذا الحديث» -

يعنى حديث: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله». وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وعده يحيى القطان من فقهاء المدينة ، وروى له مسلم ، فقال فى (التقريب) : «ثقة». أى ولم تمنعه حديثه من الحكم عليه بأنه «ثقة» .

هذا واعتبار يحيى القطان بلال بن عبد الله من الفقهاء ، لا يستلزم أن يكون عنده «ثقة» فى الحديث كما هو معلوم ؛ لأنه ربما كان ضعيفا فى الحديث ، إما لعدم ضبط أو سوء حفظ ، أو غير ذلك ، ومع ذلك يكون فقيهاً ، وعلي هذا فالذى وثقه فقط هو أبو زرعة هذا مع ذكر ابن حبان له فى (الثقات) . ولهذا أوردته هنا .

حصين بن مالك البجلي الكوفي : روى عنه واحد وقال أبو زرعة : «لا بأس به» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وروى له الترمذى حديثاً وحسنه واستغربه ، وقال فى (التقريب) : «صدوق» .

الخصيب بن ناصح الحارثي : روى عنه جماعة ، وقال أبو زرعة : «ما به بأس» إن شاء الله تعالى ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال : «ربما أخطأ» وقال ابن يونس فى (تاريخ الغرباء) ، قدم مصر وحدث بها «فاعتمد ابن حجر توثيق أبي زرعة وجرح ابن حبان فقال فيه فى (التقريب) : «صدوق يخطيء» .

الصعقب بن زهير به عبد الله الأزدي : روى عنه جماعة ، وقال أبو زرعة ، «ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال أبو حاتم : ليس بالمشهور ، فاعتمد ابن حجر توثيق أبي زرعة فقال فيه فى (التقريب) : «ثقة» .

رزين أبو عبد الله الألهاني : روى عنه جماعة ، وقال أبو زرعة : «لا بأس به» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) وذكره أيضاً فى الضعفاء وقال : «يتفرد بالأشياء التى لا تشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج بحضرة إلا عند الوفاق» . فقال فيه فى (التقريب) : صدوق له أوهام .

ميسرة بن عمار الأشجعي الكوفي : روى عنه جماعة . وروى له البخارى ومسلم وقال أبو زرعة : «ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) : «ثقة»

أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب : روى عنه واحد . قال أبو زرعة : «ثقة» قليل الحديث ، وروى له مسلم ، فقال فى (التقريب) : «ثقة» أى ولم تمنعه قلة حديثه من الحكم عليه بأنه «ثقة» .

أبو مصبح المقرائي : روى عنه جماعة وقال أبو زرعة : «ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) : «ثقة» .

محمد بن مسلمة المدني : روى عنه جماعة ، وقال أبو زرعة : مدنى قدم عليهم البصرة ، أحاديثه مستقيمة » ، فقال فى (التقريب) : «صدوق» .

عبد الله بن الجهم الرازي : روى عنه جماعة ، وقال أبو زرعة : رأيت ولم أكتب عنه وكان صدوقاً وقال أبو حاتم : «رأيت ولم أكتب عنه» وكان يتشيع» وذكره ابن حبان فى (الثقات) فاعتمد ابن حجر توثيق أبي زرعة وقول أبي حاتم فى (التقريب) : «صدوق

فيه تشيع» .

موسي بن سلمة بن المحبق : روى عنه جماعة ، وقال أبو زرعة : «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث ، فقال في (التقريب) : «ثقة» أي لم تمنعه قلة حديثه من الحكم عليه بأنه «ثقة»
مصرف بن عمرو بن السري : روى عنه جماعة منهم أبو داود وأبو زرعة وقال : كوفي «ثقة» | (فانظر تهذيب الكمال ولا تكف بالتهذيب) وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .
مسلم بن المثني الكوفي : روى عنه جماعة وقال أبو زرعة «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

الفصل السابع

في اعتماده توثيق أبي داود

هو إمام من أئمة الجرح والتعديل المعتمدين غير المتساهلين ، وقد اعتمد ابن حجر توثيقه لعدد من الرواه الذين لا نعلم لغيره توثيقا فيهم اللهم إلا لابن حبان في عدد منهم بذكره لهم في (الثقات) ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر :
أيمن بن ثابت الكوفي : روى عنه جماعة منهم الشعبي ، وقال أبو داود : «لا بأس به» وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب):
«صدوق» .

بسطام بن حريث الأصغر أبو يحيى البصري : روى عنه اثنان ، وقال أبو داود : «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال الذهبي:
« مجهول الحال» فاعتمد ابن حجر توثيق أبي داود ، ولم يعتمد قول الذهبي فيه فقال فيه في (التقريب) : «ثقة» .
إسماعيل بن بشر بن منصور : روى عنه جماعة منهم أبو داود ، وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال أبو داود ، فيه : «صدوق وكان قدريا
« فقال في (التقريب) : «صدوق تكلم فيه للقدر» .

الحسن بن رافع بن القاسم أو على الرملي : روى عنه جماعة ، وقال فيه أبو داود : «ثقة» ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .
حنيفة أبو حرة الرقاشي : روى عنه اثنان : وقال أبو داود : «لا ادري ما اسمه وهو «ثقة» ، وقال ابن معين: «ضعيف» ، فقال في (التقريب) : «ثقة» .

قلت : فانظر إليه كيف اعتمد توثيق أبي داود ولم يقبل تضعيف ابن معين مع أنه ذكر في (اللسان ١٣/١) : عن ابن معين قال : «وإذا قلت : هو ضعيف فليس هو بثقة ولا يكذب حديثه» فهذا اللفظ من ابن معين يعد جرحا شديدا في الراوى . ولعل ابن حجر رد جرح ابن معين ، لأنه غير مفسر بالإضافة إلى أنه متعنت في الجرح . ومع ذلك فقد نقض هذا في أبي صالح الخوزي حيث قال فيه : لين الحديث مع أنه روى عنه واحد ، وقال أبو زرعة: لا بأس به : وقال فيه ابن معين أيضا : «ضعيف» فلو أنه رد قول ابن معين لقال فيه : صدوق أو لا

بأس به، لأن أبا زرعة إمام معتمد في الجرح والتعديل وقد اعتمد ابن حجر توثيقه كما سبق [وانظر ما سبق في الفصل الرابع بشأن هذا في ترجمة سهل بن معاذ بن أنس الجهني .

شقيق بن عقبة العبدى الكوفى : روى عنه اثنان ، وقال أبو داود : «ثقة»، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وله فى مسلم حديث واحد معلق ، فقال فى (التقريب) : «ثقة» .

محرز بن عبد الله الجزري : روى عنه جماعة ، وقال أبو داود : «ليس به بأس شامى» يحدث عنه الكوفيون « وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال : كان يدلّس عن مكحول يعتبر بحديثه ما بين فيه السماع من مكحول وغيره » وقال أبو داود أيضا : «ثقة» ، فاعتمد ابن حجر توثيق أبي داود وقول ابن حبان فيه فقال فيه فى (التقريب) : « صدوق يدلّس » .

أبو جعفر الفراء الكوفى : روى عنه جماعة منهم شعبة وقال أبو داود «ثقة»، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) : «ثقة» .

عباد بن زياد بن موسى : روى عنه جماعة منهم أبو داود ، وقال الآجرى عن أبى داود : «صدوق ، وأراه كان يتهم بالقدر» وقال موسى بن هارون: تركت حديثه « وقال ابن عدى : « هو من أهل الكوفة الغالية فى التشيع ، له أحاديث مناكير فى الفضائل » ، فاعتمد ابن حجر قول أبي داود وقول ابن عدى فيه فقال فيه فى (التقريب) : «صدوق روى بالقدر ، والتشيع » .

الفصل الثامن

فى اعتماده توثيق الدارقطنى

الدارقطنى إمام من أئمة الجرح والتعديل المعتمدين غير المتساهلين فى التوثيق وقد اعتمد ابن حجر توثيقه لجماعة من الرواة فمن لا نعلم توثيقا لغيره فيهم اللهم إلا لابن حبان فى بعضهم بذكرهم فى (الثقات) ومن هؤلاء على سبيل المثال :

إبراهيم بن الحجاج النيلي : روى عنه جماعة ، ووثقه الدارقطنى ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) : «ثقة» .

إسماعيل بن عبيد الله بن أبى كريمة الأموي : روى عنه جماعة منهم : بقى بن مخلد ، قال الدارقطنى : «ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال أبو بكر الجعابى : « يحدث عن محمد بن سلمة بعجائب » فقال فى (التقريب) : «ثقة يغرّب » .

أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي : روى عنه جماعة ، وقال الدارقطنى : « لا بأس » ، فقال فى (التقريب) : «صدوق» .

الحسين بن عمران الجهمي : روى عنه جماعة منهم شعبة : وقال البخاري: لا يتابع علي حديثه فى القدر ، وذكر العقيلي حديثه فى

الغسل إذا لم ينزل ، ونقل عن البخارى لا يتابع على حديثه ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال الدارقطنى : « لا بأس به » . . وقال

الحازمى فى تاريخه ، ضعفه غير واحد من أصحاب الحديث ، وناقشة فى ذلك ابن رقيق العبد ، فقال فى (التقريب) : «صدوق

يهم» .

خالد بن أسلم القرشي : روى عنه جماعة . وقال الدارقطني : «ثقة ليس بالمكثر» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «صدوق» . .

الزبير بن أبي أسيد الساعدي : روى عنه واحد ، وقال الدارقطني : «لا بأس به» . ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وروى له البخاري حديثا واحدا مقرونا ، فقال فيه في (التقريب) : «صدوق» . .

زيد بن علي بن دينار : روى عنه جماعة ووثقه الدارقطني ، وذكره ابن حبان في (الثقات) . قال في (التقريب) : «صدوق» . .

سعيد بن شرحبيل الكندي : روى عنه جماعة منهم البخاري في (صحيحه) ، وقال الدارقطني : «ليس به بأس» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «صدوق» . .

سفيان بن موسى البصري : روى عنه جماعة ، ووثقه الدارقطني ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال أبو حاتم : «مجهول» ، وروى له مسلم حديثا واحدا متابعة ، فقال في (التقريب) : «صدوق» . .

عاصم بن حميد السكوني : روى عنه جماعة وقال الدارقطني : «ثقة» وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال ابن القطان : لا نعرف أنه «ثقة» ، وقال البزار : «روى عن معاذ ولا أعلمه سمع منه ، وعن عوف بن مالك ، ولم يكن له من الحديث ما يعتبر به حديثه» ، فقال في (التقريب) : «صدوق» ، أن لم تمنعه قلة حديثه من أن يحكم عليه بأنه «صدوق» . .

الفضل بن مساور البصري : روى عنه جماعة وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وروى له البخاري حديثا ، وقال الدارقطني : «ثقة» ، وقال الساجي : فيه ضعف ، فقال في (التقريب) : «صدوق وربما وهم» .

عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن أبو القاسم المدني : روى عنه جماعة ، وروى له البخاري في صحيحه ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال الدارقطني : «صدوق» ، فقال في (التقريب) : «صدوق» . .

الفصل التاسع

في اعتماده توثيق الخطيب البغدادي

وهو من الأئمة المعتمدين في الجرح والتعديل ، وقد اعتمد ابن حجر توثيقه لجماعة من الرواة ممن لا نعلم فيهم توثيقا غيره ، اللهم إلا ابن حبان في بعضهم بذكره لهم في (الثقات) ومن هؤلاء على سبيل المثال :

أحمد بن الحسن بن خراش البغدادي : روى عنه جماعة منهم مسلم في صحيحه ، وقال الخطيب : «كان ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «صدوق» . .

أحمد بن الخليل بن ثابت البغدادي : روى عنه جماعة، وقال الخطيب : «كان ثقة» ، فقال في (التقريب) : «صدوق» . . .

جعفر بن محمد الواسطي الوراق : روى عنه جماعة ، وقال الخطيب : كان «ثقة» ، فقال في (التقريب) : «صدوق» . . .

الحسن بن منصور بن إبراهيم البغدادي : روى عنه جماعة منهم البخارى فى صحيحه ، وقال الخطيب : «كان ثقة» و روى عنه البخارى حديثا واحدا، فقال فى (التقريب) : «صدوق» . . .

الخليل بن عمر الثقفى : روى عنه جماعة ، وقال الخطيب : كان «ثقة»، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وذكر أبو على الجبائى أن أبا داود روى عنه فى «كتاب الزهد» ، فقال فى (التقريب) : «صدوق» . . .

زكريا بن يحيى بن عمر بن حصن الطائي : روى عنه جماعة منهم البخارى فى صحيحه ، وقال الخطيب : «كان ثقة» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال الدارقطنى : «ليس بالقوى ، يحدث بأحاديث ليست مضميئة» ، وقال أيضا : يحدث بأحاديث خطأ ، وقال أيضا : «متروك» فقال فيه فى (التقريب) : «صدوق» . له أوهام ، لينه بسببها الدارقطنى .

سعيد بن مروان بن علي : روى عنه جماعة منهم البخارى فى صحيحه ، وقال الخطيب : «كان صدوق» . ا . ، فقال فى (التقريب) : «صدوق» . . .

محمد بن موسى بن الحرشي أبو جعفر : روى عنه الحاملى وابن مخلد والصفار ، وقال الخطيب : كان «ثقة» حافظا ، فقال فيه فى (التقريب) : «ثقة حافظ» .

الفصل العاشر

وفيه فرعان

الفرع الأول فى إعماده توثيق ابن سعد

استشهد ابن حجر بقول ابن سعد فى عدد كبير من الرواة، مع قول غيره فيهم، واعتمد توثيقه لجماعة منهم ممن لانعلم فيهم توثيقا لغيره اللهم إلا لابن حبان فى بعضهم بذكره لهم فى (الثقات) ، ومن هؤلاء :

إبراهيم بن سالم بن أبى أمية : روى عنه جماعة ، وقال ابن سعد «كان ثقة وله أحاديث»، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال فى (التقريب) : «صدوق» . . .

بكير بن عتيق العامري : روى عنه جماعة ، وقال ابن سعد : كان «ثقة»، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، فقال فى (التقريب) : «صدوق» . . .

حرام بن سعد بن محيصة بن مسعود : روى عنه الزهرى . على اختلاف فيه، وقال ابن سعد : «كان ثقة ، قليل الحديث» وذكره ابن

حبان في (الثقات) ، فقال في (التقريب) : «ثقة» أي ولم تمنعه قلة حديثه من الحكم عليه بأنه «ثقة» .

الفرع الثاني

في إيمانه توثيق يعقوب بن سفيان الفسوي

ذكر ابن حجر قول الفسوي في الجرح والتعديل في عدد من الرواة، مع قول غيره فيهم ، واعتمد توثيقه . بعدد منهم ممن لا نعلم فيهم توثيقا
لغيره اللهم إلا لابن حبان في بعضهم بذكره لهم في (الثقات) ، ومن هؤلاء:

جواب بن عبيد الله بن التيمي الكوفي : روى عنه جماعة ، وقال ابن نمير: ضعيف في الحديث ، قد رآه الثوري فلم يحمل عنه ، وقال أبو
خالد الأحمر: «وكان يقص ويذهب مذهب الإرجاء» ، وقال أبو نعيم عن الثوري: مررت بمرجان وبها جواب التيمي فلم أعرض له، قال
أبو نعيم : من قبل الإرجاء وقال ابن عدي : . . . وليس له من الحديث المسند إلا القليل و له مقاطيع في الزهد وغيره ، ولم أر له حديثا
منكرا في مقدار ما يرويه ، وكان يرمي بالإرجاء (انظر الكامل ولا تكف بالتهذيب) ، وقال ابن حبان في (الثقات) : كان مرجئا .
وقال يعقوب بن سفيان : «ثقة يتشيع» .

فقال ابن حجر في (التقريب) : «صدوق . رمى بالإرجاء» .

دخين بن عامر : روى عنه جماعة ، وثقه يعقوب بن سفيان وذكره ابن حبان في (الثقات) ، فقال فيه في (التقريب) : «ثقة» .

الباب الثالث عشر

فى ذكر جماعة ممن وثقهم ابن حجر نفسه فى (التقريب) بقوله فىهم : «ثقة» أو «صدوق». أو غير ذلك من ألفاظ التعديل ، مع أنهم لم يكن لهم من الحديث إلا القليل سواء منهم من كان لهم حديث قليل عند أصحاب الكتب الستة أو بعضهم ، ولهم أحاديث أخرى عند غيرهم ، أولا نعرف لهم من الحديث أصلا إلا عددا قليلا .

وإذا كان الحامل لابن حجر على الحكم على جماعة كبيرة ممن تقدم ذكرهم وغيرهم ممن لم نذكرهم بأنهم مقبولون؛ هو قلة حديثهم عند من أخرج لهم من أصحاب الكتب الستة أو قلة حديثهم مطلقا .

فقد تقضى هذا فى عدد كبير جدا من الرجال من هذا حالهم ، فوثقهم بأحد ألفاظ التوثيق ولم يقل فىهم «مقبول» وهؤلاء الذين وثقهم أكبر بكثير جدا من الذين قال فىهم «مقبول» ، وهذا يدل على وهمه: فى حكمه عليهم بمقبول ، أو تناقضه . هذا بالإضافة إلى ما ذكرنا من أن قلة الحديث لا تستلزم ضعف الرواى ، وأن كثرتة لا تستلزم أن يكون «ثقة أو صدوقا» أو غير ذلك من ألفاظ التعديل .

ومن هؤلاء الذين وثقهم ابن حجر ، ولهم من الوصف ما ذكرنا :

أسماء بن الحكم الغزاري : ذكر البخارى أنه لم يرو إلا حديثين ومع ذلك قال فيه ابن حجر فى (التقريب) : «صدوق» . .

محمد بن الحكم المروزي : لم يرو عنه إلا البخارى ، وقد ذكر صاحب الزهرة أن البخارى روى عنه أربعة أحاديث ، ومع ذلك لم يكن هذا مانعا لابن حجر من أن يقول فيه فى (التقريب) : «ثقة» .

أفاح بن سعيد الأنصاري : قال فيه ابن معين : يروى خمسة أحاديث ووصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال فيه ابن حجر فى (التقريب) : «صدوق» . .

ثابت بن قيس الأنصاري : ليس به عند من أخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فيه فى (التقريب) : «ثقة» .

إياس بن خليفة : روى له النسائى وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فيه فى (التقريب) : «صدوق» . .

إسحاق بن عثمان الكلابي : ليس له عند من أخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا حديث واحد ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» . مقل .

الزبير بن عريبي : أخرج له البخارى والترمذى والنسائى وله عندهم حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ليس به بأس» .

الأسود العنبري : روى له النسائى حديثا واحدا ، ومع ذلك وقال فى (التقريب) : ثقة .

سمعان بن مشيخ : ذكر ابن ماكولا أنه ليس له غير حديث واحد ، رواه أبو داود والنسائي ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «صدوق» . .

الحسين بن علي بن الحسين : قال فيه في (التقريب) : «صدوق مقل» فلم تمنعه قلة حديثه من أن يحكم عليه بأنه «صدوق» . ، وقد روى له الترمذى والنسائي وله عندهما حديث واحد .

سلم بن أبي الزيال : قال فيه في (التقريب) : «ثقة قليل الحديث» ، فلم تمنعه قلة حديثه من أن يقول فيه : «ثقة» .

حجاج بن عاصم المحاربي : لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي ، وله عنده حديث واحد ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «ليس به بأس» .

بشير بن سلام : لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي ، وله عنده حديث واحد ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «صدوق» . .

حسان بن أبي الأشرس : روى له النسائي ، وليس له عند إلا حديث واحد ومع ذلك قال في (التقريب) : «صدوق» . .

حرام بن سعد بن محيصة : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «ثقة» .

شبيب بن عوف الأحمس : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ومع ذلك قال في (التقريب) : «ثقة» .

حكيم بن عمير الأحوص : قال ابن سعد كان معروفاً قليل الحديث ومع ذلك قال في (التقريب) : «صدوق» . بهم .

مستور بن عباد الهنائي : روى له النسائي ، وليس له عنده إلا حديث واحد ومع ذلك قال في (التقريب) : «ثقة» .

بشير بن سلمان : قال ابن سعد : كان شيخاً قليل الحديث ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «صدوق» . .

زرارة بن مصعب : روى له الترمذى . وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «ثقة» .

زفر بن صعصعة : روى له النسائي وأبو داود ، وليس عندهما له إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «ثقة» .

صالح بن خوات : روى له أصحاب الكتب الستة ، وليس له عندهم إلا حديث واحد ، ووصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «ثقة» .

عبد الله بن قدامة بن عنزة : روى له النسائي ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «ثقة» .

عبد الله بن أبي قتادة : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «ثقة» .

عبد الحميد بن المنذر : روى له ابن ماجه وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «ثقة» .

جبلة بن عطية : روى له النسائي ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «ثقة» .

- حرملة بن عبد العزيز : روى له الترمذى ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) «لا بأس به» . .
- حكيم بن حجل : روى له الترمذى ، وليس له عنده إلا حديثي واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة»
- بشير بن ثابت الأنصاري : روى له أبو داود والترمذى والنسائى ، وليس له عندهم إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .
- حفص بن عوفان : روى له النسائى ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .
- حميري بن بشير : ليس له عند من أخرج من أصحاب الكتب الستة إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» يرسل .
- عبد الله عمير أبو محمد : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .
- حلف بن خالد القرشي : روى له البخارى ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» . .
- حسان بن نوح : روى له النسائى ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .
- حماد بن نجيح : ليس له عند من أخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا حديثان ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» . .
- الحسن بن بلال البصري : روى له النسائى . وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «لا بأس به» . .
- الحارث بن لقيط : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .
- زهدي بن مضرب : ليس له إلا حديثان عند من أخرج من أصحاب الكتب الستة ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .
- زيد بن علي أبو القموص : روى له أبو داود ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .
- زيد بن يثيع : وصفه ابن سعد بأنه كان قليل الحديث ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .
- زيد الحجام : روى له النسائى وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .
- سعيد بن يزيد الأحمسي : روى له النسائى ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» . .
- سعيد بن خالد بن عمرو : روى له مسلم ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .
- سلمان أبو رجاء : روى له البخارى ومسلم والنسائى ، وليس له عندهم إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» .
- زياد بن الحصين النهشلي : روى له النسائى ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .
- زياد بن الحصين أوجهمة : روى له مسلم ، وليس له عنده إلا حديثان ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة يرسل» .
- محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .
- معاوية بن سويد بن مقرن : روى له أصحاب الكتب الستة ، وليس له عندهم إلا حديثان ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

حجر بن قيس الهمداني : روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وليس له عندهم إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

مسافع بن عبد الله بن شيبه : وصفه ابن سعد بأنه كان قليل الحديث ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

أبو سهله مولى عثمان بن عفان : روى له ابن ماجه ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) «ثقة» .

محمد بن معن بن محمد بن معن : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

حجير بن أبى الربيع : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

محمد بن أبى أمامة بن سهل : روى له النسائي ، وأبو داود ، وابن مائه ، وليس له عندهم إلا حديثان ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

أبو بكر بن عبد الله بن أبى الجهم : وصفه ابن سعد بأنه كان قليل الحديث ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

شيبيل بن عوف الأحمسي : وصفه ابن سعد أنه كان قليل الحديث ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

أبو عبد الله المدني مولى الجندعيين : روى له النسائي ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

حصين بن مالك العجلي : روى له الترمذى وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» .

أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب : وصفه أبو زرعة بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية : وصفه ابن سعد بأنه كان قليل الحديث . قال فى (التقريب) : «ثقة» .

موسى بن سلمة المحبق : وصفه ابن سعد بأنه كان قليل الحديث ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

بسطام بن حريث : روى له أبو داود وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

حاجب بن المفضل : روى له أبو داود والنسائي ، وله عندهما حديثان فقط ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

الحسين بن عمران الجهني : روى له ابن ماجه ، وله عنده حديث واحد فقط ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» . يهيم .

خالد بن أسلم القرشي : وصفه الدارقطني بأنه ليس بالمكثر ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» . .

الزبير بن أبى أسيد : روى له البخارى ، وله عنده حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» .

زيد بن علي بن دينار : روى له النسائي ، وله عنده حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» . .

محمد بن عبد الكريم العامري : روى له النسائي ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» . .

عبد الخالق بن سليمة : قال فيه فى (التقريب) : «ثقة» مقل « قلت : مع أنه ليس له عند من أخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا

حديثان .

أحمد بن الهيثم : روى له النسائي، وليس له عنده إلا حديث واحد . مع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» .

إسحاق بن عثمان الكلابي : روى له أبو داود ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» . مقل .

معاوية بن عمرو بن خالد : روى له مسلم وأبو داود والنسائي ، وليس له عندهم إلا حديث واحد ، ومع ذلك ، وقال فى (التقريب) : «ثقة» .

أيوب بن حبيب الزهري المدني : له عند من أخرج من أصحاب الكتب الستة حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

أيوب بن إبراهيم الثقفي : روى له النسائي فى (الخصائص) وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» . .

أيوب بن عائد : قال ابن عدى له نحو عشرة آحاديث ، ومع ذلك قال فى (التقريب) . «ثقة روى بالإرجاء»

أيوب بن عبد الرحمن بن صعصعة : ليس له عند من أخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) «صدوق» .

بشير بن ميمون الشقري : له حديث واحد ، رواه له أبو داود ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» . .

بلال بن عبد الله بن عمر : قال حمزة الكفاني : «لا أعلم له غير هذا الحديث . يعنى حديث . « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » رواه مسلم . ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

خليفة بن كعب التميمي : روى له البخارى ومسلم والنسائي، وليس له عندهم إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

ثابت بن السمط : روى له ابن ماجه وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» . .

داود بن خالد بن دينار : روى له أبو داود حديثا واحدا ، وقال ابن المدينى : «لا يحفظ عنه إلا هذا الحديث عن ربيعة ، وأورد له ابن عدى حديثا آخر عن ابن المنكر مع هذا الحديث ، وقال : وله غير ما ذكرت وليس بالكثير» ومع ذلك قال فى (التقريب) : «صدوق» . .

سليمان بن سنان : روى له النسائي وله عنده حديث واحد ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

مسلم بن يناق : وصفه ابن سعد بأنه كان قليل الحديث ، ومع ذلك قال فى (التقريب) : «ثقة» .

مسلم بن أبى مريم : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال فيه فى (التقريب) : «ثقة» .

عبد الله بن سواده : ليس له عند من أخرج من أصحاب الكتب الستة إلا حديثان ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «ثقة» .

موسى بن أنس بن مالك : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «ثقة» .

أبو صادق الأزدي : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال في (التقريب) : «صدوق» . .

شعبة بن دينار الكوفي : روى له النسائي ، وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «لا بأس به» . .

أبو عميرة بن أنس بن مالك : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «ثقة» .

شريح بن النعمان الصائدي : روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي ، وليس له عندهم إلا حديث واحد ، وقال ابن سعد : «كان قليل الحديث» ومع ذلك قال في (التقريب) : «صدوق» . .

فائدة : وقع في (التقريب) شريح بن النعمان العابدی والصواب الصائدي كذا هو في التهذيب وتهذيب الكمال (وثقات ا) بن حبان .

معلي بن زياد القردوسي : قال فيه في (التقريب) : «صدوق» . قليل الحديث» قلت : فلم تكن قلة حديثه مانعة لابن حجر من أن يقول فيه : «صدوق» . .

عاصم بن لقيط بن صبرة : روى له البخاري في الأدب وأصحاب السنن وليس عندهم له إلا حديث واحد في المبالغة في الاستنطاق وغير ذلك ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «ثقة» .

الحسن بن منصور البغدادي : روى له البخاري وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «صدوق» . .

عمرو بن يحيى بن سعيد أبو أمية السعيد : قال ابن عدى : «ليس له في الحديث إلا القليل» ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «ثقة» .

أفزع موذن عمر بن الخطاب : روى له أبو داود وليس له عنده إلا حديث واحد ، ومع ذلك . قال فيه في (التقريب) : «ثقة» مخضرم .

أبو العالية البراء البصري : وصفه ابن سعد بأنه كان قليل الحديث ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «ثقة»

معروف بن خربوذ المكي : روى له البخاري ، حديثا واحدا وروى له مسلم وأبو داود وابن ماجه حديثا آخر ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «صدوق» . ربما وهم .

منصور بن عبد الرحمن بن طلحة العبدري الحجبي المكي : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «ثقة

أخطأ ابن حزم في تضعيفه» .

سالم بن عبد الله الجزري : روى له ابن ماجه وليس له عنده إلا حديث واحد وهو في الوضوء ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «ثقة» .

عبد الله بن كليب بن كيسان : قال فيه فى (التقريب) : «صدق». . قليل الرواية « قلت : فلم تمنعه قلة حديثه من أن يقول فيه : «صدق» . .

أبو صادق الأزدي : وصفه ابن سعد بأنه قليل الحديث ، ومع ذلك قال فيه فى (التقريب) : «صدق» . .

المغيرة بن سبيع العجلي : روى عنه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وليس له عندهم إلا حديث واحد ، ومع ذلك قال فيه فى (التقريب) : «ثقة» .

أبو بكر بن عبد الله بن أبى الجهم العدوي : قال فيه ابن سعد : كان قليل الحديث ، ومع ذلك قال فيه فى (التقريب) : «ثقة» .

أبو نصيرة الواسطي : قال فيه ابن حبان : كان يخطيء علي قلة روايته ، ومع ذلك قال فيه فى (التقريب) : «ثقة» « أن فلم تكن قلة روايته مانعة لابن حجر من الحكم عليه بأنه «ثقة» .

الباب الرابع عشر

في ذكر جماعة ممن فيهم تعديل من بعض الأئمة المعتمدين وجرح من غيرهم ، أم تجهيل ، وقال فيهم ابن حجر في (التقريب) : « مقبول » أو « لين » أو ما في معناه وتوضيح أن الراجح توثيقهم بأحد ألفاظ التعديل كـ«ثقة» أو «صدوق». أو غير ذلك ، وذكر تناقضه في ذلك .

ومن هؤلاء الذين لهم من الوصف ما ذكرنا :

١- أبو عاصم الغنوي : روى عنه حماد بن سلمة ، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين «ثقة» ، وقال أبو حاتم ، «لا أعرف اسمه ولا أعرفه، ولا حدث عنه سوى حماد» ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «مقبول» .

فمثل هذا يقال فيه علي الأقل : « «صدوق» . لأنه ارتفعت جهالته وثبتت عدالته برواية حماد بن سلمة عنه (وهو «ثقة» تغير حفظه بآخره) وتوثيق ابن معين له وهو الإمام المعروف بتبثته في التوثيق ، وتعننه في الجرح .

وإذا كان قد جهله أبو حاتم فلم يعرفه ، فقد عرفه ابن معين ووثقه . ومع أن ابن حجر قال في أبي عاصم هذا « مقبول » فقد نقض هذا في محمد بن الحكم المروزي فقال فيه : «ثقة» ، مع أنه هو الآخر روى عنه البخاري فقط وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال فيه أبو حاتم «مجهول» .

وقال الذهبي : ما علمت روى عنه غير البخاري

وقال ابن حجر في (مقدمة الفتح) (الفصل التاسع) في ترجمته لمحمد بن الحكم هذا : من شيوخ البخاري لم يعرفه أبو حاتم فقال : « إنه مجهول» : قلت - القائل ابن حجر :- قد عرفه البخاري وروى عنه في صحيحه في موضعين ، وعرفه ابن حبان فذكره في الطبقة الرابعة من (الثقات) « انتهى .

قلت : فهلا قال نحو هذا في شأن أبي عاصم الغنوي ؟!

فإن كان قال في أبي عاصم : «مقبول» لقله حديثه ، فقد قال في محمد بن الحكم السابق «ثقة» ، مع أنه هو الآخر قليل الحديث فقد ذكر في (التهذيب) أن صاحب الزهرة زعم أن البخاري روى عنه أربعة أحاديث ، وهذا يدل علي أنه ليس له إلا أربعة أحاديث لأنه لم يرو عنه غير البخاري كما سبق وقد ذكر ابن حجر نفسه في المقدمة كما سبق ، أن البخاري روى له في صحيحه في موضعين ، وانظر ما سبق ذكره في الباب الثالث عشر وغيره بشأن توثيق قليل الحديث .

٢- أبو سفيان عن عمرو بن حريش : روى عنه مسلم بن جبير ، وقال ابن معين «ثقة مشهور» ، وقال الذهبي ، « لا يعرف » وقال ابن

حجر فيه في (التقريب) : «مقبول» .

قلت : مثل هذا يقال فيه : «صدوق» . علي الأقل ، وانظر ما سبق قريبا .

ومع أن ابن حجر قال في أبي سفيان هذا «مقبول» فقد نقض هذا في الأسود بن مسعود العنبري فقال فيه في (التقريب) : «ثقة»
«!! مع أنه هو الآخر لم يرو عنه إلا واحد، وهو العوام بن حوشب ، وقال فيه ابن معين «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال
الذهبي : «لا يدري من هو» .

ورد ابن حجر كلام الذهبي هذا بقوله : وهذا كلام لا يسوي سماعه فقد عرفه ابن معين ووثقه وحسبك «!!! انتهى» .

قلت : فهلا رد كلام الذهبي في أبي سفيان بنحو مارد في الأسود، ووثق أبا سفيان، ولو بلفظ: ««صدوق»» .

وأیضا فقد قال في الأقرع مؤذن عمر : «ثقة مخضرم» !!! مع أنه روى عنه واحد وقال العجلي: «تابع ثقة» ، وذكره ابن حبان في
(الثقات) ، وقال الذهبي: «لا يعرف» .

٣- عمارة بن عبد الكوفي : روى عنه أبو إسحاق، ولم يرو عنه غيره، وقال الجوزجاني عن أحمد : «مستقيم الحديث» ، ولا يروى عنه
غير أبي إسحاق « ، وقال أبو حاتم شيخ «مجهول» لا يحتج بحديثه ، وذكره ابن حبان في (الثقات) . ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «
مقبول» !!

قلت مثل هذا يقال فيه «صدوق» . لأنه انتقت جهاته، وثبتت عدالته براوية أبي إسحاق السبيعي - وهو «ثقة» اختلط بآخره وكان
يدلس وهو من رجال الشيخين وغيرهما - عنه وتوثيق أحمد له، وهو الإمام المعتمد في الجرح والتعديل بقوله: مستقيم الحديث ، هذا
بالإضافة إلى ذكر ابن حبان له في (الثقات) ، وانظر ما سبق .

ومع أنه قال في عمارة هذا: «مقبول» فقد نقض هذا في الصباح بن عبد الله العبدي فقال فيه : «ثقة» !!! ، مع أنه هو الآخر روى
عنه موسى بن إسماعيل البتوكي ، وقال ابن معين : «ثقة» ، وقال أبو حاتم : «مجهول» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) . وأيضا فقد
نقضه في سفيان بن موسى البصري فقال فيه في (التقريب) : «صدوق» . مع أنه روى عنه جماعة ووثقه الدارقطني وذكره ابن حبان
في (الثقات) وقال أبو حاتم فيه : «مجهول» . وكذلك فقد قال في الربيع بن محمد بن عيسى الكندي : «لا يأس به» مع أنه روى عنه
جماعة منهم النسائي وقال : «لا يأس به» وقال مسلمة بن قاسم : «مجهول» .

٤- أبو العجفاء السلمي البصري : روى عنه ابنه عبد الله والحارث بن حصيرة ، وصالح بن جبير الشامي ، ومحمد بن صالح بن جبير
، ومحمد بن سيرين وقيل : عن ابن سيرين : عن ابن أبي العجفاء عنه ، وقال ابن معين : «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) . وقال
البخاري : في حديثه نظر، وقال الحاكم أبو أحمد : «ليس حديثه بالقائم» ، وقال الدارقطني : «ثقة» ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) :

«مقبول» .

قلت : مثل هذا يقال فيه علي الأقل : «صدويهم» أو «صدوق . له أوهام» لتوثيق ابن معين والدارقطني له .
فإن قيل : إن قول البخارى : فى «حديثه نظر» يعد من البخارى جرحا شديدا فى الراوى؛ لأنه يقصد به أنه متهم أو متروك الحديث وكذلك قوله : فيه نظر . انظر شرح الألفية للعراقى ، (وللسخاوى) ، (والميزان) فى ترجمته عبد الله بن داود، والواسطى، وترجمة البخارى فى (سير أعلام النبلاء)، (والرفع والتكميل) لأبى الحسنات اللكنوى فكيف يقال فى مثل هذا «صدوق له أوهام»، وإن وثقه ابن معين وغيره ؟ .

قلنا : أن ابن حجر نفسه قال فى (التقريب) : فى ترجمة حنيفة أبى حرة الرقاشى «ثقة» مع أنه روى عنه اثنان وقال أبو داود ثقه ، وقال ابن معين ضعيف وقد ذكر ابن حجر نفسه فى مقدمة (اللسان) (١٣/١) عن أبى خيثمة قال : «قلت ليحيى بن معين إنك تقول : فلان ليس به بأس وفلان ضعيف ، قال : إذا قلت لك : ليس به بأس فثقة» ، وإذا قلت : «هو ضعيف فليس هو بثقة» ، ولا يكتب حديث « انتهى وانظر أيضا (مقدمة ابن الصلاح) .

وحيث إن لفظ : «ليس بثقة ولا يكتب حديثه» من ألفاظ الجرح الشديد التى لا يصلح حديث من قيل فيه ذلك للاحتجاج به ولا للاستشهاد ولا للاعتبار، فيكون حنيفة عند ابن معين بهذه الصفة ، ومع ذلك فقد قال ابن حجر فيه «ثقه» اعتمادا منه لتوثيق أبى داود له .

وأىضا فقد ترجم ابن حجر فى (التهذيب) لمحمد بن موسى بن أبى نعيم فذكر أنه روى عنه جماعة وأن ابن معين قال فيه : (ليس بشيء) ، وقال أىضا فيه من رواية أبى داود عنه : «أكذب الناس عفر من الأعفار» ، وقال أحمد بن سنان «ثقة» ، «صدوق» ، وأن أبى حاتم قال فيه : «صدوق» . ، وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) ، وأن ابن عدى قال : «عاما ما يرويه» لا يتابعه عليه (الثقات) ، وأن أبى علي الغسانى ذكره فى شيخوخ أبى داود .

فقال فيه ابن حجر مع ذلك : «صدوق» . ، لكن طرحه ابن معين ، وقد روى عنه أبو داود خارج السنن . انتهى .

وأىضا فقد ترجم فى (التهذيب) لشرحبيل بن سعد أبو سعد الخطمى : فذكر أنه روى عنه جماعة منهم مالك وكفى عنه ، وأن مالكا قال فيه : «ليس بثقة» ، وقال يزيد بن هارون عن ابن أبى ذئب أنا شرحبيل وهو شرحبيل وقد بينا لكم ، وقال ابن معين : «ليس بشيء» ضعيف» ، وقال أىضا «كان أبو جابر البياضى كذابا ، وشرحبيل خير من ملاء الأرض مثله» ، وقال مرة : ضعيف يكتب حديثه ، وقال رجل لابن إسحاق : كيف حديث شرحبيل ؟ قال : وأحد يحدث عن شرحبيل ! وقال يحيى القطان ، أتعجب من رجل يحدث عن أهل الكتاب وترغب عن شرحبيل ؟ !» وقال ابن سعد كان شيخا قديما روى عن زيد بن ثابت وعامة الصحابة وبقي حتى اختلط ،

واحتاج وله أحاديث وليس يحتج به، وقال أبو زرعة: «لين»، وقال النسائي: ضعيف، وقال الدارقطني: ضعيف يعتبر به، وقال ابن عدى، « له أحاديث وليست بالكثيرة، وفي عامة ما يرويه نكارة» وذكره ابن حبان في (الثقات) .

وقال سفیان بن عیینة « لم يكن أحد أعلم بالمغازي والبدرين منه، فاحتاج فكأنهم اتهموه » وقال أيضا : (لم يكن أحد أعلم بالبدرين منه وأصابته حاجة فكانوا يخافون إذا جاء الرجل فلم يعطه أن يقول : لم يشهد أبوك بدرا» .

وخرج ابن خزيمة، وابن حبان حديثه في (صحيحيهما) ، وقال حجاج الأعمور عن ابن أبي ذئب : «كان شرحبيل متهما» ، وقال ابن البرقي : «هو يضعف» ، وإنما ترك مالك تسميته لذلك ، وحكى مضر بن محمد عن ابن معين أنه وثقه، ومع ذلك كله قال فيه في (التقريب) : «صدوق» . .

وأىضا فقد ترجم ابن حجر في (التهذيب) لسهل بن معاذ الجهني، فذكر أنه روى عنه جماعة وأن ابن معين قال فيه : «ضعيف» ، وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) وقال : « لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبانه بن فائد عنه »، وذكره في (الضعفاء) أيضا فقال : منكر الحديث جدا» . الخ ، وأن العجلي قال «ثقة» ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «مع ذلك «لا يأس به» إلا في رواية زبانه عنه و«انظر ما سبق .

شعيب بن صفوان بن الربيع بن الركين : قال فيه في (التقريب) : «مقبول» قلت : وقد ترجم له في (التهذيب) فذكر جماعة رويوا عنه منهم عبد الرحمن ابن مهدي، وأن أحمد قال : «ما ظننت أن عبد الرحمن بن مهدي روى عنه، وقال صالح محمد : سألت أحمد عنه ، فقلت : روى عنه ابن مهدي فقال: «لا يأس به» وكان هاهنا من الأبناء وهو صحيح الحديث وقال إبراهيم ابن الجنيد عن ابن معين: « ليس حديثه بشيء » ، قال: «وأيش كان عنده ؟ كان عنده سمر» ، وقال ابن معين أيضا في رواية يزيد بن الهيثم البادي عنه : «شعيب بن صفوان ليس بشيء الترجمانى يروى وليس يبالى عن روى ، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به» ، وروى له أبو أحمد عدى أحاديث ثم قال : ولشعيب غير ما ذكرت وليس بالكثير وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: « وكان ربما يخطيء» .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : «صدوق ربما وهم» أو ما فى معناه .

وكيف يقال فى مثله « مقبول » وقد روى عنه جماعة منهم ابن مهدي، وقد سبق أنه كان لا يروى إلا عن «ثقة» فرواية عنه توثيق له ولم يكن متساهلا فى التوثيق ، فتوثيقه معتبر ، وزيادة علي ذلك فقد عدله أحمد بقوله : «لا يأس به»، وهو صحيح الحديث ، فضلا عن أن ابن حبان ذكره فى (الثقات) « وقوله: وكان ربما يخطيء » جرح مفسر، فهو معتبر، ولا يرد مقابل تعديل من عدله . وكذلك قول ابن عدى فيه؛ يدل على أنه يتفرد بأحاديث، أو بزيادات لا يتابعه عليها (الثقات). أى أنه يتفرد بما ينكر عليه .

وهذا جرح مفسر فهو معتبر، إلا أن جرحه وجرح ابن حبان يعارضه قول أحمد: «وهو صحيح الحديث» فهذا القول منه يقتضى عدالته وضبطه وحفظه لحديثه وخلو حديثه من الشذوذ، والعلة القادحة، كما هو مقرر فى المصطلح فى حد الحديث الصحيح ، وأحمد إمام معتمد فى هذا الشأن، وعلى هذا فبعد اعتماد قول أحمد، وجرح ابن عدى وابن حبان يكون الحكم عليه بأنه «صدوق». ربما وهم أو ما فى معناه، هو الأشبه .

وأما قول ابن معين فيه فليس فى الحقيقة مستلزما جرحا فيه؛ لأن قول ابن معين فى راو ما: «ليس بشيء» ، يقصد به أنه قليل الحديث ، وقد سبق أن ذكرنا أن قلة حديث الشخص لا تستلزم أن يكون مجروحا، وأن كثرة حديثه لا تستلزم أن يكون عدلا مقبول الحديث، وانظر ما سبق، ومما يدل على أن ابن معين نفسه لا يعتبر قلة حديث الشخص علة توجب ضعفة عنده أنه هو نفسه قال فى أفصح بن سعيد الأنصارى مرة: «ثقة، يروى خمسة أحاديث، وقال أيضا فيه» « ليس به بأس» وهذا اللفظ أيضا يدل على أنه «ثقة» عنده (وانظر ما سبق قريبا ذكره نقلا من (مقدمة اللسان ١٣/١)

ومما يدل على أن قول ابن معين: « ليس بشيء» إنما يقصد به أنه قليل الحديث ما ذكره ابن حجر فى (الفصل التاسع) من (مقدمة الفتح) فى ترجمة عبد العزيز بن المختار البصرى عن ابن القطان الفاسى أنه ذكر أن مراد بن معين من قول: « ليس بشيء» « يعنى أحاديثه قليلة. وانظر أيضا شرح الألفية للسخاوى.

فهذا اصطلاح خاص بابن معين بشأن هذا اللفظ وأن كان معدودًا من ألفاظ الجرح الشديد، كما هو مقرر فى المصطلح .
وإذا افترضنا أن هذا اللفظ من ابن معين يدل على أنه مجروح عنده فسيكون مجروحًا جرحًا لنا .

وأما قول أبى حاتم فيه : يكتب حديثه ولا يحتج به « فليس دالا على ضعفه عنده؛ لأننا سبق أن ذكرنا ما يدل على أن الذى يحتج به عنده هو الثقة» المتقن كشعبة وسفيان فمن كان «صدوقًا عنده فلا يحتج به» (وانظر ما سبق ذكره فى الباب الحادى عشر عند الكلام على عبد الله بن جابر) .

فقول أبى حاتم فى شعيب يدل على أنه صالح الحديث عنده على الأقل .

وانظر ما سبق ذكره قريبا عن ابن حجر بشأن شرحبيل بن سعد، وسهل ابن معاذ وغيرهما وقارن بين قوله فيهم فى (التقريب) مع ما ذكره عنهم فى (التهذيب) وبين ما قاله فى شعيب بن صفوان فى (التقريب) مع ما ذكره عنه فى (التهذيب) .

٦ - جُرِّي بن كليب السدوسي البصري : قال فيه فى (التقريب) : «مقبول»

قلت : وكان ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه قتادة وأنه كان يثنى عليه خيرا ، وأن قتادة قال : «كان من الأزارقة» ، وأن ابن المدينة قال: «مجهول» ، ماروى عنه غير قتادة ، وقال أبو حاتم : «شيخ لا يحتج بحديثه» ، وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) ، وقال

العجلي : « بصرى تابعى ثقة » فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » على الأقل ، لأنه إن كان قد جهله ابن المديني فقد عرفه العجلي ووثقه وقد اعتمد ابن حجر توثيق العجلي في عدد كبير من الرجال كما سبق وكذلك فقد عرفه ابن حبان فذكره في (الثقات) ، هذا بالإضافة إلى أن قتادة عدله أيضاً ، لأن لفظ « أثنى عليه خيراً » ونحوه من ألفاظ التعديل كما هو مقرر في المصطلح ، وقيادة « ثقة » ثبت يدلس ، وهو من رجال الشيخين وغيرهما .

وأما قول أبي حاتم فيه : « لا يحتج بحديثه » ، فقد تقدم الكلام عليه . فيراجع ، وتقدم أنه لا يدل على أنه مجروح عنده ، وإذا افترضنا أنه يدل على أنه مجروح عنده ، فهو جرح غير مفسر ، فلا يقبل فيمن ثبتت عدالته ، ولا سيما إذا كان الجرح متعناً في الجرح كأبي حاتم ، وإذا افترضنا أنه يقبل فهو جرح لين كما هو مقرر في المصطلح فمثل جرى يقال فيه في هذه الحالة : « صدوق » . بهم « أو غير ذلك مما في معناه

ومع أن ابن حجر قال في جرى « مقبول » فقد قال في البراء بن ناجية : « ثقة » مع أنه هو الآخر . روى عنه واحد وذكره ابن حبان في (الثقات) ووثقه العجلي وقال فيه الذهبي : فيه جهالة لا يعرف ، فرد ابن حجر قول الذهبي هذا بقوله : قد عرفه العجلي وابن حبان فيكفيه . وانظر أيضاً ما ذكره ابن حجر بشأن محمد بن الحكم المروزي وقد سبق قريباً وكذلك ما ذكره بشأن أبي سفيان عن عمرو بن حريش وغيرهما .

٧. سحاج بن موسي الضبي : قال فيه في (التقريب) : « مقبول »

قلت : وكان ترجم له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه مغيرة بن مقسم وجرير بن عبد الحميد ، وعمار بن رزين ، وأبو معاوية ، ومروان بن معاوية ، وعبد الرحمن بن مغراء . وأن ابن معين وأبا داود قالاه في : « ثقة » ، وأن أبا داود قال : « لا بأس به » ، وأن ابن حبان قال : « لا يحتج به » ، وأن ابن المبارك قال : « من مسحاح حتى أقبل منه ؟ » .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صدوق » . « لأنه انتقت جهالته برواية من تقدم ذكرهم ، وثبتت عدالته بتوثيق ابن معين ، وهو الإمام المقدم المتثبت في التعديل ، فكيف إذا انضاف إلى توثيقه توثيق أبي داود له ، وهو من أئمة هذا الشأن أيضاً ، فيرد مع هذا التوثيق جرح ابن حبان ، لأنه غير مفسر هذا بالإضافة إلى أنه يسرف في الجرح .

وأما قول ابن المبارك فيه « فليس بشيء » « لأنه إن كان قد جهله ، هو فقد عرفه ابن معين وأبو داود ووثقاه فيكفيه ، وكيف يكون « مجهول » من روى عنه من تقدم ذكرهم ووثقه مثل ابن معين وأبو داود ؟ !!

وإذا افترضنا أن جرح ابن حبان فيه يقبل ؛ فهو جرح هين ، كما هو مقرر في المصطلح في مراتب ألفاظ الجرح .

فعلى هذا يقال في سحاج وأمثاله : « صدوق بهم » أو غير ذلك مما في معناه . أو في مرتبته .

٩ . معاوية بن سلمة النصرى : قال فيه فى (التقريب) . مقبول

قلت : وكان ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه الأوزاعى ، وأبو معاوية وعبد الله بن نير والجاربى ، وغيرهم ، وأن عبد الله بن نير قال: كان ثقة ، وأن ابن معين كأنه ضعفه ، وأن أباحاتم قال ، «مستقيم الحديث»، وأنه قال أيضاً : «ثقة ، وأن ابن أبى عاصم قال : «حدثنا أبو بكر بن أبى شيبه حدثنا ابن غير عن معاوية النصرى وكان ثقة ، وأن أبا الحسن ابن القطان قال فى زيادات السنة له حدثنا حازم بن يحيى، حديثاً أبو بكر به . فمثل هذا يقال فيه على الأقل : «صدوق»؛ لأنه انتقت جهالته برواية من تقدم ذكرهم ، وثبت عدالته بتوثيق أبى حاتم له وهو الإمام المعروف بتثبه فى التوثيق فى توثيقه كفاية فكيف إذا انضاف إلى هذا توثيق ابن نير له ، وهو «ثقة» صاحب حديث من رجال الشيخين وغيرهما ؟ !

وأما المذكور عن ابن معين فيه فمع كونه غير صريح فى التضعيف ، هو أيضاً غير مفسر فلا يقبل فىمن ثبتت عدالته ، ولو افترضنا قبوله فهو جرح غير شديد فيكون معاوية هذا مع هذا الافتراض : «صدوقاً يهيم على الأقل» .
ومن العجيب أن يقول ابن حجر فى معاوية هذا : «مقبول» مع توثيق أبى حاتم وغيره ومع أن قول ابن معين فيه قد تقدم ما فيه وأن يقول فى حنيفة أبى حرة : «ثقة» مع أنه وثقه أبو داود فقط ، وقال ابن معين : «ضعيف» وهذا لفظ صريح فى تضعيفه ، وهو دال على جرح شديد عنده كما سبق ! وانظر ما سبق بشأن حنيفة وغيره .

فائدة : وقع فى (التقريب) : « معاوية بن مسلمة » والصواب : « سلمة » كذا هو فى (التهذيب) (وتهذيب الكمال) .

٩- معبد بن راشد أبو عبد الرحمن الفقيه كوفي أو واسطى : قال فيه فى (التقريب) : « مقبول ، فقيه » قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه موسى بن داود الضبى ، ورويم بن يزيد ، والحسن بن الصباح البزار وقال : « كان ثقة » وقال عبد الله بن أحمد : قال أبى : « رأيت ولم يكن به بأس ، وأثنى عليه ، وقال : كان يفتى برأى » وقال ابن معين « معبد بن راشد واسطى ضعيف الحديث » وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه «صدوق» . أو على الأقل : «صدوق» . يهيم « وانظر ما سبق . ومع أنه قال فى معبد بن راشد « مقبول » فقد قال فى معروف بن خربوذ : «صدوق» . وربما وهم مع أنه هو الآخر روى عنه جماعة ، وروى له البخارى ومسلم فى (صحيحهما) ، وقال ابن معين ، « ضعيف » ، وقال أبو حاتم : « يكتب حديثه » ، وقال أحمد ما أدرى كيف حديثه ، وقال الساجى «صدوق» . وقال ابن حبان فى (الضعفاء) : « كان يشتري الكتب فيحدث بها ، ثم تغير حفظه فكان يحدث على التوهم » فقال ابن حجر معقباً على قول ابن حبان هذا : « فكأنه ترجم لغيره فإن هذه الصفة مفقودة فى حديث معروف » انتهى .

١٠ . محمد بن قيس الهمداني : قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : وكان قد ترجم له فى التهذيب ، فذكر أنه : روى عنه الثورى

وإسرائيل وقيس بن الربيع وأبو حنيفة وشريك ، وأبو عوانة وهشيم ، وأن احمد قال : « صالح أرجو أن يكون » ثقة « وأن إسحاق بن منصور قال عن ابن معين : ثقة ، وأن الدورى قال عن ابن معين مرجيء ، وأن ابن أبي حاتم قال عن أبيه : « لأبأس » به وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) ، ثم قال ابن حجر : قرأت بخط الذهبى : ضعفه أحمد بن حنبل ، قال يعقوب بن سفيان : لين الحديث ، وقال ابن حزم : « ليس بالمشهور » .

قلت : مثل هذا يقال فيه : على الأقل : « صدوق يهم » أو غير ذلك مما فى مرتبه ؛ لأنه ارتفعت جهالته برواية من تقدم عنه ، وثبتت عدالته بتوثيق ابن معين ، وأبى حاتم له ، وكفى بهما بل بأحدهما فكيف إذا اجتمعا ؟ ! أما قول أحمد فيه فقد اختلف ، فإما أن هذا كان ناتجاً من اختلاف اجتهاده ، ولا ندرى أى القولين تقدم عن الآخر ، حتى يعمل بالتأخر ، وعند عدم العلم بتاريخ القولين يتوقف عن القول بكل منهما ، كحالتنا هذه ، وبالتالي فكأن لم يكن له قول فيه لا يجرح ولا بتعديل ، وباعتبار هذا يكون قد سقط قولاً أحمد فيه ، فيبقى فيه توثيق أبى حاتم وابن معين وجرح يعقوب بن سفيان ، وقول ابن حزم « ليس بالمشهور » .

أما جرح يعقوب فهو غير مفسر ، فهو مردود فيمن ثبتت عدالته ، وإذا قلنا باعتباره وعدم رده فهو جرح هين ، فيكون محمد بن قيس هذا مع هذا الاعتبار « صدوق » . ا. يهم على الأقل .

وأما قول ابن حزم فيه فهو مردود أصلاً ؛ لأنه ، ألم يكن مشهوراً عنده ، فقد روى عنه من سبق ذكرهم وعرفه أبو حاتم وابن معين ووثقاه ، هذا بالإضافة إلى ذكر ابن حبان له فى (الثقات) ، [هذا باستثناء توثيق أحمد له لاختلاف رأيه فيه] .

وإما أن يكون قول أحمد فيه قد قاله فى قضيتين سئل عنهما ، فأجاب فى إحدهما بأن محمد بن قيس صالح أى بالنسبة لغيره الذى كان قد سئل عنه وسئل عن محمد فى قضية أخرى مع راوٍ آخر فضعفه أى بالنسبة للراوى الآخر . (وانظر مقدمة اللسان ، وشرح الألفية للسخاوى والرفع والتكميل)

وحيث إنه ليس هناك ما يرجح هذا الاحتمال على الاحتمال السابق الذى ذكرناه ، أعنى احتمال اختلاف اجتهاده فى محمد فقال فيه قولين . فقد سقط القولان اللذان قالهما فى محمد . فكأنه ليس له قول فيه .

وبالتالى يكون الحكم على محمد بن قيس بما تقدم ذكره .

١١ - أبو حية بن قيس الوادعي الهمداني الكوفي : قال فيه فى (التقريب) مقبول : قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه أبو إسحاق السبيعي ، وأن الحاكم أبا أحمد قال : « روى عنه المنهال بن عمرو إن كان محفوظاً ، وأن عبد الله بن أحمد قال عن أبيه : « شيخ » ثم قال ابن حجر ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال أبو الوليد بن الفرضى « مجهول » قال ابن المدينى وقال ابن القطان : وثقه بعضهم وصح حديثه ابن السكن وغيره ، وقال ابن الحارود الكنى فى الكنى « وثقه ابن نمير » انتهى .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » . ، أو على الأقل « صالح الحديث » ، لانتقاء جهالته برواية من تقدم عنه وتعديل أحمد له بقوله : « شيخ » وتوثيق ابن نمير له . هذا بالإضافة إلى ذكر ابن حبان له فى (الثقات) .

وإذا كان ابن القطان قد قصد بقوله : « وثقه بعضهم » أحمد وابن نمير، وابن حبان فقد تقدم الحكم عليه بهذا التوثيق . وإن كان قد قصد غير هؤلاء ، بأن كان قد وقف على توثيق فيه لغير من تقدم ذكرهم ، وكان من المعتمدين فى التوثيق ؛ فيزيد هذا فى إثبات عدالته .

وأما تجهيل من جهله فليس بشيء ؛ لأنه قد عرفه أحمد ، وابن نمير فوثقاه هذا بالإضافة إلى ذكر ابن حبان له فى (الثقات) ، وانظر ماسبق ذكره .

١٢ . أبو عاصم العباداني المرائي البصري : قال فيه فى (التقريب) : «لبن الحديث» قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه على بن المدينى ، وعبد الأعلى بن حماد ، ونعيم بن حماد ، وإسحاق بن راهويه، وآدم بن أبى إياس ، ومحمد بن أبى بكر المقدمى ، وسويد بن سعيد، ومحمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب ، والحسن بن عرفة ، وآخرون ، ثم قال : قال الدورى عن ابن معين : لم يكن به بأس صالح الحديث ، وقال عمرو بن على : كان «صدوق» . ثقه ، وقال أبو زرعة : «ثقة شيخ» ، وقال أبو حاتم : « ليس به بأس » وقال أبو داورد : لأعرفه . وقال العقيلي : منكر الحديث ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال : كان «مخطيء » . قلت : فهل مثل هذا يقال فيه : « لبن الحديث » ؟ !!

إن مثل هذا يقال فيه «صدوق» . « أو على الأقل «صدوق ربما وهم » أو غير ذلك مما فى معناه ؛ لأنه اتفتت جهالته برواية من تقدم ذكرهم عنه بل إن رواية بعضهم تكون كافيه لئفى جهالته فكيف برواية جميعهم عنه ؟

وثبتت عدالته بتوثيق من سبق ذكرهم ، وهم ابن معين ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة وعمر وابن على وهو «ثقة» حافظ ، وهذا بالإضافة إلى ذكر ابن حبان له فى (الثقات) وكذلك فقد روى عنه على بن المدينى ، وقد تقدم إنه كان لا يروى إلا عن عدل فروايته عنه توثيق له ، أما قول أبى داود : «لا أعرفه» فليس بشيء لأنه قد عرفه أبو حاتم ووثقه ، وهذا يكفيه ، فكيف إذا انضاف إلى ذلك توثيق ابن معين وأبى زرعة وغيرهما ، وأيضاً فقد روى عنه جماعة كبيرة ، وكثرة رواية (الثقات) عن الشخص تقوى حسن الظن به كما سبق عن السخاوى ، وأما العقيلي فهو معروف بإسرافه فى الجرح ، وجرحه هذا وإن كان مفسراً ، إلا أنه شذبه عن توثيق من وثقه من كبار أئمة الجرح والتعديل كأبى حاتم وابن معين مع تعنتهما ، وقول ابن حبان فيه : كان مخطيء يعد جرحاً مفسراً ومقبول ومعه يقال فى أبى عاصم هذا : «صدوق ربما وهم » .

وابن حجر نفسه قال فى موسى بن أبى كثير الأنصارى : «صدوق» . رمى بالإرجاء ، لم يصب من ضعفه « مع أنه قال فيها ابن سعد :

« كان ثقة في الحديث » وقال ابن معين : « ثقة مرجيء » وكذا قال يعقوب بن سفيان ، وقال أبو حاتم : « محله الصدق » ، وقال في موضع آخر : « يكتب حديثه ولا يحتج به » وقال أبو سفيان الحميري : « كان عمر بن ذر يقدمه على نفسه » ، وقال ابن حبان في (الضعفاء) : كان قد روى بروى المناكير عن المشاهير ، فلما كثر ذلك بطل الاحتجاج به إلا فيما وافق (الثقات) ، هذا بالإضافة إلى أنه وصفه غير واحد بالإرجاء ، وابن حجر نفسه قال في سهل ابن معاذ في (التقريب) : « لا بأس به إلا في رواية زيان عنه » مع أنه ذكر في (التهذيب) أن ابن حبان قال فيه في الضعفاء : « منكر الحديث جداً » وقال فيه ابن معين ضعيف ، ولم يوثقه إلا العجلي ، وذكره ابن حبان في (الثقات) أيضاً وقال « لا يعتبر حديثه » ما كان من رواية زيان بن فائد عنه ، وقد سبق قريباً .

فكيف يقول في أبي عاصم العباداني : « مقبول » مع توثيق من تقدم ذكرهم وفيه من الجرح ما تقدم ؟ ! فهلا رد جرح العقيلي فيه كما رد جرح ابن حبان في موسى بن أبي كثير ، وكذلك في سهل بن معاذ .

وقد قال ابن حجر نفسه في أبي عاتكة : « ضعيف » بالغ السليمانى فيه مع أنه في (التهذيب) لم يذكر فيه توثيقاً لأحد من المعبرين ، ولا من غيرهم وذكر أنه قال أبو حاتم فيه : « ذاهب الحديث » وهذا جرح شديد . وقال البخاري : « منكر الحديث » . وهذا جرح شديد جداً في اصطلاح البخاري . وقال النسائي : « ليس بثقة » - وهذا جرح شديد . وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال أبو أحمد الحاكم : « ليس بالقوى عندهم » ، وقال ابن عبد البر : « هو عندهم ضعيف » ، ذكره السليمانى فيمن عرف بوضع الحديث .

فكيف يقول في أبي عاصم هذا : « لين الحديث » مع أنه وثقه غير واحد من المعتمدين المتعنتين فضلاً عن غيرهم ، وليس فيه من الجرح إلا ما تقدم ذكره ؟ !!

وانظر أيضاً ما سبق بشأن حنيفة ، ومعروف بن خربوذ وغيرهما .

١٣ . أبو الحسن مولي بني نوفل : قال فيه في (التقريب) : « مقبول » : قلت وكان قد ترجم له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه الزهرى ، وعمر بن معتب ، ويزيد بن عبد الله بن قسيط ، وأن ابن المبارك قال لمعمر : « من أبو الحسن هذا ، لقد تحمل صخرة عظيمة » وقال أبو داود : « قد روى عنه الزهرى وكان من الفقهاء وأهل الصلاح » وأبو الحسن هذا معروف ، وليس العمل على ما روى ، وقال أبو حاتم : « ثقة » وقال أبو زرعة : « مدني ثقة » ، وقال ابن عبد البر : « اتفقوا على أنه ثقة » .

قلت : فهل مثل هذا يقال فيه : مقبول . ؟ !!

وهل يجوز لمن يشتغل بعلم الحديث أن يقتصر في الحكم على الرجال بما ذكره فيهم صاحب (التقريب) بلفظ : « مقبول أولين » أو ما في معناها دون الرجوع إلى (التهذيب) بعد علمه بأنه حكم على رجل كهذا بأنه مقبول . أى عند المتابعة والإفلين . سواء كان هذا وهما منه ، أو تناقضاً ، أو لم يكن هذا منه وإنما لتصحيف أو تحريف من الناسخ أو الطابع أو غيرهما ؟ ! هذا فضلاً عن غيره من الرجال ممن

سبقوا ومن سيأتون؟

وهل تطيب نفس عبد مشتغل بالحديث يضعف حديثاً من رواية أبي الحسن هذا بحجة أن صاحب (التقريب) قال فيه : « مقبول » بعد علمه بما هو مذكور فيه في (التهذيب) من توثيق أهل العلم له بهذا الحد ، وليس فيه من الجرح إلا ما سبق ذكره عن ابن المبارك ، وليس ما ذكره بشيء أصلاً ؛ لأنه إن كان قد جهله فقد عرفه من تقدم ، ووثقوه وروى عنه جماعة ووصفه أبو داود بأنه معروف ، وأما قوله : « وليس العمل على ماروي » فلا يستلزم ضعف حديثه أصلاً ؛ لأنه كم من حديث صحيح أو حسن ، وليس عليه العمل ، إما بأنه منسوخ ، أو معارض لما هو أصح منه ولم يعلم تاريخهما ولم يمكن الجمع بينهما أو لأنه مخالف لبعض القواعد الأصولية عند بعض الفقهاء ، أو لغير ذلك ، وهذا أمر معروف منتشر في كتب الفقه وغيرها .

وإذا اعتبرنا قول أبي داود : « وليس العمل على ماروي » جرحاً منه في أبي الحسن فإنه يدل على أن أبا الحسن خالف (الثقات) فيما روى ، فإن كان أبو داود قصد أنه خالف (الثقات) في كل ماروي ، فإن هذا يدل على عدم ضبطه ، وكثرة خطئه ويعد جداً أن يوثق أبو حاتم . وهو الإمام المعروف بتعنته في التوثيق - رجلاً بهذه الصفة ، وحيث إن الأمر كذلك فيلزم أن يكون المقصود من قول أبي داود هذا أنه خالف (الثقات) في حديث رواه أو على الأكثر في شيء قليل من أحاديثه ، وعلى هذا فمثل هذا يقال فيه بعد توثيق أبي حاتم له : « صدوق » . فكيف إذا انضاف إلى توثيق أبي حاتم توثيق أبي زرعة وهو إمام أيضاً في هذا الشأن ؟ ! فكيف إذا انضاف إلى هذا توثيق إمام ثالث أو أكثر - وهذا مستفاد من قول عبد البر : « اتفقوا على أنه ثقة » . إن مثل هذا يقال فيه بعد كل هذا التوثيق : « ثقة » ولا يضره جرح أبي داود فيه ، وهذا بافتراض صراحته فكيف إذا كان غير صريح ؟ ! .

١٤ - مشرح بن هاعان المعافري : قال فيه في (التقريب) : مقبول « قلت : وكان قد ترجمه له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه بكر بن عمرو ، وخالد ، وابن عبيد ، وعبد الكريم بن الحارث ، وعبد الله بن هبيرة ، وابن لهيعة والوليد بن المغيرة ، والليث بن سعد ، وقال حرب عن أحمد : « معروف » ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : « ثقة » ، وقال ابن حبان في (الثقات) : « يخطيء ويخالف » وذكره في (الضعفاء) وقال : « يروى عن عقبه مناكير لا يتابع عليها » فالصواب ترك ما انفرد به ، وحكى العقيلي عن موسى بن داود : « بلغنى أنه كان في جيش الحجاج الذين حاصروا ابن الزبير ورموا الكعبة بالمنجنيق ، وقد جزم بذلك ابن يونس في تاريخه ، وقال ابن عدى : « وله غير ما ذكرت ، وأرجو أنه « لا بأس به » فمثل هذا يقال فيه : « صدوق يهم » على الأقل ؛ لأنه ارتفعت جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بتوثيق ابن معين له وتعديل ابن عدى له بقوله : « أرجو أنه لأبأس به » وهذا من صيغ التعديل ، كما هو مذكور في المصطلح ، وإن كان دون قولهم : « لا بأس به » .

وجرح ابن حبان له بقوله : « يخطيء ويخالف » جرح مفسر ، فهو مقبول وكذلك قوله « يروى عن عقبه مناكير لا يتابع عليها » مقبول

لأنه جرح مفسر إلا أنه يدل على أنه له عدة أحاديث أنكرت عليه رواها عن عقبة، فهو يدل بمفهومه على أن بقية حديثه عن عقبة لم ينكر عليه ، وكذلك مارواه عن غير عقبة . وهما سليم بن عمر، ومحرر بن أبي هريرة ؛ لأنهما مذكوران في شيوخه . لم ينكر عليه ، وهذا يفيد أنه لم يذكر المناكير في رواياته .

وأيضاً فمن المعروف أن ابن حبان يسرف في الجرح كثيراً [انظر التهذيب والميزان لترجمة كل من سويد بن عمرو الكلبى ، وأفلح بن سعيد المدني ، وعثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحراني ، ومحمد بن الفضل السدوسي ، وسويد بن إبراهيم الجحدري وغيرهم] فلعل ما حكم به على مشرح من إسرافه ، ومما يدل على ذلك ؛ أن ابن عدى وهو من الأئمة المعتدلين . وقد وصفه بذلك الذهبي كما سبق . ترجم لمشرح هذا في الكامل فساق له ثلاثه أحاديث أنكرت عليه رواها عن عقبة ثم قال :

« ولمشرح عن عقبة غير ما ذكرت . . . وأرجو أنه لا بأس به » انتهى قلت: فقوله يدل على ما ذكرت من أن بقية حديث مشرح من عقبة لم ينكر عليه « هذا بالإضافة إلى حديثه عن غير عقبة .

ويعلم من ذكر ابن عدى للأحاديث الثلاثة التي رواها مشرح عن عقبة في كتابه في ترجمته لمشرح أن هذه الأحاديث هي ما أنكر على مشرح من رواياته فكأنه يكون بهذا قد قال ما قاله ابن حبان في مشرح في (الضعفاء) . أعنى قوله: يروى عن عقبة مناكير لا يتابع عليها . ومع ذلك فقد اعتدل في الحكم عليه فعدله بقوله : « أرجو أنه لا بأس به » وأما ابن حبان فقد أسرف في جرحه فقال فيه : « فالصواب ترك ما انفرد به » .

وأيضاً فهو نفسه قد تناقض فذكره في (الثقات) أيضاً وقال : يخطيء ، ويخالف وهذا القول منه يدل على أنه لم يخطيء ولم يخالف الثقات في كل مروياته ولكن في بعضها ، أى فإن الخطأ والمخالفة ليستا صفتين ملازميتين له ، وأما قوله : « فالصواب ترك ما انفرد به » فإنه يدل على أن الخطأ والمخالفة للثقات ملازمان له ، ولذلك فلا يحتج بأى شيء من مروياته إلا إذا تابعه غيره عليها . وعلى هذا فلا يقبل من جرحه المفسر إلا ما لم يكن فيه ، إسراف ويكون الحكم على مشرح هذا بأنه صدوق يهم كما تقدم .

أما جرحه بأنه كان في جيش الحجاج الذين حاصروا ابن الزبير، ورموا الكعبة بالمنجنيق ، فليس مسقطاً لعدالته ؛ لأنه ربما كان قد فعل ذلك متأولاً وتأولاً سائغاً ، أو فعله خوفاً من الحجاج واتقاءً لشره ، وهو المير السفاح ، أو لغير ذلك مما يعد معه معذوراً فيما فعل ، هذا بالإضافة إلى أن فعله هذا لا تأثيره في حفظ الراوى أو ضبطه . وبالإضافة إلى ما سبق ، فقد وثقه العجلي أيضاً والظاهر أن ابن حجر لم يقف على هذا التوثيق ، ولذلك أوردناه ثانية في الباب الخامس عشر فانظره هناك . وعلى هذا فبعد ثبوت توثيق العجلي لمشرح ، فإنه يحكم عليه بأنه صدوق على الأقل .

وابن حجر نفسه مع أنه قال : « مشرح هذا » : مقبول : فقد قال في محمد بن عيينة الهلالى : « صدوق له أو هام » مع أنه هو الآخر

روى عنه جماعة منهم يحيى بن سعيد القطان ، وقال العجلي : «ثقة» ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به يأتي بالمناكير ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

وقال أيضاً فى عباد بن زياد بن موسى الأسدى : « صدوق روى بالقدر » مع أنه روى عنه جماعة منهم : أبو داود وقال أبو داود ، « صدوق » أراه كان يتهم بالقدر ، وقال موسى بن هارون : « تركت حديثه » وقال ابن عدى : « هو من أهل الكوفة الغالية فى التشيع ، له أحاديث مناكير فى الفضائل » .

وانظر ما قاله ابن حجر سابقاً بشأن سهل بن معاذ وغيره .

١٥ . عاصم بن سويد بن عامر الأنصاري القباني : قال فيه فى (التقريب) : «مقبول» : قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه إبراهيم بن أبي يحيى ويعقوب بن محمد الزهرى ، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي ، ومحمد بن الحسن بن زباله ومحمد بن الصباح الجرجاني ، ويعقوب بن حميد بن كاسب ، وعلى بن حجر ، وأن ابن زباله ذكره فى علماء المدينة ، وأن أبا حاتم قال : « شيخ محل الصديق روى حديثين منكرين » وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال عثمان بن سعيد عن ابن معين : « لا أعرفه » ، وقال ابن عدى : « إنما لم يعرفه لأنه قليل الرواية جداً لعله لم يرو غير خمسة أحاديث » .

قلت : فمثل هذا يقال فيه : « صدوق يهم » : أو « صدوق له أو أهام » لأنه اتفت جهالته بروايه من تقدم عنه ، وثبتت عدالته بتعديل أبي حاتم وهو الإمام المتعنت فى الرجال ، فضلاً عن ذكر ابن حبان له فى (الثقات) وأما قول ابن معين : لا أعرفه فليس بشيء ؛ لأنه قد عرفه أبو حاتم وعدله فيكفيه ، وإن كان عاصم هذا قد روى ما أنكر عليه ؛ فهذا لا يسقط الاحتجاج بحديثه ، إلا إذا كثرت المناكير فى رواياته ، وأبو حاتم نفسه عدله بقوله « محل الصديق » مع أنه هو نفسه ذكر أنه روى حديثين منكرين ، وقد سبق أن ذكرنا أن لفظ : « محل الصديق » معدود عند ابن أبي حاتم فى مرتبة : « صدوق » والظاهر أنه أخذ هذا عن أبيه وهذا اللفظ عند بعضهم دون : « صدوق » فى المرتبة ، ولكنه من مراتب التعديل أيضاً ، وانظر ما سبق قريباً فى الكلام على شرح بن هاعان ، وغيره ، وأما قول ابن عدى : « إنما لم يعرفه ، لأنه قليل الرواية جداً ، لعله لم يرو غير خمسة أحاديث » فإنه تعرض بما ذكره ابن حجر فى (التهذيب) فى ترجمته : لأفصح بن سعيد الأنصارى ، عن ابن معين أنه قال فيه : « ليس به بأس » وقال مرة : « ثقة يروى خمسة أحاديث » فهذا القول من ابن معين صريح فى دلالة على أنه عرفه ، بل ووثقه أيضاً على الرغم من قلة حديثه ، وبالتالي فهو صريح فى دلالة على أن قلة حديث عاصم بن سويد هذا ، ليست هى العلة فى عدم معرفة ابن معين ، إياه كما جزم بذلك ابن عدى ، وهذا يدل على وهمه فى هذا الجزم ، والظاهر أن ابن معين لم يعرفه بسبب آخر غير قلة حديثه لما سبق .

هذا ومن العجيب حقاً أن يقول ابن حجر فى عاصم هذا « مقبول » وأن يقول فى أسماء بن الحكم الفزارى « صدوق » مع أنه لم يرو

عنه إلا واحد أو اثنان وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) وقال: يخطيء، وأن البخاري قال: «لم يرو عنه إلا هذا الحديث - يعني حديث علي:» «كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فنعني الله منه بما شاء» الحديث وحديث آخر لم يتابع عليه، وقال العجلي: «كوفي تابعي ثقة» وذكر ابن حجر في (التهذيب) أيضاً ما يدل علي أن البخاري استنكر الحديث السابق، وذكر أن البزار قال: أسماء مجهول وأن موسى بن هارون قال: ليس بمجهول لأنه روى عنه . . إلخ» وانظر بقية ترجمته في (التهذيب) (الميزان) (والكامل) .

١٦ - إبراهيم بن مهدي المصيصي: قال فيه في (التقريب): «مقبول»: قلت: وكان قد ترجم له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه أبو داود وأحمد ابن حنبل والزعفراني، والدوري، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبه وعبد الكريم بن الهيثم وغيرهم، وقال أبو حاتم: «ثقة» وقال عبد الخالق بن منصور سئل يحيى بن معين عنه فقال: كان رجلاً مسلماً قيل له أهو ثقة؟ قال: ما أراه يكذب وفي كتاب العقيلي عن ابن معين: جاء بمنكير، وقال الأزدي: له عن علي بن مسهر أحاديث لا يتابع عليها، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال الآجري عن أبي داود كان أحمد يحدثنا عنه وقال ابن قانع: «ثقة» .

قلت: فمثل هذا يقال فيه «ثقة» له أفراد أو ثقة له أو هام، أو على الأقل صدوق» لأنه اتقت جهالته برواية من تقدم عنه، وثبتت عدالته بتوثيق أبي حاتم، وهو الإمام المثبت في التوثيق المتعنت في الجرح، وانظر ماسبق ذكره عن الذهبي في شأن توثيق هذا الصنف من أئمة الجرح والتعديل، وزيادة على ذلك فقد روى عنه أبو داود، وروايته عن توثيق له كما سبق وكذلك فقد روى عنه أحمد وروايته عنه توثيق له أيضاً كما سبق، ولم يكونا من المتساهلين في التوثيق، فضلاً عن أن ابن حبان ذكره في (الثقات)، ووثقه ابن قانع أيضاً . وأما قول ابن معين فيه: «ما أراه يكذب س» بعد أن سئل عن كونه ثقة، فهو يدل على أنه عنده يقع الخطأ في حديثه، أو في شيء منه، ولكنه لا يتعمده، وقوله: «جاء بمنكير» يدل على أن شيئاً من حديثه أنكر عليه وليس كل حديثه ويدل أيضاً على أنه يخطيء في بعض حديثه، وعلى هذا فجرح ابن معين فيه جرح مفسر فيقبل؛ وكذلك جرح الأزدي له جرح مفسر فيقبل؛ لأنه وإن كان مسرفاً في الجرح، وهو في نفسه غير مرضى، إلا أن جرحه هذا سبقه إليه ابن معين بنحوه بقوله: «جاء بمنكير» أي لم ينفرد الأزدي بجرح إبراهيم .

فيقال في إبراهيم هذا ما تقدم ذكره، ولا يقال فيه: «مقبول» وابن حجر نفسه قال في محمد بن عيينة الهلالى: صدوق له أو هام: مع أنه قال فيه أبو حاتم: «لا يحتج به يأتي بالمنكير» ولم يوثقه إلا العجلي وروى عنه يحيى بن سعيد القطان وروايته عنه تعديل له كما سبق . ولكن الظاهر من طريقة ابن حجر في الحكم على الرجال في (التقريب) أنه لا يقوى الراوى إذا كان في الرواة عنه من لا يروى إلا عن ثقة، وعلى هذا فيكون قوله في محمد بن عيينة «صدوق له أو هام» قائماً على توثيق العجلي وقوله أبي حاتم فيه فقط .

وإذا كان الأمر كذلك ، فكان الأولى بالتعديل إبراهيم المصيصي ، كما سبق في شأنه .

وقال في حنيفة « ثقة » مع أنه لم يوثقه إلا أبو داود ، وقال فيه ابن معين « ضعيف » وقد تقدم أن هذا جرح شديد من ابن معين في الراوى .

فكيف يقول في إبراهيم هذا « مقبول » وهو موثق من كل من تقدم ذكرهم وليس فيه من الجرح إلا ما تقدم . وزيادة على ذلك فقد روى عنه ما يزيد عن ستة وعشرين رجلاً ذكرهم المزى في (تهذيب الكمال) ولم يذكر منهم ابن حجر في (التهذيب) إلا سبعة رجال ، وقد تقدم أن كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن الظن به . وانظر أيضاً من سبق ذكرهم ولا سيما محمد بن موسى بن أبي نعيم .

وبالإضافة إلى ما سبق فقد قال في إسماعيل بن سليمان الكحال : « صدوق يخطيء » مع أنه روى عنه جماعة ، وقال فيه أبو حاتم : « صالح » وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال : « يخطيء » ، وذكره في (الضعفاء) أيضاً وقال : « ينفرد عن المشاهير بمناكير » . وينبغي ملاحظة أن ابن حجر جعل كلا من : « صدوق يخطيء » « وصدوق له أوهام » « وصدوق يهم » ، وصدوق سيء الحفظ ، وصدوق تغير بأخرة » في مرتبة واحدة من مراتب (التقريب) وهي المرتبة الخامسة .

١٧ - حاتم بن حريث الطائي : قال فيه في (التقريب) : مقبول : قلت : وكان قد ترجم له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه الجراح بن مليح ، ومعاوية بن صالح ، وأن أبا حاتم قال فيه : « شيخ » وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) وأن عثمان بن سعيد الدارمي قال : « ثقة » وأن ابن معين قال : « لا أعرفه » ، وأن ابن عدى قال : « لعزة حديثه لم يعرفه يحيى بن معين ، وأرجو أنه لا بأس به » . قلت : فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صدوق » وانظر ما سبق .

١٨ - ربحان بن يزيد العامري : قال فيه في (التقريب) : « مقبول » : قلت : وكان قد ترجم له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه سعد بن إبراهيم ، وأن عثمان الدارمي قال عن ابن معين : « ثقة » وقال حجاج عن شعبة عن سعد بن إبراهيم سمع ربحان بن يزيد ، وكان أعرابياً صدوقاً ، وقال أبو حاتم : « شيخ مجهول » وذكره ابن حبان في (الثقات) . فمثل هذا يقال فيه « صدوق » .

وإن كان قد جهله أبو حاتم ، فقد عرفه ابن معين ، ووثقه وعرفه سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما . وعدله بقوله : « كان أعرابياً صدوقاً » وانظر ما سبق .

١٩ - زفر بن وثيمة بن مالك بن أوس النصرى الدمشقي : قال فيه في (التقريب) : « مقبول » : قلت : وكان قد ترجم له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه محمد بن عبد الله الشعثي ، وأن عثمان الدارمي قال عن ابن معين ودحيم : « ثقة » وذكره ابن حبان في (الثقات)

، وقال ابن القطان : « لا يعرف » .

فمثل هذا يقال فيه : « ثقة » أو على الأقل : « صدوق » .

وهو وإن كان لم يعرفه ابن القطان ، فقد عرفه ابن معين ، ووثقه ، وفي توثيقه كفاية ، فكيف إذا انضاف إلى ذلك توثيق دحيم ، وهو عبد الرحمن ابن إبراهيم بن عمرو الدمشقي ، وهو أحد الأئمة الثقات الحفاظ ، وقد نقل ابن حجر في (التهذيب) أن الخليلي قال فيه في الإرشاد : كان أحد حفاظ الأئمة متفق عليه ومعتمد عليه في تعديل شيخ الشام وجرحهم « انتهى فكيف إذا انضاف إلى توثيقهما ذكر ابن حبان له في (الثقات) ؟!! وانظر ما سبق .

٢٠ - أبو المثني الجهني : قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : مع أنه روى عنه أيوب بن حبيب الزهري ، ومحمد بن أبي يحيى الأسلمي ، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين : « ثقة » وقال علي بن المديني : « مجهول لا أعرفه » وذكره ابن حبان في (الثقات) . فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » على الأقل ، وهو وإن كان قد جهله ابن المديني ، فقد عرفه ابن معين ووثقه ، وهذا يكفيه ، فكيف إذا انضاف إلى ذلك ذكر ابن حبان له في (الثقات) ؟

وانظر ما سبق ذكره عن ابن حجر نفسه ، بشأن : محمد بن الحكم المروزي والبراء بن ناجية ، والأسود العنبري ، وغيرهم .

٢١ - ثواب بن عتبة المهري البصري : قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : وكان قد ترجم له في التهذيب ، فذكر أنه روى عنه عبد الصمد بن عبد الوارث ، وأبو داود ، وأبو الوليد الطيالسيان ، وأبو عاصم ، ومسلم بن إبراهيم وغيرهم ، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين : « ثقة » . وقال الدوري عنه : « شيخ صدوق ثقة » وقال ابن أبي حاتم : « أنكر أبي وأبو زرعة توثيقه » وذكر له ابن عدى الحديث الذي رواه الترمذي وابن ماجه في العيدين ، وقال : « ثواب يعرف بهذا الحديث ومجديث آخر . ولا يخلقه بهذين ضعف » واستغرب الترمذي حديثه وقال : قال محمد : « لا أعرف لثواب غير هذا الحديث » وقال الآجري عن أبي داود : « هو خير من أيوب ابن عتبة ، وثواب ليس به بأس » وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال العجلي : « يكتب حديثه وليس بالقوى » وقال أبو علي الطوسي : « أرجو أن يكون صالح الحديث » وقال ابن عدى أيضا بشأن الحديث الذي رواه الترمذي ، وابن ماجه في العيدين : « وهذا الحديث قد رواه غيره عن ابن بريدة ، منهم عقبة بن عبد الله الأصم » .

قلت : فمثل هذا يقال فيه : « صالح الحديث » ، على الأقل ، فقد ارتفعت جهالته برواية من تقدم ذكرهم عنه : وثبتت عدالته بتوثيق ابن معين ، وهو إمام مثبت في التعديل متعنت في الجرح كما سبق ، وبتعديل أبي داود له بقوله : « لا بأس به » ، وقول الطوسي : « أرجو أن يكون صالح الحديث » ، فضلا عن ذكر ابن حبان له في (الثقات) ، وأيضا فقد نفى ابن عدى عنه الضعف بمجديثه اللذين يعرف بهما ، وهذا يدل على أنه لم يرو ما ينكر عليه . وقد سبق أنه لم يتقرّد عن ابن بريدة بمجديث الترمذي ، بل تابعه غير واحد ، وأما

قول ابن أبي حاتم : « أنكر أبي وأبو زرعة توثيقه » فالمقصود منه أنهما أنكرا أن يكون ثقة وليس المراد أنهما أنكرا تعديله بأى لفظ من ألفاظ التعديل ،والذى يدل على ذلك أن نص العبارة فى (الجرح والتعديل ٤٧١/٢) هو :

حدثنا عبد الرحمن قال : سمعت أبى وأبا زرعة ، ورأيا فى كتاب رواه عباس الدورى عن يحيى بن معين أنه قال : « ثواب بن عتبة ثقة » ، فانكرا جميعا ذلك . انتهى .

فهذا اللفظ صريح فى دلالاته على أنهما أنكرا إطلاق لفظ : « ثقة عليه » ، وهذا لا ينفى احتمال أنه عندهما صدوق ، أو لا بأس به ، أو شيخ أو غير ذلك من ألفاظ التعديل ،ولكنه ينفى فقط أنه عندهما ثقة .

ولا يفهم من هذا اللفظ أنه عندهما ليس بثقة ؛ لأنه لو كان كذلك لقال : فقالا جميعا : « ليس بثقة » وهناك فرق بين هذا اللفظ ، واللفظ السابق لا يمكن إهماله أو إنكاره .

وحيث إن الأمر كذلك فتكون عبارة ابن أبى حاتم غير صريحة فى كونه عدلا عندهما ، أو مجروحا فيسقط الاستدلال بها على أحد الأمرين ، وبالتالي فكأنه لم يكن لأبى زرعة وأبى حاتم قول فيه لا بجرح ولا بتعديل .

وإذا رجحنا دلالتها على أنه مجروح عندهما ، فليست صريحة فى كونه مجروحا عندهما جرحا شديدا ، أو هينا ، وهو فى الحالين جرح غير مفسر فيرد فيمن ثبتت عدالته ، ولا سيما إذا كان الجرح متعنتا كأبى حاتم .

وابن حجر نفسه قال فى حنيفة : « ثقة » ولم يوثقه إلا أبو داود ، وقال فيه ابن معين : « ضعيف » وهو بإطلاق لفظ « ثقة » عليه يكون قد اعتمد توثيق أبى داود ورد تضعيف ابن معين ، لكونه غير مفسر ، أو لتعنته فى الجرح أو للأمرين معا ، مع أن هذا اللفظ قد

تقدمت دلالاته عند ابن معين ، فكيف يقبل هذا الجرح من أبى حاتم وأبى زرعة مع أن فيه ما تقدم من الاحتمالات ؟!!

وبالإضافة إلى هذا فلفظ إنكار أبى حاتم وأبى زرعة أن يكون ثقة كان لقلة حديثه ومما يؤيده ما تقدم ذكره عن أحمد فى شأن أبى الرحال الطائى لما سأله ابنه عن كونه ثقة أنه قال : « كم يروى إنما يروى حديثين أو ثلاثة » فهذا صريح فى كون أحمد لم يطلق عليه لفظ ثقة لقلة حديثه ، ولم ينف عنه أن يكون صدوقا أو لا بأس به ، أو غير ذلك ، وانظر ما سبق .

وأما استغراب الترمذى للحديث الذى أخرجه له فى العيدين ، وهو حديث رقم (٥٤٢) فهو غير صريح فى تضعيفه لثواب لاحتمال أنه لقول البخارى : لا أعرف لثواب غير هذا الحديث ، أو لما قيل فى شأن أحاديث عبد الله بن بريدة عن أبيه وسماعه منه ، وهذا الحديث من روايته عن أبيه [وانظر ترجمة عبد الله بن بريدة فى التهذيب] أو لغير ذلك .

وبافتراض أنه صريح فى تضعيفه لثواب ، فهو جرح غير مفسر فيرد فيمن ثبتت عدالته .

وأما قول البخارى فيه : « لا أعرف لثواب غير هذا الحديث ، فمع كونه لا يستلزم ضعفه ، كما سبق أن ذكرنا فى الباب السابق وغيره ،

فقد ذكر ابن عدى أنه معروف بحديث آخر ، وزيادة على ذلك ، فقد قال ابن حجر نفسه فى أسماء الفزارى : « صدوق » مع أنه ذكر عن البخارى أنه لم يرو إلا حديثين ، فإن كان قد حكم على ثواب بأنه مقبول لقلة حديثه ، فقد تناقض وانظر ما سبق .
وأما جرح العجلي له بقوله : « ليس بالقوى » فمع كونه غير مفسر ، فهو جرح هين . ومع اعتبار كل ما تقدم من الجرح ، ولو كان غير مفسر ، فيقال فى ثواب هذا ما تقدم أن ذكرنا .

وقد قال ابن حجر نفسه فى أحمد بن عبد الله بن أبى السفر : « صدوق بهم » وقد روى عنه جماعة ، منهم أبو داود ، وقال أبو حاتم : « شيخ » وقال النسائى : « ليس بالقوى » وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقد سبق أن ذكرنا أن الظاهر من طريقه ابن حجر فى الحكم على الراوى أنه لا يقويه إذا كان فى الرواة عنه من لا يروى عن ثقة ، فالظاهر هنا أنه حكم على أحمد بن عبد الله هذا بما سبق اعتماداً على قول أبى حاتم والنسائى فيه ، بالإضافة إلى ذكر ابن حبان له فى (الثقات) .

وإذا كان الأمر كذلك ، فكان الأولى بهذا القول (ثواب) لما سبق فى شأنه . وانظر أيضاً ما سبق .

٢٢- جعفر بن برد الراسبي الداغ الحزاز البصري :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فقال : « وعنه حرمى بن عمارة ، وزيد بن الحباب ، ويزيد ابن هارون ومسلم بن إبراهيم ، وموسى بن إبراهيم ، وموسى بن إسماعيل ، وقال البخارى « روى نصر بن علي عن جعفر الحزاز » وكان ثقة ، كذا فيه ، وكأنه علي بن نصر والد نصر ، وقال أبو حاتم : « شيخ من أهل البصرة ، يكتب حديثه » ، وقال الدارقطنى « شيخ بصرى مقل » يعتبر به ، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً فى فضل اللبن « انتهى .

قلت : فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صالح الحديث » : أو « صدوق بهم » لأنه انتفت جهالته برواية من تقدم ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بثبوت نصر بن علي بن نصر بن علي الجهمضى ، وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما . وإن كان الذى وثقه هو أبوه علي بن نصر بن علي الجهمضى فهو أيضاً ثقة من رجال الشيخين وغيرهما . وكذلك فقد ثبتت عدالته بتعديل أبى حاتم (بقوله: يكتب حديثه) ، وأما قول الدارقطنى فيه فمع كونه غير مفسر فهو جرح هين ، ومع اعتبار قبول جرح من جرحه ، يقال فيه ما سبق ذكره . وإن كان قد قال فيه « مقبول » لقلة حديثه فانظر ما سبق .

وابن حجر نفسه قال فى داود بن بكر بن الفرات : « صدوق » مع أنه هو الآخر روى عنه جماعة ، وقال فيه ابن معين ثقة ، وقال أبو حاتم : « شيخ لأبأس به ليس بالمتين » ، وقال الدارقطنى : « يعتبر به » وذكره ابن حبان فى (الثقات) . وانظر أيضاً ما سبق .

٢٣- أبو يزيد المدني :

قال فيه : فى (التقريب) : « مقبول » قلت مع أنه روى عنه أيوب السخيانى وأبو الهيثم قطن بن كعب ، وأبو عامر الخزاز ، وجريير بن

حازم، وأشعث بن جابر الحداني، وإسماعيل بن مسلم المكي، وغيرهم، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: «شيخ» وسئل عنه مالك فقال: «لا أعرفه»، وقال الأجرى عن أبي داود: سألت عنه أحمد، فقال: تسأل عن رجل روى عنه أيوب، وقال إسحاق ابن منصور عن ابن معين: «ثقة» وقال ابن أبي حاتم: «يروى عن ابن عباس وتارة يدخل بينه وبين ابن عباس عكرمة، قال: سألت عنه فقال: «يكتب حديثه» وقال أبو زرعة: لا أعلم له اسماً - ولفظ «اسماً» سقط من (التهذيب) وهو مثبت في (تهذيب الكمال) (الجرح والتعديل) - وكذلك فقد روى له البخاري في صحيحه.

فمثل هذا يقال فيه: «صدوق» على الأقل، وكيف يقال فيه: «مقبول» وقد روى عنه من سبق ذكرهم، ووثقه ابن معين، وهو متعنت كما سبق. وعدله أبو حاتم بقوله: «شيخ» وبقوله: «يكتب حديثه» - وقد تقدم أن هذا اللفظ من ألفاظ التعديل، وهو أيضاً من ألفاظ التعديل عند أبي حاتم - وهو على الأقل «صدوق» عند أحمد، وهذا واضح من قوله: «تسأل عن رجل روى عنه أيوب - يعنى السخنياني، وهو ثقة ثبت حجة - وهذا القول من أحمد يدل على أن أيوب لم يكن يروى عن كل أحد ولكنه كان مثبته فيمن يروي عنه، فلا يروى إلا عن ثقة أو صدوق وبالتالي فيكون أيضاً على الأقل صدوقاً أو لا بأس به عند أيوب؛ لأن روايته عنه تعديل له !!

وأما قول مالك فيه: «لا أعرفه» فليس بشيء؛ لأنه وإن كان قد جهله مالك، فقد عرفه غيره من سبق ذكرهم ووثقوه، هذا بالإضافة إلى أنه روى عنه جماعة سبق ذكرهم، وزاد عليهم صاحب (تهذيب الكمال) - وهو أصل (تهذيب التهذيب) - جماعة آخرين وهم: الحكم بن طهمان أبو عزة الدباغ، وسعيد بن أبي عروبة، وسلام بن مسكين، والصلت بن دينار، وعبد السلام بن عجلان، وقرعة بن خالد، ومبارك بن فضالة، وأبو هلال الراسبي.

وقد سبق أن ذكرنا عن السخاوي أن كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن الظن به.

وأما قول أبي زرعة: «لا أعلم له اسماً» فليس بجرح أصلاً، ولا يدل على أنه يجهله، وإنما يدل على أنه مشهور بكنيته، وأما اسمه فغير معروف أو أنه ليس له اسم، ومما يدل على هذا أن ابن حجر نفسه نقل في (التهذيب) عن أبي حاتم أنه قال: وسألت أبي عنه فقال: «يكتب حديثه» قلت: «ما اسمه»؟ قال: لا يسمى» انتهى. وانظر أيضاً (الجرح والتعديل).

فائدة:

ذكر في (التهذيب) أن ابن أبي حاتم قال: «يروى عن ابن عباس وتارة يدخل بينه وبين ابن عباس عكرمة». وكذا هو في الجرح والتعديل من قول ابن أبي حاتم، وأما في (تهذيب الكمال) فقد ذكره من رواية عبد الرحمن ابن أبي حاتم عن أبيه، فالظاهر أن الصواب هو ما في (التهذيب) لموافقه لما هو مثبت في الجرح والتعديل. والله أعلم.

وكذلك وقع فى (التهذيب والتقريب) لفظ : أبو يزيد المدني ووقع فى (تهذيب الكمال) ، (والجرح والتعديل) لفظ أبو يزيد المدني .
فالظاهر أن الواقع فى (التهذيب والتقريب) تصحيف ، وأن الصواب ما فى تهذيب الكمال ، والجرح والتعديل . والله أعلم .

٢٤- سالم بن دينار التميمي أبو جميع القزاز البصري :

قال فيه : فى (التقريب) : « مقبول » قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه ابن مهدى وأبو داود ويحيى بن إسحاق ، وأبو سلمة ومسلم بن إبراهيم ، ومسدد ، ومحمد بن عيسى الطباع ، ومحمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب وغيرهم ، وأن أبا طالب قال عن أحمد : « أرجو أن لا يكون به بأس ، لم يكن عنده إلا شيء يسير من الحديث » ، وأن ابن معين قال : « ثقة » ، وأن أبا زرعة قال : « لين الحديث » ، وأن أبا داود قال : « شيخ » ، وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) وأن له فى سنن أبى داود حديثا واحدا .
فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صدوق يهم » أو « صالح الحديث » لأنه انتفت جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بتوثيق ابن معين له وتعديل أحمد له بقوله : « أرجو أن لا يكون به بأس » ، وهو دون لفظ : « لا بأس به » فى المرتبة . وتعديل أبى داود بقوله : « شيخ » ، وقد ثبتت عدالته أيضا برواية أبى داود عنه ، وكذلك عبد الرحمن بن مهدى ، وقد سبق أن رواية كل منهما عن الشخص توثيق له ، وقد سبق أيضا ذكر شيء من ثبت ابن مهدى فيمن يروى عنه ، فضلا عن هذا فقد ذكره ابن حبان فى (الثقات) . وأما جرح أبى زرعة له فهو جرح غير مفسر ، فهو مردود فى حق من ثبتت عدالته ، ومع اعتبار قبوله فهو جرح هين ؛ فيكون الحكم على سالم هذا بما ذكرنا .

وإن كان حكمه على سالم بأنه « مقبول » قلة حديثه ، فانظر ما سبق .

٢٥ - سالم بن عبد الواحد المرادي أبو العلاء الكوفي :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » وكان شيعيا قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه مروان بن معاوية ، ووكيع ، ومحمد بن عبيد وغيرهم ، وأن ابن معين قال : « ضعيف الحديث » ، وأن أبا حاتم قال : « يكتب حديثه » وأن الأجرى قال عن أبى داود : « كان شيعيا » وأن الأجرى قال : « كيف هو » ؟ قال : « ليس له به علم » وقال ابن عدى « حديثه ليس بالكثير » وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال العجلي : « ثقة » وقال الطحاوى : « مقبول الحديث » .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صالح الحديث » وكان شيعيا لأنه انتفت جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بتوثيق العجلي ، وهو إمام معتمد غير متساهل فى التوثيق كما سبق ، وتعديل الطحاوى له بقوله : « مقبول الحديث » . ويتبغى ملاحظة أنه لا يعنى به ما اصطلاح عليه ابن حجر من أنه لين إلا إذا توبع فيكون مقبولا ؛ لأن هذا اصطلاح لابن حجر خاص به . كما سبق ، وكذلك ثبتت عدالته بتعديل أبى حاتم له بقوله : « يكتب حديثه » هذا فضلا عن ذكر ابن حبان له فى (الثقات) .

وأما قول أبي داود فيه « كان شيعيا » فليس له تأثير في ضبطه ، ولا حفظه ولا يقدح في عدالته ما دامت بدعته لا تكفره ، وما لم يكن داعيًا إلى بدعته .

وأما جرح ابن معين له فهو غير مفسر فيرد ، ومع اعتبار قبوله ، فإنه يحكم على سالم بما سبق ذكره وانظر ما سبق .

٢٦- سعيد بن زياد الشيباني المكي :

قال فيه في (التقريب) : « مقبول » قلت : وكان قد ترجم له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه : وكيع وخالد بن الحارث ، وسفيان بن حبيب ، ويزيد بن هارون ، ومكي بن ابراهيم ، وأن ابن معين قال : « صالح » وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) ، وأن عثمان الدارمي قال عن ابن معين : « ثقة » ، وأن العجلي قال : « كوفي ثقة » ، وأن النسائي قال : « ليس به بأس » ، وأن الدراقطني قال : « يعتبر به ولا يجتج به ، لا أعرف له إلا حديث التصليب » .

فهل مثل هذا يقال فيه : « مقبول » وقد روى عنه من تقدم ذكرهم ، ووثقه من تقدم ذكرهم ، ومنهم النسائي وابن معين على تعنتهما في الرجال ، وجرحه الدراقطني جرحا غير مقبول ؛ لأنه غير مفسر ؟ !

وباعتبار قبول هذا الجرح فلا أقل من أن يقال فيه : « صدوق يهم » ؛ لأنه جرح هين .

فإذا كان قال فيه : « مقبول » لقلته حديثه فانظر ما سبق .

وكيف يقول في سعيد هذا « مقبول » مع ما فيه من توثيق ، ويقول في أحمد ابن عبد الله بن أبي السفر : « صدوق يهم » ، مع أنه لم يوثقه إلا أبو حاتم بقوله : « شيخ » وروى عنه جماعة منهم : أبو داود وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال فيه النسائي : « ليس بالقوي » ؟ !

وكذلك فقد قال في ضمضم بن زرعة بن ثوب الحضرمي : « صدوق يهم » مع أنه روى عنه اثنان ، وقال ابن معين « ثقته » وقال أبو حاتم « ضعيف » وقال (صاحب تاريخ الحميين) « لا بأس به » وذكره ابن حبان في (الثقات) ووثقه ابن نمير .

٢٧- سعيد بن عبد الله الجهني حجازي :

قال فيه في التقريب : « مقبول » قلت : وكان قد ترجم له في التهذيب ، فذكر أنه روى عنه عبد الله بن وهب - وهو ثقة حافظ - وأن أبا حاتم قال فيه : « مجهول » ، وأن ابن حبان ذكره في الثقات ، وأن العجلي قال فيه : « مصرى ثقة » .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صدوق » لأنه اتقت جهالته ، وثبتت عدالته برواية عبد الله بن وهب عنه ، وتوثيق العجلي له فضلا عن ذكر ابن حبان له في (الثقات) وهو وإن كان قد جهله أبو حاتم ، فقد عرفه العجلي ووثقه وعرفه ابن حبان فذكره في (الثقات) ، وانظر ما سبق بشأن محمد بن الحكم المروزي . والبراء بن ناجية ، والأسود العنبري وغيرهم .

وإن كان قوله فيه « مقبول » لأن له عند من أخرج له من أصحاب الكتب الستة حديثاً واحداً ، فانظر ما سبق في الباب السابق .
وبالإضافة إلى ما سبق ، فقد قال ابن حجر نفسه في صباح بن عبد الله العبدى : « ثقة » مع أنه روى عنه واحد ، وهو موسى بن
إسماعيل التبوذكى ، وقال فيه أبو حاتم : « مجهول » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال فيه ابن معين : « ثقة » .

٢٨- سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الزبيدي ، أبو شيببة الكوفي قاضي الري :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : وكان ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه الثورى وحكام بن سلم ، وزهير ، وعبد
الواحد ابن زياد ، وجريير بن عبد الرحيم وغيرهم وأن البخاري قال : لا يتابع فى حديثه ، وأن الآجري قال : عن أبي داود : « ثقة » .
وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) ، وقال : « يروى المقاطيع » وأن ابن عدى قال : « ليس بذلك المعروف » وأن ابن معين قال : «
سعيد بن عبد الرحمن الزبيدي قد سمع منه أبو جعفر الرازى وهو ثقة » .

فمثل هذا يقال فيه : « ثقة له أوهام » ، أو على الأقل : « صدوق » لأنه انتفت جهالته برواية من تقدم ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته
بتوثيق أبي داود له وكذلك بتوثيق ابن معين له ، فضلاً عن ذكر ابن حبان له فى (الثقات) .

وأما قول البخارى فيه : « لا يتابع فى حديثه » فهو جرح مفسر فيقبل إلا أنه يقصد عدم متابعة غيره له فى حديث بعينه ، وليس فيما
روى من أحاديث والذى يدل على ذلك أنه ترجم له فى (التاريخ الكبير ٢/١/٤٩٢ . .) فقال : وعن مروان عن سعيد عن عطاء ، عن
أبي هريرة عن النبى < : « لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، ولا بعد الفجر حتى تطلع فمن طاف فليصل أى حين طاف لا يتابع
عليه » انتهى .

قلت : فقوله هذا صريح فى دلالة على ما ذكرنا ، وبالتالي فهو دال على أن سعيداً لم تكثر المناكير فى رواياته ، ويكون القول فيه مع اعتبار
ما فيه من جرح هو ما تقدم أن ذكرنا .

وأما قول ابن عدى ليس بذلك المعروف فليس بشيء لأنه عرفه ابن معين وأبو داود ووثقاه ، وفى هذا كفاية فكيف إذا انضاف إلى ذلك
ذكر ابن حبان له فى « الثقات » ؟ !

٢٩ . صهيب أبو الصهباء البكري البصري :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه سعيد بن جبير ويحيى بن الجزار ،
وأبو معاوية البجلي ، وأبو نضره العبدى وطاوس وأن أبا زرعة قال فيه : « ثقة » وأن النسائى قال : « بصرى ضعيف » وذكره ابن
حبان فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق يهم » على الأقل ؛ لأنه انتفت جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بتوثيق أبي زرعة ،

وهو إمام معتمد غير متساهل في التوثيق ، فضلا عن ذكر ابن حبان له في (الثقات) .

وأما جرح النسائي فهو غير مفسر فيرد فيمن ثبتت عدالته ولاسيما إذا كان الجرح من المتعنتين في الرجال كالنسائي . ومع اعتبار قبوله ، فهو جرح غير شديد فيقال فيه ما سبق ذكره .

وانظر ما سبق ذكره بشأن حنيفة وأحمد بن عبد الله بن أبي السفر، وضمضم ابن زرعة وغيرهم .

وينبغي ملاحظة أن العجلي قد وثق أبا الصهباء هذا ، ولم يقف ابن حجر على هذا التوثيق ، وبعد ثبوت هذا التوثيق يكون ثقة له أو هام ، أو على الأقل صدوقا ، وانظر الباب الخامس عشر ، حيث أعدنا ذكره هناك .

٣٠- الضحاك بن فيروز الديلمي :

قال فيه في (التقريب) : «مقبول» قلت: وكان قد ترجم له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه عروة بن غزية ، وكثير الصنعاني ، وأبو وهب الجيشاني . وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) وأن معاوية بن صالح ذكره عن ابن معين في تابعي أهل اليمن وأن البخاري قال : « الضحاك بن فيروز عن أبيه ، وعنه أبو وهب » - ووقع في (التهذيب) ابن وهب وهو تصحيف، والتصويب من (التاريخ الكبير) - لا يعرف سماع بعضهم بعض، وأن الدارقطني صحح سند حديثه ، وأن ابن القطان قال : «مجهول» .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صدوق » لأنه انتفت جهالته برواية من تقدم ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بتوثيق الدارقطني له حيث إنه صحح سند حديثه وهذا يقتضى كون رجال إسناده عدولا ضابطين عنده بالإضافة إلى بقية الشروط الموضوعية في حد الإسناد الصحيح . هذا فضلا عن ذكر ابن حبان له في (الثقات) .

وإذا كان ابن القطان قد جهله فقد عرفه الدارقطني، ووثقه وعرفه ابن حبان أيضا فذكره في (الثقات) .

وأما من ناحية سماع الضحاك من أبيه ، فهو مختلف فيه ، فالظاهر أن الدارقطني أثبت صحة سماعه منه ، ويدل على هذا ما تقدم من أنه صحح سند حديثه، ومن المعلوم أن من لوازم هذا اتصال السند ، وحيث إن الضحاك لم يرو إلا عن أبيه فلكى يصح سند حديثه عنه؛ يلزم أن يكون قد سمع منه، وأما البخاري فنفي علمه بسماع الضحاك من أبيه ، وهذا النفي لا يستدل به على صحة عدم سماعه من أبيه ؛ لأن من علم حجة على من لم يعلم ، والمثبت مقدم على النافي .

وعلى أي حال فسماعه من أبيه من عدمه لا يقدح في العدالة ولا الضبط وبافتراض كونه لم يسمع من أبيه ، فيكون قد أرسل عن أبيه فيقال حينئذ : «صدوق يرسل» أو غير ذلك مما في معناه .

٣١- عبد الله بن عمران التيمي الطلحي :

قال فيه في (التقريب) «مقبول» قلت : وكان قد ترجم له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه نوح بن قيس المداني، وإبراهيم بن سالم

النيسابوري، وعمرو بن سليمان ، والفضل بن حماد وقيل ابن داود الواسطي، وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) وأن أبا حاتم قال فيه: شيخ، وأن العقيلي قال: لا يتابع على حديثه عن مالك بن دينار .
فمثل هذا يقال فيه: « صدوق له أوهام » أو صدوق بهم أو غير ذلك مما في معناه؛ لأنه انتفت جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه، وثبتت عدالته بتعديل أبي حاتم له بقوله: « شيخ فضلا » عن ذكر ابن حبان له في (الثقات) .
وأما جرح العقيلي فيه فهو جرح مفسر فيقبل، ولكنه يدل على أن في بعض رواياته ما ينكر عليه، وعلى هذا فيقال فيه ما سبق ذكره .
وانظر ما تقدم بشأن من قال فيهم أبو حاتم: « شيخ » .

٣٢- عبد الله بن الزبير بن معبد الباهلي :

قال فيه في (التقريب) : «مقبول» قلت : وكان قد ترجم له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه عمار بن طلوت وزيد بن الحريش ، ونصر بن علي الجهضمي . وأن الدارقطني قال فيه : « بصرى صالح » ، وأن ابن حبان ذكر في (الثقات) ، وأن أبا حاتم قال فيه: مجهول لا يعرف ، وأن ابن عدى ذكره ، وذكر له حديثين عن ثابت ثم قال : « وله شيء يسير » .
فمثل هذا يقال فيه : « صدوق يخطيء » أو « صدوق له أوهام » أو غير ذلك مما في معناه؛ لأنه انتفت جهالته برواية من تقدم ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بتعديل الدارقطني له بقوله : « صالح » وابن حجر يعتبر هذا اللفظ في مرتبة صدوق ، وانظر ما تقدم فضلا عن ذكر ابن حبان له في (الثقات) .

وهو وإن كان قد جهله أبو حاتم ، فقد عرفه الدارقطني ، وعدله كما سبق وعرفه ابن حبان فذكره في (الثقات) .

وابن حجر نفسه قال في سفيان بن موسى البصرى : « صدوق » مع أنه هو الآخر روى عنه جماعة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه الدارقطني، وقال فيه أبو حاتم: « مجهول » .

وكذلك فقد قال في أحمد بن نفييل « صدوق » مع أنه روى عنه النسائي فقط وقال : « لا بأس به » وقال الذهبي : « مجهول » فرد ابن حجر قول الذهبي بقوله : « بل هو معروف يكفيه رواية النسائي عنه » . انتهى

قلت : مع أن قول الذهبي في راو « مجهول » إنما هو قول أبي حاتم، فقد قال في (الميزان ٥/١) : اعلم أن كل من أقول فيه : مجهول ولا أسنده إلى قائله فإن ذلك هو قول أبي حاتم ، وسيأتي من ذلك شيء كثير ، فاعلمه فإن عزوته إلى قائله كابن المديني ، وابن معين فذلك بين ظاهر . . الخ .

وإذا كان قد ساق له ابن عدى حديثين ؛ فهذا يدل على أنهما أنكرا عليه وابن عدى نفسه قال في أحدهما : « وهذا لا أعلم يرويه عن ثابت غير عبد الله بن الزبير هذا وجعفر بن سليمان الضبعي » قلت : وهذا يدل على أنه لم يتفرد برواية الحديث عن ثابت ، بل تابعه

على ذلك جعفر وهو صدوق .

وعلى هذا فيبقى الحديث الآخر ، ولم يذكر ابن عدى متابعا له على روايته عن ثابت ، وهذا يدل على أنه لم تكثر في رواياته المناكير ومخالفة الثقات، ويدل على أن ابن عدى قال بعد ذلك : وهذا عبد الله بن الزبير له غير ما ذكرت اليسير » [وهذا نص ما فى الكامل مجروفة] .

ومع اعتبار قبول الجرح الوارد فى عبد الله هذا ، فإنه يقال فيه ما سبق ذكره .

فإن كان ابن حجر قال فيه : « مقبول » لقلة حديثه فانظر ما سبق .

وكذلك فإنه نقض هذا فى عبد ربه بن بارق الحنفى فقال فيه : « صدوق يخطيء » مع أنه هو الآخر روى عنه جماعة منهم علي بن المدينى ، وقال فيه أحمد : « ما أرى به بأسا » ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : ما به بأس ، وقال ابن معين « ليس بشيء » وأثنى عليه عمرو بن على خيرا ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال النسائى : « ليس بالقوى » ، وقال الساجى : « سمعت الحرشى يحدث عنه بمناكير ، وأخرج له ابن عدى حديثا ، اختلف عليه فى إسنادة فرواه روح بن قررة أبو حاتم عنه عن جده عن ابن عباس مرفوعا : « يا عائشة من كان له فرطان من أمتى . . » الحديث، ورواه أحمد بن عبد الله العنبرى عنه عن جده سماك بن الوليد الحنفى عن ابن عباس عن عائشة، قالت: قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا عائشة . . » فذكر مثله .

وروى له ابن عدى حديثا آخر موقوفاً على ابن سيرين ، وقال بعد ذلك، وعبد ربه هذا هو قليل الحديث .

٨- وقال ابن حجر أىضا فى عباد بن زياد بن موسى : « صدوق روى بالتشيع » مع أنه روى عنه جماعة ، منهم أبو داود ، وقال أبو داود فيه : « صدوق وأراه كان يتهم بالقدر » وقال موسى بن هارون : « تركت حديثه » وقال ابن عدى : « هو من أهل الكوفة الغالية فى التشيع له أحاديث مناكير فى الفضائل » وانظر ما سبق .

٣٣- أشعث بن شعبة المصيصى :

قال فيه فى (التريب) : « مقبول » قلت: وكان قد ترجم له فى (التهذيب)، فذكر أنه روى عنه محمد بن عيسى الطباع وعبد الوهاب بن نجدة، وأبو الطاهر بن السرج وجماعة ، وأن أبا زرعة قال : « لين » وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) ، وأن أبا داود قال : أشعث ابن شعبة « ثقة » وأن ابن يونس ذكر فى (تاريخ الغرباء) أنه قدم إلى مصر وحدث بها ، وأن الأزرى قال : « ضعيف » .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صدوق » لأنه اتفت جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بتوثيق أبى داود له فضلا عن ذكر ابن حبان له فى (الثقات) .

وأما جرح أبى زرعة فهو غير مفسر فيرد وهو أىضا جرح هين ، وكذلك جرح الأزدى .

فبالإضافة إلى كونه غير مفسر فالأزدى مسرف فى الجرح ، وهو فى نفسه غير مرضى ، ومع اعتبار قبول جرح كل منهما ، فإنه يقال فيه ما سبق .

ومع أن ابن حجر قال فى أشعث هذا « مقبول » فقد قال فى الحسين بن عروة البصري : « صدوق يهم » مع أنه هو الآخر روى عنه جماعة ، وقال أبو حاتم : « لأبأس به » وقال الساجى : « فيه ضعف » وقال الأزدى : « ضعيف » وانظر ما سبق .

٣٤ - خالد بن الفرز البصرى :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه الحسن بن صالح بن حى وهو ثقة فقيه ، وقال عباس الدورى عن يحيى بن معين : « ما سمعت أحدا يروى عنه غيره ، ولم أر له فيه رأيا ، وقيل : عن عباس عن يحيى : « ليس بذاك » ، وقال أبو حاتم « شيخ » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق يهم » : لأنه انتقت جهالته ، وثبتت عدالته برواية من روى عنه وتوثيق أبى حاتم له بقوله : « شيخ » فضلا عن ذكر ابن حبان فى الثقات . وأما جرح ابن معين فمع أنه مختلف فى ثبوته عنه ؛ فهو غير مفسر ، فضلا عن أنه جرح هين ، فمع اعتبار ثبوته عن ابن معين ، وقبوله فيقال فيه ما تقدم ذكره . وانظر ما سبق أيضا .

٣٥ - جسرة بنت دجاجة العامرية :

قال فيها فى (التقريب) : « مقبولة » قلت : وكان قد ترجم لها فى (التهذيب) فذكر أنها روى عنها قدامة بن عبد الله العامرى ، . وأفلت بن خليفة ، ومحدوح الذهلى ، وعمرو بن عمير بن محدوح ، وأن العجلي قال : « ثقة تابعية » ، وأن ابن حبان ذكرها فى (الثقات) ، وأن البخارى قال : « عند جسرة عجائب » ، وأن أبا الحسن بن القطان قال : « هذا القول لا يكفى لمن يسقط ما روت » كأنه يعرض بآبى حزم ؛ لأنه زعم أن حديثها باطل .

فمثل هذه يقال فيها : « صدوقة لها أوهام » أو غير ذلك فما فى معناها : لأنها انتقت جهالتها برواية من تقدم ذكرهم عنها ، وثبتت عدالتها بتوثيق العجلي لها ، فضلا عن ذكر ابن حبان لها فى (الثقات) ، وقد سبق أن ذكرنا أن توثيق العجلي معتمد ، وأنه غير متساهل فى التوثيق .

وأما قول البخارى فيها : « عندها عجائب » فهو جرح مفسر فيقبل ، وحيث إنه من المقرر أن الراوى لا يسقط حديثه ، إلا إذا كثرت المناكير فى رواياته ، وكثرت مخالفته للثقات ، فيقال فيها مع اعتبار قبول هذا الجرح ما تقدم ذكره .

أما بالنسبة لما ذكره ابن حجر عن ابن حزم أنه زعم أن حديثها باطل ، فينبغى التنبيه إلى أن ابن حزم ذهب إلى بطلان الحديث المروى من طريق أفلت بن خليفة عن جسرة بنت دجاجة عن عائشة أن رسول الله صلى الله على وسلم قال لأصحابه : « وجهوا هذه البيوت عن

المسجد ، فإنى لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » وكذلك ذهب إلى بطلان غيره مما فى معناه ، ولم تكن العلة فى إبطاله له هى ضعف جسر بنت دجاجة عنده أو كونها مجهولة عنده ، ولكن لأنه زعم أن أفلت غير مشهور ولا معروف بالثقة ، وأما جسر فلم يتعرض لها بذكر أصلا . (وانظر الحلى ١٨٥/٢ ، ١٨٦ للتأكد من هذا) .

وينبغى ملاحظة أننا تكلمنا بتفصيل أكثر من هذا بكثير عن جسر ، وعن هذا الحديث ، فى رسالتنا المسماة « إعلام الرجال والنساء بتحريم المكث فى المسجد على الجنب والحائض والنفساء » .

ومع أن ابن حجر قال فى جسر « مقبولة » فقد نقض هذا فى إسماعيل ابن عبيد بن أبى كريمة فقال فيه : « ثقة يغرب » مع أنه روى عنه جماعة منهم بقى بن مخلد وقال الدارقطنى : « ثقة » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال أبو بكر الجعابى : « يحدث عن محمد بن سلمة بعجائب » .

وقال أئضا فى عبد الواحد بن قيس السلمى : « صدوق له أوهام ، ومراسيل » مع أنه روى عنه جماعة ، وقال يحيى بن معين « ثقة » وقال العجلى : « شامى تابعى ثقة » وذكره أبو زرعة الدمشقى فى نفر ثقات ، وقال يحيى بن سعيد كان شبه لا شيء « كان الحسن بن ذكوان يحدث عنه بعجائب » وقال العالنى عن ابن معين : « لم يكن بذاك ، ولا قريب » ، وقال أبو حاتم : « يعجبنى حديثه » وقال الكنانى عن أبى حاتم : « يكتب حديثه ، وليس بالقوى » وقال صالح ابن محمد البغدادى : « روى عنه أبى هريرة ولم يسمع منه » وقال فى موضع آخر : « ليس بالقوى » وقال ابن حبان : « يتفرد بالمناكير عن المشاهير » وقال أبو أحمد الحاكم : « منكر الحديث » وذكره أبو بكر البرقانى فىمن وافق عليه الدراقطنى من المتروكين ، وقال ابن عدى : « حدث عنه الأوزاعى بغير حديث ، وأرجو أنه لا بأس به . لأنه فى رواية الأوزاعى عنه استقامة » وقال ابن حبان فى (الضعفاء) : « لا يحتج به » ، وقال فى (الثقات) : « لا يعتبر بمقاطيعه ولا بمراسيله ، ولا برواية الضعفاء عنه وهو الذى يروى عن أبى هريرة ولم يره » .

٣٦ - عبد الواحد بن صفوان بن أبى عياش الأموى :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : وكان قد ترجم فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه يحيى بن سعيد القطان ، وعفان ومسلم بن إبراهيم ، وموسى ابن إسماعيل ، وهذبة بن خالد ، وقال ابن معين : « ليس بشيء » وقال مرة : صالح وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صدوق يهيم » لأنه اتفت جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته برواية يحيى بن سعيد القطان عنه ، وقد سبق أنه لم يكن يروى إلا عن ثقة ، وقد سبق أيضا أنه متعنت فى الرجال ، فتوثيقه معتمد ، هذا فضلا عن ذكر ابن حبان له فى (الثقات) فكيف إذا انضاف إلى ذلك تعديل ابن معين له بقوله : « صالح » ؟ ! .

وأما قول ابن معين فيه : « ليس بشيء » فقد تقدم أنه يعنى بهذا اللفظ أنه قليل الحديث ، وقد سبق أن هذا لا يقتضى ضعف الراوى .
وإذا افترضنا أنه يقصد بهذا اللفظ جرحا شديدا ؛ فهو غير مفسر فيرد فيمن ثبتت عدالته ، وفي حالة اعتباره جرحا مقبولا ، فيكون قد اختلف قول ابن معين فيه ، ولا يعلم المتأخر من القولين حتى يؤخذ ويرد الآخر ، ولعله قال فيه القولين السابقين فى قضيتين سئل عنهما بشأن عبد الواحد هذا وغيره فقال فيه مرة « ليس بشيء » أى بالنسبة لغيره ، وقال فى أخرى : « صالح » أى بالنسبة لرجل آخر سئل عنه ، وحيث إنه لا يترجح أحد هذه الاحتمالات ، فيتوقف فى قول ابن معين فيه ، فلا يؤخذ شيء من قوله ، وكأنه لم يكن له قول فيه .

ويبقى فيه فى هذه الحالة تعديله برواية القطان عنه ، وذكر ابن حبان له فى الثقات ، ويقال فى هذه الحالة : « صدوق » أو على الأقل « صدوق يهم »

ومما سبق يتضح أنه على أسوأ الأحوال يحكم عليه بأنه صدوق يهم وانظر أيضا ما سبق .

٣٨ - معمر بن يحيى بن سام :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه وكيع ، وأبو سلمة ، وأبو نعيم وقال فيه أبو زرعة ثقة ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال الأجرى عن ابى داود : « بلغنى أنه لا بأس به وكأنه لم يرضه » .
فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صدوق يهم » أو غير ذلك مما فى معناه ؛ لأنه اتفتت جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بتوثيق أبى زرعة له وهو إمام معتمد غير متساهل فى التوثيق (انظر اعتماد ابن حجر توثيق أبى زرعة) فضلا عن ذكر ابن حبان له فى (الثقات) .

وأما جرح أبى داود فهو غير مصرح به ، وزيادة على ذلك فبافتراض أن العبارة السابقة دالة على جرحه صراحة فهو جرح غير مفسر ، فيكون مردودا فى حق من ثبتت عدالته .

وبالإضافة إلى ذلك فهو جرح هين ؛ لأن من ألفاظ الجرح الهين : « ليس بالمرضى » [انظر فتح المغيث] ، وقوله : وكأنه لم يرضه قريب فى معناه من هذا اللفظ ، فضلا عن أنه ليس صريحا فى الجرح كما سبق ، فبالأولى أن يكون جرحا هينا .

ومع اعتبار قبوله ، يكون الحكم على معمر هذا بما سبق ذكره .

٣٨ - معلى بن راشد الهدلى أبو اليمان النبال :

قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه يزيد بن هارون ، وعبد الله بن صالح العجلي ، وروح بن عبد المؤمن ، وأبو بشر بكر بن خلف ، ونصر بن على الجهضمي وغيرهم وقال أبو حاتم : شيخ يعرف بمحدث حدث

به عن جدته عن نبیسة الخیر فی لعق الصحفة ، وقال النسائی : « ليس به بأس » وذكره ابن حبان فی (الثقات) .
فمثل هذا يقال فيه على الأقل : « صدوق » ربما وهم ؛ لأنه انتفت جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بتعديل النسائی بقوله : « ليس به بأس » وهو إمام متعنت فی الرجال مثبت فی التوثیق ، فضلا عن ذكر ابن حبان له فی (الثقات) .
وأما قول أبي حاتم فيه : « شيخ » يعرف بحديث . . الخ « فإنه يدل على أنه تفرد بهذا الحديث ، ولم يتابعه عليه غيره ، فيكون قد أنكر عليه ، وهو دال بمفهومه على أن أحاديثه الأخرى ، قد توبع عليها ، أو لم يخالف فيها الثقات .
وعلى هذا فيقال فيه : « صدوق ربما وهم » . كما سبق .
وأما إذا كان يقصد أنه لم يرو إلا هذا الحديث ، أي أنه ليس له غيره ، فهذا احتمال بعيد ، لأنه روى عنه ما يزيد على خمسة عشر رجلا (انظر تهذيب الكمال) وبعيد أن يرووا عنه جميعا حديثا واحدا .
وإذا افترضنا أنه ليس له إلا حديث واحد ، فإذا كان قد خالف فيه الثقات فإنه يعد جدا أن يقول فيه النسائی مع تعنته « ليس به بأس » وحيث إنه عدله بما سبق ، فهذا يدل إما على أن له أحاديث أخرى لم تنكر عليه ، أو على أنه روى هذا الحديث الواحد ، ولم يخطئ فيه ، بالإضافة إلى شيء آخر جعله يحكم عليه بأنه لا بأس به .
وحيث إن قلة حديث الشخص لا تستلزم تضعيفه ، فبافتراض أنه ليس له إلا هذا الحديث الواحد ، فبعد تعديل النسائی له ، فضلا عن غيره فإنه يقال فيه : « صدوق مقل » أو : « صدوق قليل الحديث » أو غير ذلك مما في معناه .
وانظر ما سبق بشأن اعتماد ابن حجر توثيق النسائی .

٣٩- قرعة المكى مولى عبد القيس :

قال فيه فى (التقريب) « مقبول » قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه زياد بن سعد ، وهو ثقة ثبت وقال فيه أبو زرعة : « ثقة » وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال الذهبى : « لا ندرى من هو » .
فمثل هذا يقال فيه : « ثقة » أو على الأقل « صدوق » لانتفاء جهالته ، وثبوت عدالته بروايه من تقدم ذكره عنه وتوثيق أبي زرعة له ، فضلا عن ذكر ابن حبان له فى الثقات . وإن كان قد جهله الذهبى ، فقد عرفه أبو زرعة ، ووثقه ، وابن حبان ، وذكره فى الثقات والظاهر أن الذهبى لم يقف على توثيق أبي زرعة له ، وانظر ما سبق .

٤٠- مهاجر بن خلد أبو مخلد :

قال فيه فى التقريب : « مقبول » قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه عوف الأعرابى ، وهيب وخالد الحذاء ، وحماد بن زيد ، وأخوه سعيد بن زيد ، وعبد الوهاب الثقفى ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال ابن معين : « صالح » ، وقال محمد بن

المنثى عن أبي هشام : « كان وهيب يعيبه ، ويقول : « لا يحفظ » وقال أبو حاتم : « لين الحديث » ليس بذلك وليس بالمتقن يكتب حديثه ، وقال الساجي : « هو صدوق معروف » وليس من قال فيه : « مجهول بشيء » .

فمثل هذا يقال فيه : « صدوق له أوهام » أو صدوق « يخطيء » أو غير ذلك مما فى معناه ؛ لانتفاء جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه ، وثبوت عدالته بتعديل ابن معين له بقوله : « صالح » وتعديل الساجي بقوله : « صدوق » فضلا عن ذكر ابن حبان له فى (الثقات) .

وأما جرح وهيب له فهو مقبول ؛ لأنه مفسر ، وهو جرح هين وكذلك أبى حاتم هين فضلا عن تعنته فى الجرح .
فبعد اعتبار قبول الجرح الوارد فيه ، يكون الحكم عليه بما سبق ذكره .

وأىضا فقد وثقه العجلي ، ولذلك أوردنا فى الباب التالى لهذا مرة ثانية فانظروا هناك .

٤١ - محبوب بن محرز التميمى القواريرى :

قال فيه فى (التريب) : « لين الحديث » ، قلت : وقد سبق أن بينا أنه لا فرق بين قوله « لين الحديث » ، أو « لين » وقوله : « مقبول » فى اصطلاحه فكأنه قال فى محبوب : « مقبول » وكان قد ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه بشر بن الحكم العبدى ، وسريج بن يونس وأبو بكر بن أبى شيبه وعلى ابن الحسن بن سليمان الكوفى ، وأبو كريب ، وابن نير وأبو سعيد الأشج ، والحسن بن عرفة وغيرهم ، وقال ابن أبى حاتم عن أبيه : « يكتب حديثه » ، قلت : يحتج به ، قال : « يحتج بحديث شعبة وسفيان ، وقال عبد الله بن أحمد : « ثنا سريج بن يونس ، حدثنا محبوب بن محرز « كوفى ثقة » وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال الدارقطنى : « ضعيف » .
فمثل هذا يقال فيه : « صدوق يهم » لأنه انتقت جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بتعديل أبى حاتم له بقوله : « يكتب حديثه » .

وقد سبق أن بينا أن هذا اللفظ من أفاظ التعديل ، وهو كذلك عند أبى حاتم ، ما لم يقترن بلفظ آخر يدل على أنه أراد غير ذلك كقوله : « ليس بقوى يكتب حديثه » أو : « ليس بالقوى يكتب حديثه » أو « يكتب حديثه ، وليس بالمتقن » أو غير ذلك (وانظر ما سبق بشأن عبد الله بن جابر ، ومحمد بن عيسى بن زياد الدامغانى ، ومنصور بن وردان الأسدى الكوفى) .

هذا بالإضافة إلى توثيق سريج بن يونس له ، وهو ثقة من رجال الشيخين وغيرهما ، فضلا عن ذكر ابن حبان له فى (الثقات) .

أما قول الدارقطنى فيه ، فهو جرح غير مفسر فهو مردود فى حق من ثبتت عدالته ، ومع اعتبار قبوله ، فإنه يحكم عليه بأنه صدوق يهم ، كما تقدم ، لأنه جرح غير شديد .

ومع أن قال فى محبوب بن محرز : « لين الحديث » فقد قال فى زكريا ابن يحيى بن عمر الطائى : « صدوق له أوهام لينه بسببها

الدارقطنى « مع أنه روى عنه جماعة وقال الخطيب « كان ثقة » وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال الدارقطنى: « ليس بالقوى يحدث بأحاديث ليست مضىئة » وقال أىضا: يحدث بأحاديث خطأ ، وقال أيضا : « متروك » وقد ذكر ابن حجر فى (مقدمة الفتح) «الفصل التاسع» أنه قال فيه الحاكم: «مخطيء فى أحاديث» .

وانظر أيضا ما سبق بشأن حنيفة أبى حرة ، وسهل بن معاذ ، ومحمد بن موسى بن أبى نعيم ، وشرحبيل بن سعد الخطمى وغيرهم .
٤٢ - محمد بن مسلم بن عائذ المدنى :

قال فيه فى (التقريب): «مقبول» قلت : وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه سهيل بن أبى صالح ، وهو صدوق تغير حفظه بآخره ، وقال العجلي « ثقة » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال أبو حاتم : « مجهول » ، وقال الذهبى فى (الميزان) : لا يعرف وأخرج له ابن خزيمة وابن حبان فى (صحيحهما) والحاكم وقال : « على شرط مسلم » فمثل هذا يقال فيه : « صدوق » . وهو وإن كان قد جهله أبو حاتم والذهبي ، فقد عرفه العجلي ووثقه ، وعرفه ابن حبان فذكره فى (الثقات)، وعرفه ابن خزيمة فأخرج له فى صحيحه وقد تكلمنا على صحيح ابن خزيمة بشيء من التفصيل فى رسالتنا الخاصة بتحريم المكث فى المسجد على الحائض والجنب والنساء ، فليراجعها من شاء ، ومن المعروف أن ابن خزيمة أشد فى شرطه من ابن حبان ، وأنه لم يخرج فى صحيحه أحاديث كل أحد ، بل كان يتثبت فيمن روى له ، وأنه كان شديد التحرى فى صحيحه ، حتى إنه كان يتعقب الأخبار التى لا تصح عنده ، أو التى فى قلبه من أسانيدها شيء .

ولا نعلم أنه تعقب حديث محمد بن مسلم هذا بشيء وهذا يدل على أنه عدل غير مجروح عنده ، كما ذكر هذا فى أول صحيحه .

٤٣- مرثد بن عبد الله الزمانى : قال فيه فى (التقريب) : « مقبول » قلت وكان قد ترجم له فى (التهذيب) فذكر أنه روى عنه ابنه مالك ، وقال العقيلي: « لا يتابع على حديثه » وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال العجلي ، تابعى ثقة ، وهو الذى روى الأثر الذى علقه البخارى فى (كتاب العلم) عن أبى ذر ، قال : «لو وضعت الصمصامة . . الخ » .

فمثل هذا يقال فيه علي الأقل: «صدوق به»؛ لأنه انتفت جهالته وثبتت عدالته برواية ابنه مالك عنه وهو ثقة ، وبوثيق العجلي ، له وهو إمام معتمد فى الجرح والتعديل غير متساهل فى التوثيق ، فضلا عن ذكر ابن حبان له فى (الثقات) .

وأما قول العقيلي فيه : «لا يتابع علي حديثه» فإن هذا لا يضره إلا إذا كثرت منه رواية المناكير، ومخالفة الثقات كما قاله ابن القطان ردا عليه فى قوله فى ترجمة ثابت بن عجلان الأنصارى : «لا يتابع على حديثه» ، وأقر ابن حجر نفسه ابن القطان فى رده هذا على العقيلي بقوله : «وهو كما يقول» انتهى (انظر الفصل التاسع من مقدمة الفتح) .

ومما يدل على ما ذكرنا أن الذهبى قال فى (الميزان فى ٣/١٤٠) فى ترجمة لعل بن المدينى فى معرض إنكاره علي العقيلي إيراد ابن

المديني وغيره فى الضعفاء . . . « وأنا أشتهى ٧٧ أن تعرفنى من هو الثقة الثبت، الذى ما يخلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته، وأدل علي اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها اللهم إلا أن يتبين غلظه ووهمه فى الشيء فيعرف ذلك فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا، وقد انفرد بسنة ، فيقال له : «هذا الحديث لا يتابع عليه» ؟!! وكذلك التابعون وكل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم » ثم قال أيضاً : «وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً . وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً ، وإن إكثار الراوى من الأحاديث التى لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث » انتهى .

قلت : وأيضاً فقد قال المزنى متعباً قول البخارى فى أسماء الفزارى : «لم يرو عنه إلا هذا الحدث ، وحديث آخر لم يتابع عليه » قال المزنى : هذا لا يقدر فى صحة الحديث؛ لأن وجود المتابعة ليست شرطاً فى صحة كل حديث صحيح » انتهى (انظر التهذيب ٢٦٧/١) .

وزيادة على ذلك فإن الأثر الذى ذكره ابن حجر وعلقه البخارى على أبى ذر أورده البخارى بصيغة الجزم فقال فى كتاب العلم باب العلم قبل القول والعمل (١ / ١٩٢ فتح) : وقال أبو ذر : « لو وضعتم الصمصامة على هذه . . الخ » .

وقد قال ابن حجر نفسه فى (مقدمة الفتح) « الفصل الرابع » وأما المرفوعات فإنه يجزم منها بما صح عنده، ولو لم يكن على شرطه ، ولا يجزم بما كان فى إسناده ضعف أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبراً إما بمجيئة من وجه آخر، وإما بشهرته عن قائله » انتهى . وهذا الأثر تفرد به مالك بن مرثد عن أبيه ، عن أبى ذر ولا نعلم أنهما توبعاً عليه ، فقد رواه الدارمى (١ / ١١٣) ومن طريقه ابن حجر فى تعليق التعليق (٢ / ٧٩) وكذلك رواه أبو نعيم فى الحلية (١ / ١٦٠) ومن طريقه ابن حجر فى تعليق التعليق (٢ / ٧٩ ، ٨٠) كلهم من طريق الأوزاعى حدثنى أبو كثير - قلت : هو مالك بن مرثد - حدثنى أبى قال : أتيت أبا ذر وهو جالس عند الجمرة » وساق الحديث ولفظ أبى نعيم أتم منه نحوه .

وقال ابن حجر فى (التعليق ٢ / ٨٠) : « رواه إسحاق بن راهوية فى مسنده عن عمر بن عبد الواحد ، عن الأوزاعى مثل حديث شعيب بن إسحاق ، قلت : يعنى لفظ الدارمى لأنه رواه من طريقه . وهكذا رواه الوليد بن مسلم ، وبشر بن بكير عن الأوزاعى ، ورواه أبو بكر محمد بن هارون الرويانى فى مسنده عن محمد بن اسحاق الصغانى عن الحكم بن موسى ، عن هقل بن زياد ، عن الأوزاعى به فى حديث طويل » انتهى .

ومما سبق أن الحديث بكل طريقة المذكورة يدور على أبى كثير عن أبيه عن أى ذر، وحيث إن البخارى علقه جازماً به فهذا يدل على صحته عنده، وحيث إن مالك بن مرثد تفرد به عن أبيه - فيما نعلم - فهذا يدل على أن مالكا وأباه ثقتان عند البخارى حتى تتحقق

صحة الحديث عنده أو على الأقل إن كان الحديث حسنا عنده فإنهما يكونان صدوقين عنده .

وبهذا يتبين أن مرثد بن عبد الله هذا على الأقل صدوق عند البخارى أيضا وهو الإمام المقدم فى هذا الشأن المعروف بعدم تساهله فى التوثيق .

ويكون الحكم على مرثد مع اعتبار قبول جرح العقيلي فيه بأنه صدوق يهم على الأقل .

فإن قيل : لعل هذا الأثر كان سنده ضعيفا عند البخارى لضعف مرثد عنده ولكنه جزم به مع أن مرثدا تفرد به؛ لأن هذا القول مشهور عن أبى ذر كما سبق أن ذكرت عن ابن حجر بشأن الموقوفات المعلقة المجزوم بها .

قلت : إن ابن حجر لم يتعقب هذا الأثر بتضعيف أحد رجاله ، وذكر أن البخارى أورده جازما به لاشتهاره عن أبى ذر، لا فى (الفتح) ولا فى (مقدمة) ولا فى (التعليق) فيما نعلم وهذا يدل على أن الأثر مجزوم به لثقة من تفرد به أو على الأقل لكونهم صدوقين عند البخارى ، وبالتالي يثبت ما ذكرنا .

وقد قال ابن حجر نفسه فى (مقدمة التعليق ١١/٢) :

«فإن اعترض علي ما قدمنا من حكم صيغتي الجزم والتمريض بأن البخارى قد أورد ما ليس له إلا سند واحد ، وفيه من تكلم فيه وجزم به مع ذلك فالجواب أن البخارى فى المنزلة التى رفعه الله إليها فى هذا الفن، وهو أحد الأئمة فى الجرح والتعديل ، بل معدود من أعدلهم قولاً فيه ، وأكثرهم تشبهاً فإذا اختار توثيق رجل اختلف كلام غيره فى جرحه وتعديله لم يكن كلام غيره حجة عليه، لأنه إمام مجتهد مع أنا لا نلتزم فيما جزم به أن يكون علي شرطه فى الجامع الذى هو أعلى شروط الصحة» انتهى .

قلت : ومع أن ابن حجر قال هذا فى البخارى، وخرج هذا الأثر فلم يذكر متابعا لمرثد ، وعلم أنه مجزوم به مع تفرد مرثد بروايته، وذكر توثيق العجلي له فى (التهذيب) فضلا عن ابن حبان ولم يذكر ضعفا فى مرثد ولم يذكر أنه مشهور عن أبى ذر، وأن هذا هو السبب فى جزم البخارى به مع هذا كله وجدناه قال فى مرثد هذا فى (التقريب) : «مقبول» !!!

ومن عجيب ما يذكر أيضا أن مالك بن مرثد ، وهو الراوى عن أبيه هذا الأثر قال فيه ابن حجر فى (التقريب) ثقة !!! مع أنه هو الآخر روى عنه الأوزاعى وسماك بن الوليد ، وذكره ابن حبان فى الثقات وقال العجلي ، مالك بن مرثد ثقة .

ومما يدل على وهمه أو تناقضه فى حكمه على مرثد بن عبد الله أنه قال فى عبد الله بن على بن يزيد بن ركانه فى (التقريب) : لئن الحديث (قلت : فكأنه قال فيه : «مقبول» كما سبق) . مع أنه ترجم له فى التهذيب فذكر أنه روى عنه الزبير بن سعيد الهاشمى ، وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) وأن العقيلي قال : «حديث مضطرب ولا يتابع» .

فمع أنه لم يرو عنه إلا واحد وجزم العقيلي بهذا الجرح المفسر ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، قال فيه : «لئن الحديث»، أى مقبول عند

المتابعة .

وأما مرثد بن عبد الله فقد روى عنه أيضا واحد وذكره ابن حبان في الثقات وجرحه العقيلي بقوله : « لا يتابع على حديثه » وامتاز عن عبد الله بن علي بأنه وثقه العجلي ، وهو إمام معتمد وقد اعتمد ابن حجر نفسه توثيقه لعدد كبير من الرجال كما سبق فكيف يحكم على كل منهما بأنه مقبول عند المتابعة وإلا فلين ؟ !!

إنه بقوله في مرثد «مقبول» يكون قد أهمل توثيق العجلي تماما ، فكأنه لم يكن وكان ينبغي عدم إهماله ، وإذا انضاف إلى توثيق العجلي ما تقدم ذكره بشأن الأثر الذي علقه البخاري عن أبي ذر ، فكيف يقول فيه «مقبول» ؟ !!

٤٤ - حكيم الأثرم البصرى : قال فيه في (التقريب) : « فيه لين » قلت وكان ترجم له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه عوف الأعرابي وحماد بن سلمة ، وسعيد بن عبد الرحمن البصرى ، وقال الذهلى عن ابن المدينى أحيانا هذا وقال مرة : لا ادري من أين هو ، وقال البخاري : لا يتابع علي حديثه يعنى عن أبي تميمه عن أبي هريرة : « من أتى كاهنا » ولا نعرف لأبى تيممة سماعا من أبي هريرة ، وقال ابن عدى : « يعرف بهذا الحديث » ، وليس له غيره إلا اليسير وقال النسائى : (ليس به بأس) وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال الأجرى عن أبي داود ، « ثقة » وقال أبو بكر البزار . . حدث عنه حماد مجديث منكر ، وقال ابن أبي شيبه : « سألت عنه ابن المدينى » فقال : « ثقة عندنا » .

فمثل هذا يقال له على الأقل : « صدوق يهم » ؛ لأنه انتقت جهالته برواية من سبق ذكرهم عنه ، وثبتت عدالته بتوثيق أبي داود وابن المدينى « وهو إمام معتمد فى الجرح والتعديل غير متساهل فى التوثيق ، وهو شيخ البخارى الذى قال فيه : « ما استصغرت نفسى بين يدي أحد إلا بين يدي على بن المدينى ، فضلا عن تعديل النسائى له بقوله : « ليس به بأس » وهو الإمام المعروف بتعنته فى الرجال ، وانضاف إلى هذا ذكر ابن حبان له فى (الثقات) .

وأما قول البخارى فيه فقد تقدم قريبا الكلام على قولهم : « لا يتابع على حديثه . وأىضا فإن البخارى قصد حديثا بعينه تفرد به ، وهو حديثه عن أبى تيممة عن أبى هريرة : « من أتى حائضا أو امرأة فى دبرها أو كاهنا فقد كهر بما أنزل على محمد » ، وهذا الحديث هو الذى قصده البزار بقوله : حدث عنه حماد مجديث منكر « قلت : ومما يؤكد ذلك أن هذا الحديث رواه البخارى فى التاريخ الكبير (٣ / ١٦٠١٧) .

وأحمد فى (المسند ٢/٤٠٨ ، ٤٧٦) (وابن ماجه حديث رقم ٦٣٩) والترمذى (١٣٥) وابن عدى فى الكامل (٢/٦٣٧) والبيهقى (٧/١٩٨) والدارمى (١/٢٥٩) وابن الجارود فى (المنتقى رقم ١٠٧) وغيرهم .

أخرجوه من طرق كلهم عن حماد بن سلمة عن حكيم الأثرم عن أبى تيممة ، عن أبى هريرة ، ووقع عند بعضهم مختصرا ، مع اختلاف يسير

في اللفظ .

ومما يؤكد أن هذا الحديث هو الذى عناه البزار أيضا أن ابن حجر فى (التلخيص) بعد أن عزا هذا الحديث من هذا الطريق لأحمد والترمذى فقط قال: قال الترمذى : غريب لا نعرفه إلا من حديث حكيم، وقال البخارى لا يعرف لابي تيممة سماع من أبى هريرة ، وقال البزار: «هذا حديث منكر وحكيم لا يحتج به وما انفرد به فليس بشيء » انتهى .

قلت : استغراب الترمذى لهذا الحديث ليس فى النسخة المطبوعة التى بين أيدينا وإنما المثبت فيه : لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبى تيممة الهجيمى عن أبى هريرة . ولعل لفظ : « غريب » . مثبت فى بعض النسخ المخطوطة . فإذا كان حكيم قد تفرد بهذا الحديث الذى أنكر عليه وله غيره فهذا يدل على أنه لم تكثر فى روايته المناكير ومخالفة الثقات . ويكون القول فيه مع اعتبار قبول الجرح الوارد فيه أنه « صدوق يهم » . كما سبق .

الباب الخامس عشر

(فى ذكر جماعة قال فيهم ابن حجر فى (التقريب) «مقبول» ثم تبين أنه لم يقف على توثيق العجلي لهم، وبعد ثبوت هذا التوثيق يتغير الحكم عليهم؛ لأن العجلي إمام معتمد فى الجرح والتعديل) .

قد سبق أن بينا أن ابن حجر اعتمد توثيق العجلي منفردا، أو مع ابن حبان لعدد كبير من الرجال، هذا بالإضافة إلى ذكر قوله فى الجرح والتعديل، مع قول غيره من الأئمة فى عدد كبير جدا من الرجال .

وإذا كان قد اعتمد توثيقه إلى هذا الحد، فإذا كان قد قال فى قوم ممن لم يقف على توثيق العجلي لهم : « «مقبول» » فاعتماده توثيقه يدل على أنه سيتغير حكمه عليهم إذا كان وقف على توثيق العجلي لهم . وعلى هذا فمن قال فيه : «مقبول» وكانت هذه صفته، فإنه يكون على الأقل «صدوق». ١. ما دام قد وثقه العجلي، سواء فى هذا من ذكره ابن حبان فى (الثقات) أم لم يذكره وسواء قال فيهم ابن حجر ، «مقبول» أو : لين أو لين الحديث لأنه لا فرق بين هذه الألفاظ وبعضها عنده كما سبق . وكذلك من قال فيه : «مجهول الحال» ، ولم يكن قد وقف على توثيق العجلي فإن الحكم عليه سيتغير بعد ثبوت توثيقه . ومن هؤلاء الذين لهم من الوصف ما ذكرنا :

١- فلفلة بن عبد الله الجعفي :

روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال فى (التقريب) : «مقبول» .

قلت : ولم يقف على توثيق العجلي فقد قال فيه : «تابعى ثقة» ، (انظر تاريخ (الثقات) للعجلي بترتيب الهيثمي رقم ١٣٦١) وبعد ثبوت هذا التوثيق يكون «صدوق». ١. على الأقل .

٢. صهيب أبو الصهباء البكري :

روى عنه جماعة ، وقال أبو زرعة: «ثقة» «وقال النسائي «ضعيف»، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال فى (التقريب) : «مقبول» قلت: وقد ذكرنا فى الباب السابق أن هذا يكون صدوقا يهيم أو «صدوق». ١. له أو هام . وإذا افترضنا أن قوله فيه : «مقبول» صواب فقد وثقه العجلي أيضا فقال : «مكى تابعى ثقة» (انظر ثقات العجلي رقم ٧٠٦) وبعد ثبوت هذا التوثيق يكون صدوقا على الأقل .

٣ . عباد بن أبي سعيد المقبري :

روى عنه أخوه سعيد ، وقال ابن خلفون فى (الثقات) ، «وثقه محمد بن عبد الرحيم التبان»، وقال فى (التقريب) : «مقبول»

قلت: قد وثقه العجلي أيضا (انظر ثقات العجلي رقم ٧٦١) فبافتراض عدم اعتماد توثيق محمد بن عبد الرحيم التبان كفيته توثيق العجلي له : فيكون : « صدوقا على الأقل » .

٤ - عبد الله بن أبي بلال الخزاعي :

روى عنه خالد بن معدان وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال فيه في (التقريب) : «مقبول» قلت : وقد وثقه العجلي أيضا (انظر رقم ٢٠٦٨) والظاهر أن ابن حجر لم يقف على هذا التوثيق، وبعد ثبوته يكون «صدوق» ١. على الأقل .

٥ - مسلم بن يسار المصري :

روى عنه جماعة ، وروى له مسلم وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال الدارقطني : «يعتبر به» وقال في (التقريب) : «مقبول» .
قلت : ووثقه العجلي أيضا (انظر رقم ١٥٧٤) والظاهر ، أن ابن حجر لم يقف على هذا التوثيق وبعد ثبوته يكون «صدوق» ١. ا. بهم على الأقل .

٦ - معبد بن كعب بن مالك الأنصاري :

روى عنه جماعة ، وروى له البخاري ومسلم ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال في (التقريب) : «مقبول»
قلت : بافتراض صحة القول بأنه «مقبول» فقط ، فقد و«ثقة» العجلي أيضا فقال : «مدني تابعي ثقة» (انظر رقم ١٦١) والظاهر أن ابن حجر لم يقف على هذا التوثيق ، فبعد ثبوته يكون «ثقة» أو على الأقل «صدوق» ١. ا .

٧ - مهاجر بن مخلد :

روى عنه جماعة ، وقال ابن معين «صالح» وقال أبو حاتم «لين الحديث» ليس بذلك وليس بالمتقن يكتب حديثه وذكره ابن حبان في (الثقات) . وقال الساجي : هو «صدوق» . معروف ، وليس من قال فيه : «مجهول» . بشيء وقال في (التقريب) : «مقبول» .
قلت : وقد أوردنا مهاجرا هذا في الباب السابق ، ورجحنا هناك أنه «صدوق» . له أوهام وافتراض أن قوله «مقبول» هو الراجح فقد قال فيه العجلي أيضا «بصرى ثقة» (انظر تاريخ (الثقات) رقم ١٦٤٤) وبعد ثبوت هذا التوثيق يكون : «صدوق» ١. ا .

٨ - موسى بن أيوب بن عامر الغافقي :

روى عنه جماعة وقال ابن معين وأبو داود «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، ونقل العقيلي في الضعفاء عن يحيى بن معين أنه قال فيه : «منكر الحديث» وكذا قال الساجي : وقال في (التقريب) : «مقبول» .

قلت : وقد وثقه العجلي أيضا فقال فيه : «لا بأس به» (انظر تاريخ (الثقات) رقم ١٦٥٤) والظاهر أن ابن حجر لم يقف على هذا التوثيق، وبعد ثبوت هذا التوثيق يكون موسى بن أيوب صدوقا بهم أو «صدوقا له أوهام» .

٩ - أبو عبيدة بن حذيفة بن اليمان :

روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال في (التقريب) : «مقبول»

قلت : وقال العجلي أيضا : «كوفي تابعي ثقة» . (انظر تاريخ الثقات) رقم ١٩٩٢) والظاهر أن ابن حجر لم يقف على هذا التوثيق ، وبعد ثبوته يكون أبو عبيدة هذا «ثقة» أو على الأقل : صدوقا .

١٠ . أبو عون الأنصاري الشامي :

روى عنه جماعة ، وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال في (التقريب) : «مقبول» .

قلت : وقد وثقه العجلي أيضا فقال : «شامي ثقة» « (انظر تاريخ الثقات) رقم ٢٠١١) وبعد ثبوت هذا التوثيق يكون أبو عون هذا «ثقة» أو على الأقل «صدوقا» .

١١ . أبو الهيثم المصري :

روى عنه كعب بن علقمة التنوخي ، وقال ابن يونس «حديثه معلول» وقال في (التقريب) : «مقبول» .

قلت : وقال العجلي أيضا : «مصري تابعي ثقة» (انظر تاريخ الثقات) رقم ٢٦٣) وبعد ثبوت هذا التوثيق يكون «صدوقا بهم» على الأقل .

١٢ . أبو صالح مولى ضباعة :

روى عنه كامل أبو العلاء ، وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال في (التقريب) : لين الحديث .

قلت : وقد وثقه العجلي أيضا فقال : روى عنه الكوفيون ، «ثقة» (انظر رقم ١٩٧٢) فبعد ثبوت هذا التوثيق يكون «صدوقا» . على الأقل .

١٣ . قيس أبو المغيرة الحارقي :

روى عنه جماعة وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال في (التقريب) : «مقبول» .

قلت : وقد وثقه العجلي أيضا فقال : «كوفي ، تابعي» ، «ثقة» (انظر ثقات العجلي رقم ١٤٠٣) وبعد ثبوت هذا التوثيق يكون «صدوقا» . على الأقل .

١٤ . منقذ بن قيس المصري مولى عبد الله بن سراقه :

روى عنه عبيد الله بن المغيرة بن معيقب وبكر بن سودة ، وذكره ابن حبان في (الثقات) . وقال فيه في (التقريب) : «مقبول»

قلت : وقد أورده العجلي في (الثقات) أيضا فقال : مصري تابعي «ثقة» . (انظر تاريخ ثقات العجلي رقم ١٦٤٢) وبعد ثبوت هذا التوثيق يكون «ثقة» أو صدوقا على الأقل .

١٥ . شرح بن هاعان :

قال فيه في (التقريب) : «مقبول» . وقد أوردناه سابقا في الباب السابق، ورجحنا هناك أنه «صدوق» . بهم .
وأیضا فقد قال فيه العجلي : «مصرى تابعى ثقة» (انظر تاريخ الثقات رقم ١٥٧٦) والظاهر أن ابن حجر لم يقف على هذا التوثيق ، فبافتراض أن قول ابن حجر فيه «مقبول» هو الراجح، فيكون بعد ثبوت هذا التوثيق على الأقل: صدوقا .
١٦ . الحر بن مسكين الأودي :

قال فيه في (التقريب) : «مقبول» وكان قد ترجم له في التهذيب، فذكر أنه روى عنه الثوري وذكره ابن حبان في (الثقات) .
وقد أورد العجلي أيضا في تاريخ الثقات فقال فيه : «ثقة في عداد الشيوخ» (انظر تاريخ الثقات رقم ٢٠٤١) والظاهر أن ابن حجر لم يقف على هذا التوثيق وبعد ثبوته يكون الحر هذا «صدوقاً» على الأقل .
١٧ . أبو وهب الكلاعي :

روى عنه عبد الرحمن بن مرزوق ، وذكره البخاري في الكنى المجردة، وقال ابن يونس في (تاريخ مصر) : فيه نظر وقال فيه في (التقريب) : «مقبول» .

قلت : وقد أورد العجلي أيضا في ثقاته وقال فيه : «مصرى تابعى ثقة» (انظر تاريخ الثقات رقم ٢٠٦٥) والظاهر أن ابن حجر لم يقف على هذا التوثيق وبعد ثبوته يكون أبو وهب هذا « صدوقا بهم » على الأقل .
١٨ . أبو حازم التمار المدني :

روى عنه محمد بن عمرو بن علقمة وعباد بن أبي علي ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب وقال ابن عبد البر «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال فيه في (التقريب) : «مقبول» .

قلت : ومذهب ابن عبد البر في التوثيق فيه اتساع غير مرضى (انظر مقدمة علوم الحديث والتدريب وغيرهما) ولعله لهذا لم يعتمد ابن حجر توثيقه لأبي حازم هذا وقد أورد العجلي أيضا في ثقاته (انظر رقم ١٩٢٨) وقال فيه : مدني تابعى «ثقة» ، وكان رجلا صالحاً ، والظاهر أن ابن حجر لم يقف على هذا التوثيق، وبعد ثبوته يكون أبو حازم هذا ثقة، أو على الأقل صدوقا .

١٩ . أبو هاشم الدوسي : قال فيه في (التقريب) : «مجهول الحال» ، وكان قد ترجم له في التهذيب فذكر أنه روى عنه ابن يسار القرشي ، وأن ابن القطان قال : «مجهول الحال» ، وتبعه على ذلك .

وقد أورد العجلي في ثقاته (فانظر رقم ٢٠٥٩) فقال فيه : «تابعى ثقة» ليس يروى عنه إلا حديث واحد والظاهر أن ابن القطان لم يقف على توثيق العجلي وكذلك ابن حجر .

وبعد ثبوت هذا التوثيق ، لا يكون مجهول الحال ، ولكن يكون «صدوق» . على الأقل .

٢٠ . الصباح بن محمد بن أبي حازم البجلي :

قال فيه في (التقريب) : « ضعيف ، أفرط فيه ابن حبان » قلت : وكان ترجم له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه أبان بن إسحاق الأسدی الهمدانی ، وروى له الترمذی حديث مرة عن ابن مسعود : « استحيوا من الله حق الحياء » واستغربه ، وقال ابن حبان : كان ممن يروى الموضوعات عن (الثقات) ، وهو الذي روى عن مرة عن عبد الله عن النبي < : « استحيوا من الله حق الحياء » وقال ابن حبان أيضا : « أحسبه ابن أخي قيس بن أبي حازم، يروى عن مرة ، والكوفيين ، وعنه يعلى بن عبيد وأهل الكوفة ، وقال العقيلي : « في حديثه وهم ويرفع الموقوف » .

قلت : وأورده العجلي في ثقاته (فانظر رقم ٦٩٣) فقال : الصباح بن محمد : كوفى «ثقة» . وبعد ثبوت هذا التوثيق ؛ يتغير القول فيه فمع اعتبار أن ابن حبان أسرف في جرحه ، ولا يقبل منه إسرافه ، يقال فيه : «صدوق يهم» .

الباب السادس عشر

(فى ذكر جماعة من حكم عليهم ابن حجر فى (التقريب) بألفاظ من التجريح أو التعديل يستغرب لها إذا رجعت تراجمهم فى التهذيب، هذا بالإضافة إلى ما سبق ذكره مما يستغرب له فى الأبواب السابقة) .

وهؤلاء كثيرون ومنهم :

١- بكار بن يحيى :

قال فيه فى (التقريب) : «مجهول» . . مع أنه ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه عبد الرحمن بن مهدى وقد سبق أن ذكرنا عنه أنه أورد عبد الرحمن ابن مهدى ضمن من كان من عاداته ألا يروى إلا عن «ثقة» ، وسبق أن بينا أنه مثبت فىمن يروى عنه ، وأن روايته عن شخص تعد تعديلا له فكيف يقال فىمن روى عنه ابن مهدى «مجهول» . ؟! وانظر ما سبق .

٢ - بشر بن قرة :

قال فيه فى (التقريب) : «صدوق» . مع أنه ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه إسماعيل بن أبى خالد ، أو عن أخيه عنه ، وقال فيه ابن القطان : «مجهول الحال» ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

وقد سبق أن بينا أن ابن حجر اضطرب فى توثيق ابن حبان اضطرابا كبيرا فبينما نراه حكم على جماعة ممن ذكرهم فى (الثقات) وروى عنهم واحد أو أكثر بأنهم : مقبولون أو مستورون أو مجهولون نراه حكم على جماعة ممن هذا حالهم بأنهم « صدوقون » : وهذا غريب ، ولكن الأغرب قوله فى بشر ابن قرة : «صدوق» . . مع أنه روى عنه واحد هو إسماعيل بن أبى خالد أو غيره ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) وجهل حاله ابن القطان أيضا .

٣ - محمد بن القاسم الأسدي :

قال فيه فى (التقريب) : «صدوق» . قلت : مع أنه ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه معاوية بن قرة ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال الذهبى : «لا يعرف» . وانظر ما تقدم فى بشر بن قرة .

٤ - زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن :

قال فيه فى (التقريب) : «صدوق» . مع أنه لم يرو عنه إلا واحد ، ولم يذكر فى (التهذيب) أن أحدا وثقه ولا أن ابن حبان ذكره فى (الثقات) .

فهل مثل هذا يقال فيه : «صدوق» . ؟! !

٥ . عباس بن الفضل البصري نزيل الشام :

ذكر في (التهذيب) أنه روى عنه عبده بن سليمان المروزي ، ولم يذكر فيه توثيقاً لأحد ، ولأن ابن حبان ذكره في (الثقات) ، ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «صدوق» . !!

٦ . زياد بن صيغى بن صهيب :

قال فيه في (التقريب) : «صدوق» . قلت : وكان ترجم له في (التهذيب) فذكر أنه روى عنه ابنه عبد الحميد بن زكريا وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وذكره البخاري في تاريخه ، وابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه جرحاً ، قلت : سكوت البخاري عن راو في (تاريخه) لا يدل على عدالته عنده ، فكم من راو سكت عنه . فلم يذكره بجرح ، وأورده مع ذلك في (الضعفاء) .
وكذلك ابن أبي حاتم في كتابه لا يدل سكوته عن راو ما على أنه عدل عنده وما يدل على ذلك أنه قال في مقدمة كتابه (الجرح والتعديل) . . . على أننا قد ذكرنا أسامى كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم ، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها بهم من بعد أن شاء الله تعالى « انتهى .

قلت : فإذا كان ابن حجر قال في زياد بن صيغى : «صدوق» . اعتباراً منه أن سكوت البخاري وابن أبي حاتم عليه يقويه فهذا غريب من مثله ، وإن كان عدله اعتماداً منه توثيق ابن حبان له بذكره في (الثقات) فقد تقدم ما فيه
٧ . صهيب مولى العباس :

قال فيه في (التقريب) : «صدوق» . قلت مع أنه روى عنه أبو صالح السمان ، وذكره ابن حبان في (الثقات) .

٨ . ميمونة بنت الوليد :

ذكر في (التهذيب) أنها روى عنها ابنها ، وأن ابن حبان ذكرها في (الثقات) ، ومع ذلك قال فيها في (التقريب) : «ثقة» !!

٩ . بلال غير منسوب :

ذكر في (التهذيب) أنه روى عنه شعبة . ومع ذلك قال فيه في (التقريب) : «مجهول» . !!

قلت : مع أنه ذكر شعبة ضمن من عرف من عاداتهم ، أنهم لا يروون إلا عن ثقة ، فتكون رواية أحدهم عن شخص توثيقاً له ، (انظر ما سبق) والمعروف عن شعبة أنه متعنت في الرجال ، ولم يكن يروى عن كل أحد . فكيف يقول فيمن روى عنه شعبة : «مجهول» .
وبخاصة من لم يذكر عن أحد من أهل العلم كأبي حاتم وغيره ، أنه قال فيه «مجهول» . .

ومع أنه قال في بلال هذا : «مجهول» . فقد نقضه في محاضر بن مهاجر ، وقد روى عنه شعبة أيضاً . وقال فيه أبو حاتم «مجهول» . .
فقال فيه في (التقريب) : «مقبول» !! مع أن الأولى بأن يقال فيه : «مجهول» . هو محاضر لا بلال كما هو ظاهر ، وقد نقض هذا في

حجاج بن حجاج الأسلمى ، وقد روى عنه شعبة أيضا ، وقال فيه أبو حاتم : «مجهول» . فقال فيه فى (التقريب) : «مجهول» . .
على أنا لا نوافقه على قوله فى هؤلاء الثلاثة (وانظر ما سبق) ومع أنه قال فى بلال ، ومحاضر وحجاج ما سبق ، فقد نقض هذا فى
محمد بن ذكوان وقد روى عنه شعبة أيضا ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) فقال فيه فى (التقريب) : «صدوق» . !!
١٠ - حنيف بن رستم المؤذن :

ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه جرير بن عبد الحميد وقال عبد الله بن أحمد عن ابن معين : «هو شيخ» وذكره ابن حبان فى
(الثقات) وقال فيه أبو حاتم : «مجهول» .
فقال فى (التقريب) فى ترجمته : «مجهول» . !!
فهل مثل هذا يقال فيه : «مجهول» . . وقد روى عنه جرير بن الحميد ، وعرفه ابن معين وعدله بقوله : « هو شيخ » فضلا عن ذكر ابن
حبان له فى (الثقات) ؟!
(وانظر ما سبق) .

١١ - منصور بن سعيد الكلبي المصري :

ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزلى ، وأن ابن المدينى قال : «مجهول لا أعرفه» ، وقال العجلي : بصرى
تابعى «ثقة» ، وأن ابن يوسف ذكره فى (تاريخ مصر) وأن ابن خزيمة قال : «لا أعرفه» .
ثم ترجم له فى (التقريب) : فقال : «مستور» !!
فكيف يقال فى مثل هذا «مستور» وقد روى عنه أبو الخير مرثد بن عبد الله وهو «ثقة» فقيه ، وعرفه العجلي وقال فيه : «ثقة» .
؟!! (وانظر ما سبق) .

١٢ - سعيد بن عامر

عن ابن عمر : حديث « لا تركعوا » ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه ليث بن أبي سليم ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال
عثمان الدارمى عن ابن معين : « ليس به بأس » ، وقال أبو حاتم : « لا يعرف » . ثم قال فيه فى (التقريب) : «مجهول» . !!!
فهل مثل هذا يقال فيه : «مجهول» . ؟!! | (انظر ما سبق) .

١٣ - محمد بن سعيد الطائفي :

ذكر فى التهذيب أنه روى عنه أحمد بن الفرغ أبو عتبة ، وأنه روى عن ابن جريج عن عطاء عن النبى صلى الله عليه وسلم « ليس على
أهل لا إله إلا الله وحشة فى قبورهم » وأن ابن حبان ذكره فى « الضعفاء » وقال : « لا يحل الاحتجاج به بحال ، روى عن ابن جريج

عن عطاء فذكر الحديث ، وقال هذا خبر باطل» وقال أبو نعيم : « روى خبرا موضوعا » .

ثم ترجم له فى (التقريب) فقال فيه : « ضعيف » . !!

فكيف يقول فى مثل هذا : « ضعيف » مع أنه لم يذكر فيه إلا جرحا شديدا بقول ابن حبان وأبى نعيم ، ولم يذكر فيه تعديلا لأحد ولا

جرحا هينا لا لمعتبر ولا لغيره ؟!!

١٤ . إبراهيم بن طريف الشامي :

ذكر فى (التهذيب) أنه روى عنه الأوزاعى ، وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) ، وقال : « شيخ » ، وأن ابن شاهين نقل فى (الثقات) أن

أحمد بن صالح قال : « كان ثقة » .

ثم ترجم له فى (التقريب) فقال فيه : « مجهول ، تفرد عنه الأوزاعى وقد وثق » انتهى .

قلت : فهل مثل هذا يقال فيه «مجهول» . وقد روى عنه الأوزاعى وهو «ثقة» جليل من رجال الشيخين وغيرهما ، ووثقة أحمد بن صالح

المصرى (وهو ثقة حافظ تكلم فى السنائى لأوهام قليلة له) . وقد اعتمد ابن حجر نفسه توثيقه لبلال بن أبى الدرداء الأنصارى فقال

فيه فى (التقريب) : «ثقة» ، مع أنه فى (التهذيب) لم يذكر فيه إلا توثيق أحمد بن صالح ، وابن حبان بذكره فى (الثقات) ، هذا بالإضافة

إلى أنه روى عنه جماعة منهم : حريز بن عثمان ، فكيف إذا انضاف إلى توثيق المصرى لإبراهيم بن طريف هذا توثيق ابن حبان له بقوله :

« شيخ » .

وإذا اعتبرناه لا يعتمد توثيق ابن حبان وأحمد المصرى فكيف يقول فى إبراهيم «مجهول» . مع أنه ترجم لعدد كبير ممن روى عنه واحد ،

ذكرهم ابن حبان فى (الثقات) فقال فيهم : «مقبول» ولم يوثقهم أحمد المصرى ، ولا غيره، فكيف يقول فى إبراهيم «مجهول» . وفيه من

التوثيق ما تقدم مع العلم بأنه لم يذكر عن أحد من المعتمدين ولا غيرهم أنه «مجهول» ؟! .

الباب السابع عشر

فى ذكر جماعة ترجم لهم ابن حجر فى (التقريب) فلم يحكم فىهم بشيء ولكنه ذكر توثيق بعض الأئمة أو جرحهم لهم مع أن تراجعهم فى (التهذيب) مشتملة على أقوال أئمة آخرين فىهم تعديلاً أو جرحاً فلا يجوز الاقتصار على (التقريب) دون النظر فى (التهذيب) للحكم عليهم بما يناسبهم من جرح أو تعديل).

ومن هؤلاء :

١ - أحمد بن يزيد بن إبراهيم الورتيس :

قال فىه فى (التقريب) : « ضعفه أبو حاتم » قلت : فهذا القول يوهم أنه ليس لأحد آخر من أهل العلم قول فى أحمد بن يزيد هذا ، وبالرجوع إلى (التهذيب) وجدنا أنه ذكر أنه وثقه مسلمة ، وأن ابن حبان ذكره فى (الثقات) ، وقال : « يغرّب » ، وأن أبا حاتم سئل عن حديث رواه هذا عن فليح بن سليمان عن المقبرى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر ببقعة بين البقيع والمناصع ، فقال : نعم موضع الحمام هذا فاتخذ حماماً ، فقال « هذا حديث باطل » .

٢ - حبيب بن أبي حبيب الخرططي :

قال فىه فى (التقريب) : « كذبه ابن حبان » قلت : فهذا القول يدل بمفهومه على أنه ليس لأحد آخر قول فىه ، وبالرجوع إلى (التهذيب) وجدنا أنه ذكر أن حبان قال فىه : « كان يضع الحديث على (الثقات) لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل القدح فىه » وأن الحاكم قال فىه : « روى أحاديث موضوعة » وأن النقاش رماه بالوضع أيضاً ، وكذا أبو سعيد السمعاني .

٣ - الخزرج بن عثمان السعدي :

قال فىه فى (التقريب) : قال ابن معين « صالح » .

قلت : وبالرجوع إلى (التهذيب) وجدناه ذكر فىه ما يأتى : « قال ابن معين صالح ، وقال الآجري عن أبي داود : « شيخ بصرى » ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال العجلي : « مصرى تابعى ثقة » ، وقال البرقاني عن الدارقطنى : « الخزرج بصرى يترك » : وأبو أيوب عن أبي هريرة جماعة ، ولكن هذا « مجهول » . ، وقال الأزدي : « فىه نظر » ونقل ابن الجوزى عنه أنه قال : « ضعيف » .

٤ - خشف بن مالك :

قال فىه فى (التقريب) : « وثقه النسائي » .

قلت : وبالرجوع إلى (التهذيب) وجدنا أنه فىه أقوالاً لآخرين غير النسائي فقد ذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال الدارقطنى فى

(السنن) «مجهول». ، وتبعه البغوى فى المصابيح ، وقال الأزدى : « ليس بذاك » .

٥ . خلف بن أيوب :

قال فيه فى (التقريب) : « فقيه من أهل الرأى ، ضعفه يحيى بن معين ورمى بالإرجاء » قلت وبالرجوع إلى التهذيب وجدنا فيه أقوالا لآخرين غير ابن معين فقد قال عبد الله : « كنت سألت أبى عنه فلم يثبت ، فلما حدثنى بحديثه عن معمر قلت له فقال : إنما أحفظ عنه حفظا ، وإنما ذكرته عند حديث عبد الأعلى » وقال ابن أبى حاتم عن أبيه : « يروى عنه » وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال : « كان مرجئا غالبا استحباب مجانبته حديثه لتعصبه » وأخرج له الترمذى حديثا واحدا ، وقال : « غريب ولا يعرف هذا إلا من حديث هذا الشيخ ، ولا أدرى كيف هو » وقال فيه الحاكم : « فقيه أهل بلخ وزاهدهم » وقال العقيلى عن أحمد : « حدث عن عوف وقيس بمنكير ، وكان مرجئا » وقال الخليل : « صدوق مشهور » كان يوصف بالستر والصلاح والزهد وكان فقيها على رأى الكوفيين .

٦ . الحسن بن إسحاق بن زياد الليثى :

قال فيه فى (التقريب) : « ثقة شاعر » صاحب حديث ، قاله النسائى قلت : وبالرجوع إلى (التهذيب) وجدنا فيه : ذكره ابن حبان فى (الثقات) ، وقال أبو حاتم : « إنه مجهول » . وكأنه ما لقيه فلم يعرفه « وأيضاً فقد روى عنه جماعة منهم البخارى فى (صحيحه) .

٧ . زياد بن حسان بن قره :

قال فيه فى (التقريب) : « ثقة » . قاله أحمد قلت : وبالرجوع إلى (التهذيب) وجدنا فيه : قال أحمد : « ثقة » ، وقال ابن معين وأبو داود والنسائى « ثقة » ، وقال أبو زرعة : « شيخ » وقال أبو حاتم : هو من قدماء أصحاب الحسن ، وقال ابن سعد : « كان ثقة إن شاء الله » ، وقال الدارقطنى : هو « قليل الحديث » . وذكره ابن حبان فى (الثقات) .

٨ . سلم بن زبير العطاردى أبو يونس البصرى :

قال فيه فى (التقريب) : وثقه أبو حاتم ، وقال النسائى « ليس بالقوى » .

قلت وبالرجوع إلى (التهذيب) وجدنا فيه : قال البخارى عن على بن المدينى : له نحو عشرة أحاديث ، وقال أبو حاتم : « ثقة » ، « ما به بأس » ، وقال ابن معين : « ضعيف » ، وقال أبو داود : « ليس بذاك » وقال ابن عدى : « أحاديثه قليلة » وليس فى مقدارها أن يعتبر ضعفها روى له مسلم حديثا واحدا فى نومهم عن صلاة الصبح ، والبخارى ثلاثة ، وقال أبو زرعة « صدوق » . وقال النسائى : « ليس بالقوى » ، وقال العجلى : « فى عداد الشيوخ ثقة » ، وقال ابن الجنيد عن ابن معين : « كان يحيى بن سعيد يضعفه » ، وقال الحاكم : « أخرجه محمد فى الأصول ، ومسلم فى الشواهد ، وضعفه يحيى بن معين لقلته اشتغاله بالحديث ، وقد حدث بأحاديث مستقيمة ، وقال ابن حبان فى (الضعفاء) : « لم يكن الحديث صناعته ، وكان الغالب عليه الصلاح بخطأ فاحشا لا يجوز

الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات ، وذكره أيضا في (الثقات) وسكت عنه فانظر إلى الفرق الكبيرين ما هو مذكور في (التقريب) وما هو مثبت في (التهذيب)

فائدة : وقع في (التقريب) : أبو بشر البصرى ، والصواب أبو يونس البصرى كذا هو في (التهذيب) و(تهذيب الكمال) و(التاريخ الكبير) .

٩- رزين بن حبيب الجهني أو البكرى الكوفى الرمانى ببيع الأنماط .

قال فيه في (التقريب) : يقال رزين الجهنى الرمانى غير رزين ببيع الأنماط والجهنى هو الذى أخرج له الترمذى ووثقه أحمد وابن معين ، والآخر «مجهول» . .

قلت : وبالرجوع إلى (التهذيب) وجدنا فيه :

قال أحمد وابن معين : «ثقة» ، وقال أبو حاتم : « صالح الحديث ، ليس به بأس » وهو أحب إلى من إسحاق بن جليد ، له في الترمذى حديث واحد واستغربه ، ومنهم من فرق بين رزين ببيع الأنماط ، وبين رزين الجهنى ببيع الرمان . والتوثيق المقدم هو فى الجهنى وهو الذى أخرج له الترمذى ، وأما ببيع الأنماط ، فتفرد ابن حبان بذكره فى (الثقات) ، ولم يذكر فيه ابن أبى حاتم جرحا ولا تعديلا ، وقال يعقوب بن سفيان فى الجهنى : كوفى لا بأس به ، وذكره ابن حبان فى (الثقات) أيضا .

١٠- سعيد بن ذؤيب المروزى :

قال فيه في (التقريب) : « وثقه النسائى » قلت : وبالرجوع إلى(التهذيب) وجدنا أنه ذكر أيضا أنه قال فيه أبو حاتم ، «مجهول» . وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) .

١١- سعيد بن أبى كريب :

قال فيه في (التقريب) : « وثقه أبو زرعة » قلت : وفى (التهذيب) ذكر أيضا أن ابن المدينى قال فيه : لم يرو عنه غير أبى إسحاق وهو «مجهول» . وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) .

١٢- سعيد بن يزيد البصرى :

قال فيه فى (التقريب) : أبو حاتم شيخ لم يرو عنه غير قتادة « قلت : وفى (التهذيب) ذكر أنه روى عنه قتادة ، وأن أبأ حاتم قال : « شيخ » ، وأن ابن المدينى قال : « شيخ بصرى لا أعرفه » .

١٣- سليمان بن أبى مسلم المكي :

قال فيه في (التقريب) : «ثقة» قاله أحمد قلت: وفى (التهذيب) ذكر أن سفيان قال : ثنا سليمان الأحول وكان «ثقة» ، وقال أحمد

وابن معين وأبو حاتم ، وأبو داود والنسائي : «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال ابن شاهين في (الثقات) ، قال أحمد : هو « ثقة ثقة » ، وقال العجلي : «ثقة» ، ونقل ابن خلفون عن ابن وضاح توثيقه ، قلت: وأيضاً فمن الرواة عنه شعبة ، وقد سبق أنه كان لا يروى إلا عن «ثقة» ، ومن المعلوم أن ذكر مثل هذا له أثر في الحكم على الراوى .

فانظر إلى الفرق الكبير بين ما هو مذكور في (التقريب) . وما هو مثبت في (التهذيب) .

١٤ . صالح بن درهم الباهلي :

قال فيه في (التقريب) : « وثقه ابن معين » .

قلت: وفي (التهذيب) ذكر أنه ذكره ابن حبان في (الثقات) ، وأن الآجروى قال : قلت لأبي داود : هو قدرى ؟ قال : « لا ادري » ، وقال ابن أبي حاتم ، روى عنه يحيى بن سعيد القطان ، وقال صاحب (الكامل): «قال ابن عدى : لم يحضرنى له حديث وليس بمعروف » . قال المزى : وإنما قال ابن عدى هذا في صالح بن إبراهيم الدهان البصرى . الخ ، وقال يحيى بن معين : « صالح بن درهم ثقة » ، وقال الدارقطنى فى ترجمة إبراهيم بن صالح بن درهم : أبوه صالح «ثقة» ، وقال العقيلى : هو وأبوه غير مشهورين بالنقل والحديث غير محفوظ . وأيضاً فقد ذكر جماعة روى عنه منهم شعبة .

١٥ . صالح بن أبي مريم الضبعي :

قال فيه في (التقريب) : « وثقه ابن معين والنسائي » ، وأغرب ابن عبد البر فقال : « لا يحتج به » قلت : وفي (التهذيب) زاد على هذا أن أبا داود أيضاً قال فيه : « ثقة » ، وأن ابن حبان ذكره في (الثقات) ، وأيضاً فقد ذكر جماعة روى عنه منهم أيوب السخيتانى .

١٦ . ضمضم أبو المثني الأملوكي :

قال فيه في (التقريب) : « وثقه العجلي » قلت: وفي (التهذيب) قال : ذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال ابن القطان : | « أبو المثني مجهول سواء كان واحداً أو اثنين قال : وأما قول ابن عبد البر : « أبو المثني ثقة فلا يقبل منه » كذا قال وتعقبه ابن المواق بأنه لا فرق بين أن يوثقه الدارقطنى أو ابن عبد البر » ، وقال أبو العمر الصدفي فى تاريخه : « حدثنى أبو مسلم قال : أملى على أبي قال : وأبو المثني الوصابى شامى تابعى ثقة » .

١٧ . عاصم بن شميخ :

قال فيه في (التقريب) : وثقه العجلي قلت : وفي (التهذيب) ذكر أنه ذكره ابن حبان في (الثقات) ، وأن أبا حاتم قال فيه «مجهول» . وأن البزار قال فيه فى مسنده : « ليس بالمعروف » ، وأن العجلي قال : « ثقة » .

١٨ . عامر بن عبدة البجلي أبو إياس :

قال في (التقريب) : « وثقه ابن معين » قلت: وذكر في (التهذيب) زيادة على ذلك أن ابن حبان ذكره في (الثقات) وأن ابن عبد البر قال :«تابعى ثقة» ، ثم غفل عن ذلك فذكره في الصحابة ، وقال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا هو في مقدمة صحيح مسلم من طريق عامر بن عبدة عن عبد الله بن مسعود .

١٩ . عامر بن مصعب :

قال فيه في (التقريب) : « شيخ » لابن جريج لا يعرف قرنه بعمر بن دينار، وقد وثقه ابن حبان على عادته ،قلت : وبالرجوع إلى (التهذيب) وجدنا فيه ما أتى :

عنه ابن جريج وإبراهيم بن مهاجر الكوفى ، ذكره ابن حبان في (الثقات) روى له البخارى والنسائى حديثا مقرونا بعمر بن دينار فى الصرف ، قلت (القائل ابن حجر) أخشى أن يكون الذى روى عنه ابن جريج غير الذى روى عنه إبراهيم ، فقد قال ابن حبان فى (ثقات التابعين) : عامر بن مصعب يروى عن عائشة لا أعلم له راويا إلا إبراهيم بن مهاجر ،وربما قال : «مصعب بن عامر» لا يعجبني الاعتبار مجديته من رواية إبراهيم وقال الدارقطنى: «عامر بن مصعب ليس بالقوى» .

٢٠ . عبد الله بن بشر الرقى :

قال فيه فى (التقريب) : اختلف فيه قول ابن معين وابن حبان ، وقال أبو زرعة والنسائى :« لا بأس به » ، وحكى البزار أنه ضعيف فى الزهرى خاصة

قلت وبالرجوع إلى التهذيب وجدنا فيه:

قال ابن معين : «ثقة» من خيار المسلمين، وقال أبو زرعة : «لا بأس به » وقال النسائى : « ليس به بأس » ، وقال أبو أحمد بن عدى : « أحاديثه عندي مستقيمة » وذكره ابن حبان فى (الثقات) قلت : القائل ابن حجر وغفل فذكره فى الضعفاء فقال : « كان ممن يروى عن (الثقات) ما لا يشبه حديث الأثبات ،وينفرد بأشياء يشهد السمع لها بأنها مقلوبة » وقال ابن عدى: قال عثمان بن سعيد : « ليس بذلك » وقال معتمر بن سليمان : سألتنا عن حديث حجاج وعبد الله بن بشر أفضل منه ،وقال الدارقطنى : «ليس بالحافظ» ، وقد نقل ابن أبى خيثمة وعثمان الدارمى وغيرهم عن ابن معين توثيقه ،وذكر الساجى عن ابن معين أنه قال : « عبد الله بن بشر الذى يروى عنه معتمر بن سليمان كذاب لم يبق حديث منكر رواه أحد من المسلمين إلا وقد رواه عن الأعمش ، وقال الحاكم يحدث عن الأعمش مناكير،ثم غفل فأخرج له فى المستدرک وزعم أن مسلما أخرج له ، وليس كما قال ،وقال ابن خلفون فى (الثقات) : كان عابدا زاهدا إلا أنه ليس بالقوى فى الزهرى ، وقال أبو على محمد بن سعيد القشيرى : « حدث عن الزهرى مجديث تفرد به عن سعيد بن المسيب عن عثمان . . الخ » وسبقه إلى ذلك البزار وبين وجه الوهم فيه فى مسند أبى بكر .

٢١ - عبد الله بن السائب بن يزيد الكندي أبو محمد المدني :

قال فيه في (التقريب) : «وثقه النسائي» قلت : وفي (التهذيب) : «روى عنه ابن أبي ذئب ، وقال أحمد : لا أعرفه من غير حديث ابن أبي ذئب ، وقال النسائي : « عبد الله بن السائب ثقة » ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال ابن سعد : « كان ثقة قليل الحديث » ، وأيضا ذكر أنه روى عن أبيه عن جده : لا يأخذ أحدكم عصا أخيه . وقال الترمذى : «حسن غريب» .

٢٢ - عبد الله بن سفيان الثقفى الطائفي :

قال فيه في (التقريب) : « وثقه النسائي » قلت : وفي (التهذيب) : قال النسائي عبد الله بن سفيان «ثقة» ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، وقال العجلي : «ثقة» .

٢٣ - عبد الله بن عثمان البصرى :

قال فيه في (التقريب) : « شريك شعبة » ، قال النسائي « ثقة ثبت » . قلت وبالرجوع إلى (التهذيب) وجدنا أنه ذكر جماعة رووا عنه منهم شعبة وابن مهدى . وقد سبق أنهما لم يكونا يرويان إلا عن «ثقة» . وذكر أن النسائي قال : « ثقة ثبت » ، وذكر أن ابن خلفون نقل عن ابن عبد الرحيم قال : « هو ثقة ثبت » ، وذكر أن الدراقطنى قال : « هو شريك شعبة ، وهو أجل من روى عنه شعبة وأضبظهم ، ومات قبل شعبة .

٢٤ - محمد بن يزيد بن ركانة : قال فيه في (التقريب) : عن أبيه عن جده ، قال البخارى «إسناده مجهول» . قلت : وفي التهذيب : « قال عثمان الدارمى عن ابن معين ثقة » ، قلت - القائل ابن حجر - روى عن أبيه عن جده ، قال البخارى إسناده مجهول .

٢٥ - سعيد بن هانىء الخولاني : قال فيه في (التقريب) : قال العجلي : «شامى ثقة» . قلت : (وفي التهذيب : قال العجلي : شامى تابعى ، ثقة ، وقال ابن سعيد كان «ثقة» إن شاء الله » قلت (القائل ابن حجر) : وذكره ابن حبان في (الثقات) « انتهى .

٢٦ - محمد بن حميد بن حيان الزارى :

قال فيه في (التقريب) : « حافظ ضعيف » وكان ابن معين حسن الرأى فيه» قلت : فهذا القول يدل بمفهومه على أن ابن معين فقط ، هو الذى كان حسن الرأى فيه ، وبالرجوع إلى (التهذيب) وجدنا أنه ذكر أنه روى عنه أبو داود وقد تقدم أن أبا داود لم يكن يروى إلا عن «ثقة» عنده ، وعلى هذا فروايتيه عنه تعد توثيقا له . ووجدنا أيضا في (التهذيب) : قال أبو زرعة : « من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث » وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : « لا يزال بالرى علم ما دام محمد بن حميد حيا » وجاء فيه أيضا عن أحمد : أما حديثه عن ابن المبارك وجريير فصحيح ، وأما حديثه عن أهل الرى فهو أعلم ، وجاء فيه أيضا : « وقال أبو قريش محمد بن جمعة : كنت فى مجلس الصاغانى فحدث عن ابن حميد فقلت : تحدث عن ابن حميد فقال : ما لى لا أحدث عنه ، وقد حدث عنه أحمد ، قال

: وقلت لمحمد بن يحيى الذهلي : ما تقول في محمد بن حميد ؟ قال : « ألا تراني هوذا أحدث عنه » .

قلت : وما سبق ذكره عن أبي قريش ، يدل على أن أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى الذهلي لم يكونا يرويان إلا عن « ثقة » عندهما أو « صدوق » . على الأقل ، وقد ذكر ابن حجر في ترجمة ابن حميد أيضا أنه روى عنه أحمد والذهلي فعلى هذا فروايتهما عنه توثيق له .

وذكر في (التهذيب) أيضا عن الخليل أنه قال فيه : « كان حافظا عالما بهذا الشأن ، رضيه أحمد ويحيى » .

وجاء في (التهذيب) أيضا : وقال أبو العباس بن سعيد سمعت جعفر بن أبي عثمان الطيالسي يقول : « ابن حميد » ثقة « كتب عنه يحيى وروى عنه من يقول فيه هو أكبر منهم » .

هذا وينبغي أن يعلم أننا قصدنا فقط بذكر ما سبق بشأن ابن حميد أن أين أن غير يحيى بن معين أيضا كان حسن الرأي فيه ، بخلاف ما أفهمه كلام ابن حجر في (التقريب) ، وأما من ناحية الحكم عليه ، فلا بد من الرجوع إلى (التهذيب) لأن فيه أقوالا كثيرة لأهل العلم فيه ، جرحا وتعديلا ، وما ذكره في (التقريب) لا يكفي .

الباب الثامن عشر

(فى ذكر جماعة مترجم لهم فى (التهذيب) ومع ذلك سقطت تراجمهم من(التقريب) ، فىنبغى الرجوع إلى (التهذيب) إذا لم توجد الترجمة فى (التقريب)) وألا يظن أن صاحب الترجمة ليس فى (التهذيب) أيضا، ولاسيما إذا كان من رجال أصحاب الكتب الستة) .
من هؤلاء الذين لهم تراجم فى (التهذيب) دون (التقريب) .

أحمد بن جعفر الحلوانى .

أحمد بن زنجويه بن موسى القطان .

أحمد بن صالح السواق .

أحمد بن صالح الشمونى .

إسماعيل بن زياد شيخ يروى المراسيل .

حبيب بن أبى حبيب ، روى عن عبد الرحمن بن القاسم .

حبيب بن عبد الله بن أبى كبشه .

حسان بن فائد العبسى .

رفيع والد عبد العزيز .

صفوان بن عمر الضبى الحمصى .

الصلت بن بهرام الكوفى .

الصلت بن الحجاج الكوفى .

الضحاك بن قيس آخر - تمييز .

طلحة بن عمرو القناد ، جد عمرو بن حماد بن طلحة .

عبد الله بن عبد الرحمن الجمحى .

عبد الله بن بشر الأموى .

عبد الله بن أبى المحل العامرى

محمد بن سلام شيخ بروى عن إبراهيم بن بشار

هند بنت زياد البصرية .

إبراهيم بن عقبة الراسبي

هذا ما يسر الله تعالى كتابته في هذه العجالة ،والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله على النبي محمد وعلى آله وسلم .

وكتب

عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد

سنة ١٤١١ من الهجرة